وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جام.عة الشاذلي بن جديد – الطارف.

UNIVRSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf –

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية: 2023/ 2024

قسم: العلوم الاقتصادية

مـــذكـــرة مقدمـــة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تـــحـــت عـــنـــوان:

الأمن الغذائي في العالم العربي – دراسة تحليلية للواقع ونظرة استشرافية للحلول.

تـــخـــصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعـــداد الـــطـــلبـــة:

***بوحالة عبد الرحيم**

***فريك محمد ضياء الدين**

تحت إشـــراف الدكتورة:

مويسـي وسام

أعضاء لجـنـة المناقـشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
دحماني نور الهدى	أستاذ محاضر –أ-	رئيسا
مويسي وسام	أستاذ مساعد –ب-	مشرفا ومقررا
علوي اسماعيل	أستاذ محاضر–ب-	مناقشا

" إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا إلا قال في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"

العماد الأصفهاني

-دعاء-

اللهم لك الحمد يا من علم الأنبياء والمرسلين اللهم لك الحمد يا من علم الملائكة المقربين اللهم لك الحمد يا من علم العلماء العاملين اللهم لك الحمد يا من علم الأولياء والصالحين اللهم يا مؤنس كل وحيد ويا صاحب كل فريد ويا قريبا غير بعيد ويا شاهدا غير غائب ويا غالبا غير مغلوب، اللهم أخرجنا من ظلمات الوهم وأكرمنا بنور الفهم، و افتح علينا بمعرفة العلم وحسن أخلاقنا بالحلم وسهل لنا أبواب فضلك وأنشر علينا من خزائن رحمتك يا أرحم الراحمين، و صل اللهم وسلم وبارك على سيدنا و حبيبنا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

" آمين يا رب"

- شكر وعرفان-

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾.. سورة النمل -الآية 19-.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي وهبنا القوة والصبر لإتمام هذه المذكرة.

نود في البداية أن نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

نتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى أستاذتنا الفاضلة الدكتورة (مويسي وسام)، على دعمها المستمر وتوجيهاتها القيمة طوال فترة إعداد هذه المذكرة. لقد كان لتوجيهاتها السديدة ونصائحها البناءة الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل.

كما نود أن نشكر جميع أعضاء الهيئة التدريسية في (كلية العلوم الاقتصادية)، الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم ومعرفتهم، وكانوا دائماً عوناً لنا في مسيرتنا الدراسية.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر للجنة المناقشة الذي سننال شرف مناقشتهم لهذا العمل البحثي

ولا يسعنا إلا أن نعبر عن امتناننا العميق لأفراد أسرتنا الكريمة، الذين كانوا دائماً سنداً لنا، وشجعونا على المثابرة والاجتهاد. وأخيراً، نود أن نشكر جميع زملائنا وأصدقائنا الذين شاركونا هذه الرحلة، وكانوا مصدر إلهام وتحفيز لنا.

شكراً لكل من ساهم ولو بكلمة أو بفكرة في إتمام هذه المذكرة، راجياً من الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والفلاح.

- إهداء -

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، الذين كانوا دائماً عوناً لي، وسنداً في كل خطوة من خطواتي. لكم مني كل المحبة والامتنان.

إلى أصدقائي وزملائي الأعزاء، الذين شاركوني أفراحي وأحزاني، وكانوا دائماً معي في كل مراحل دراستي. لكم مني أصدق عبارات الشكر والتقدير

...إلى كل من علمني حرفاً، وأرشدني في مسيرتي العلمية

إلى كل من كان له دور، صغيراً كان أم كبيراً، في إتمام هذه المذكرة

أهدي إليكم ثمرة جهدي وتعب السنين، سائلاً المولى عز وجل أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن ينفع بها الجميع.

عبد الرحيم

- إهداء-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

أهدي هذه المذكرة بكل فخر واعتزاز إلى

عائلتي الحبيبة، التي كانت دائماً مصدر الدعم والتشجيع خلال هذه الرحلة الطويلة. بفضلكم وبدعمكم اللا محدود، تمكنت من تحقيق هذا الإنجاز العظيم.

إلى أحبائي وأصدقائي، الذين كانوا دائماً بجانبي، يقدمون لي الدعم والتشجيع في كل خطوة من هذه الرحلة الأكاديمية. لقد كانت رحلة صعبة، لكن بفضلكم، تمكنت من تخطي كل التحديات

إلى أساتذتي الرائعين، الذين شاركوني معرفتهم وخبراتهم وساعدوني في تطوير قدراتي ومهاراتي الأكاديمية. لقد كان لديكم دور كبير في نجاح هذه الرحلة

أهدي هذه المذكرة إلى كل من ساهم بأي شكل من الأشكال في رحلتي الأكاديمية دون دعمكم وتشجيعكم، لم يكن لهذا الإنجاز وجود

شكرًا لكم جميعًا على الدعم والتشجيع والإلهام. أتمنى أن تكون هذه المذكرة تكريمًا لكم جميعًا ولجهودكم الكبيرة.

مع خالص الشكر والامتنان

مُحَمَّد ضياء الدين

ملخص

يواجه العالم العربي تحديات متعددة في مجال الأمن الغذائي نتيجة للتغيرات المناخية، والنمو السكاني، والتحديات الاقتصادية والسياسية. لضمان الأمن الغذائي، يتطلب الأمر تعاونا دوليا وجهودا مشتركة للاستثمار في البنية التحتية الزراعية، وتعزيز التكنولوجيا الزراعية، وتطوير السياسات الاقتصادية المشجعة، بالإضافة إلى تعزيز الوعي بأهمية الأمن الغذائي وضمان الوصول المتساوي إلى الغذاء والموارد الزراعية، بالتالي من المهم أن تعمل الحكومات والمجتمع الدولي بالتعاون معا لتطبيق الحلول المبتكرة والاستراتيجيات الشاملة لضمان الأمن الغذائي.

هدفت هذه الدراسة لتشخيص واقع الأمن الغذائي في العالم العربي ، وذلك من خلال تسليط الضوء على الجانب النظري للأمن الغذائي، ومن ثم الانتقال لدراسة تحليلية تشخص واقع الأمن الغذائي العربي وتقديم حلول كرؤية مستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي العربي، وهذا بالاعتماد على تحليل معطيات وبيانات إحصائية ورقمية وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي في معالجة هذا الموضوع.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أبرزها: رغم الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتعزيز تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن مؤشراته ومستوى تحقيقه تبقى محدودة وأقل من المستويات المطلوبة، وهذا ما تم ملاحظته من خلال عرض وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في دول العالم العربي المعتمدة في الدراسة، وأن الأمن الغذائي تغيرت النظرة إليه من قبل دول العالم العربي بسبب جائحة كوفيد19 والحرب الروسية الأوكرانية والعديد من الأزمات التي أثرت سلبا على اقتصاديات الدول العربية من خلال التركيز على تحقيقه بالاعتماد على الذات أو عبر توفير موارد مالية من عوائد الفلاحة واستخدامها لاستيراد ما ينقص من السلع الغذائية على المستوى المحلي.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي، عالم عربي، تحديات، حلول.

Abstract

The Arab world faces multiple challenges in the field of food security as a result of climate change, population growth, and economic, and political challenges. To ensure food security, it requires international cooperation and joint efforts to invest in agricultural infrastructure, enhance agricultural technology, and develop encouraging economic policies, in addition to enhacing awareness of the importanceof security.

Food and ensuring equal accessto food and agricultural resources, it is therefore important for governments and the international community to work together coollaborating together to implement innovative solutions and comprehensive strategies to ensure food security.

This study aimed to diagnose the reality of food security in the Arab world, by shedding light on the theoretical aspect of food security, and then moving to an analytical study that diagnoses the reality of Arab food security and providing future spherical solutions to enhance Arab food security, and this is based on the analysis of statiscal and digital data and data using curriculm descriptive and analytical approach in dealing with this topic.

Through this study, a number of results were reached, the most notable of which are : despite the efforts made by Arab countries the achievement of food security, but is indicators and level of achievement remain limited and below the required levels, and this is what has been done promoting itis observed through the presentation and analysis of food security indicators in the countries of the Arab world adopted in the studu, that food security the perception of it by the countries of the Arab world has changed due to the covid-19 pandemic, the Russain-Ukrainian war, and many crises that…the negatively affected the economies of Arab countries by focusing on achieving it through self-reliance or by providing financial resources from the revenues of agriculture and using them to import the shortage of food commidities at the local level.

Keywords : Food Security; Arab world ; Challenges, Solutions.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
دعاء	(i)
شكر وعرفان	(ii)
إهداء ...	(iii)
إهداء...	(iv)
ملخص	(v)
Abstract	(vii)
فهرس المحتويات	(vii)
قائمة الجداول	(vii)
قائمة الأشكال	(vii)
قائمة الملاحق	(vii)
قائمة المختصرات والرموز	(vii)
مقدمة	(أ-ز)
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للأمن الغذائي	(2-44)
تمهيد	(2)
المبحث الأول: مفاهيم أساسية للأمن الغذائي	(3)
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وتطوره	(3)
المطلب الثاني: مفاهيم ذات الصلة بالأمن الغذائي	(5)
المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن الغذائي	(7)
المطلب الرابع: محددات الأمن الغذائي وأهميته	(9)
المبحث الثاني: مدخل لدراسة للأمن الغذائي	(12)
المطلب الأول: أسس ومرتكزات الأمن الغذائي	(12)
المطلب الثاني: مستويات الأمن الغذائي	(15)
المطلب الثالث:أبعاد الأمن الغذائي	(16)
المطلب الرابع:علاقة الأمن الغذائي بالأبعاد الأخرى للأمن الإنساني	(21)
المبحث الثالث:سياسات الأمن الغذائي، مؤشراته، وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية الكلية	(26)
المطلب الأول: سياسات الأمن الغذائي	(26)

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الأمن الغذائي	(28)
المطلب الثالث: توصيف العلاقة بين الأمن الغذائي والمؤشرات الاقتصادية الكلية.	(30)
المبحث الرابع: الأمن الغذائي بين التحديات وسبل التحقيق	(33)
المطلب الأول: مقومات الأمن الغذائي وإشكالية انعدامه؛	(33)
المطلب الثاني:تحديات ومعوقات الأمن الغذائي؛	(35)
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي	(38)
المطلب الرابع: وسائل وسبل تحقيق الأمن الغذائي	(41)
خلاصة الفصل الأول	(44)
الفصل الثاني: تحليل واقع الأمن الغذائي العربي وتقييم سياسات وجهود تحقيق استقراره وحوكمته	(96-46)
تمهيد	(46)
المبحث الأول: مقومات الأمن الغذائي العربي	(47)
المطلب الأول:المواردالجغرافية و الطبيعية	(47)
المطلب الثاني:الموارد البشرية والحيوانية	(55)
المطلب الثالث:المؤشرات الاقتصادية	(56)
المطلب الرابع:التطور التقني الزراعي	(57)
المبحث الثاني: تحليل تطورات محاور الأمن الغذائي العربي	(58)
المطلب الأول:محور إتاحة الغذاء من إنتاج العالم العربي	(59)
المطلب الثاني:محور الحصول على الغذاء	(67)
المطلب الثالث:محور الاستفادة من الغذاء	(73)
المطلب الرابع:محور استقرار الغذاء	(77)
المبحث الثالث:تحديات الأمن الغذائي والأزمات والمتغيرات المعاصرة المؤثرة فيه	(77)
المطلب الأول:تحديات بشرية، طبيعية، مناخية وتقنية	(77)
المطلب الثاني:أزمات وتحديات متعلقة بالأسواق العالمية	(80)
المطلب الثالث:تأثير أزمة كوفيد 19على الأمن الغذائي العربي	(81)
المطلب الرابع:تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي	(81)
المبحث الرابع: تقييم جهود وسياسات تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي	(83)
المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الكلية والزراعية المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي	(83)
المطلب الثاني: جهود تحقيق استقرار الأمن الغذائي على المستوى القطري والقومي	(89)
المطلب الثالث:جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي	(92)

المطلب الرابع: حلول مقترحة كرؤى مستقبلية استشرافية لتحقيق واستقرار الأمن الغذائي العربي.	(94)
خلاصة الفصل الثاني	(96)
خاتمة	(102-98)
قائمة المراجع	(114-104)
الملاحق	(120-116)

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01-02)	**مساحة المراعي الطبيعية في المنطقة العربية والعالم للفترة (2017 – 2019)الف هكتار**	(51)
الجدول رقم (02-02)	**مساحة الغابات بالدول العربية للعام 2019 (ألف هكتار)**	(52)
الجدول رقم (03-02)	**الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير الزراعي في الوطن العربي**	(58)
الجدول رقم (04-02)	**مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (آلاف الهكتارات)**	(60)
الجدول رقم (05-02)	**إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية بين عامي 2019 و2022 (ألف طن)**	(62)
الجدول رقم (06-02)	**تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية 2015–2020**	(64)
الجدول رقم (07-02)	**قيمة التجارة البينية الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة من (2019–2021)**	(66)
الجدول رقم (08-02)	**درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية خلال الفترة من (2019–2021) (الدرجات من 0–100)**	(68)
الجدول رقم (09-02)	**مؤشرات الأمن الغذائي على المستويين العربي والعالمي خلال الفترة من (2019–2021) (الدرجات من 0–100)**	(69)
الجدول رقم (10-02)	**معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي والعالم (%)**	(70)
الجدول رقم (11-02)	**متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)**	(71)
الجدول رقم (12-02)	**الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية خلال الفترة من (2016–2021)**	(72)
الجدول رقم (13-02)	**متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في العالم العربي خلال الفترة من (2019–2021 كجم/سنة)**	(74)

الجدول رقم (14-02)	**نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية سنتي 2020 و 2021**	(76)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم (01-01)	أبعاد الامن الغذائي	(16)
شكل رقم (02-01)	تزايد الجوع المزمن خلال الفترة (1995-1997)	(37)
شكل رقم (01-02)	النسبة المئوية للمساحات المزروعة من المساحة الكلية عام 2020	(50)
شكل رقم (02-02)	مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء في الوطن العربي والعالم لسنة 2021	(69)
شكل رقم (03-02)	قيمة الفجوة الغذائية في السلع الأساسية في الوطن العربي (مليار دولار أمريكي)	(75)
شكل رقم (04-02)	اثار تغير المناخ على مختلف محاور الامن الغذائي	(79)

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
الملحق رقم (01)	**إنتاج السلع الغذائية الرئيسية من (2015–2021)**
الملحق رقم (02)	**مؤشر جودة وسلامة الغذاء في البلدان العربية والعالم سنة2022**
الملحق رقم(03)	**نقص التغذية ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية (2011–2021)**
الملحق رقم (04)	**حجم المخزون من الحبوب في بعض الدول العربية لمتوسط الفترة (2016–2018)**
الملحق رقم (05)	**نصيب الفرد من الناتج الزراعي والقيمة المضافة على مستوى الوطن العربي والعالم والأقاليم الجغرافية**
الملحق رقم (06)	**ترتيب الدول العربية عالميا حسب مؤشرات الأمن الغذائي لسنة 2021**
الملحق رقم (07)	**مساهمة البلدان غير العربية في قيمة واردات الوطن العربي من بعض السلع الغذائية لسنة2022**

قائمة المختصرات والرموز

المختصر/ الرمز	مفهومه
ص	الصفحة
ط	الطبعة
FAO	Food and Agriculture Organization
p	page

مقدمة

1.تمهيد

يعد الأمن الغذائي من بين أكثر المفاهيم بروزا وتداولا في السنوات الأخيرة، وذلك نظرا لأهمية هذا المفهوم سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للدولة على حد سواء، حيث يعد توفر الغذاء والقدرة على الوصول إليه شرطا لابد منه من أجل أن يحافظ الإنسان على وجوده وبقائه وعلى قدرته على العطاء والمساهمة في تنمية وتطوير وطنه، كما يعد أيضا شرطا ضروريا بالنسبة للدولة للحفاظ على بقائها واستمرارها، والحفاظ على أمنها وحدودها من أي مخاطر قد تنجم نتيجة عجز دولة ما عن توفير الغذاء اللازم لمواطنيها، ونظرا للأهمية الكبيرة لمسألة الأمن الغذائي فقد تصاعدت وتيرة الاهتمام بها، وقد دعت العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية إلى ضرورة العمل على تحقيق الأمن الغذائي لكل بلد حتى يمكن تفادي جميع المشكلات التي قد يتسبب فيها انعدامه، وذلك عبر دعواتها إلى اتخاذ المزيد من السياسات والبرامج الفلاحية القطرية وفقا للإمكانيات التي يتمتع بها كل بلد.

إن الخطط التي برمجت للأمن الغذائي العالمي في القرن الماضي اصطدمت بصعوبة كبيرة من أجل تحقيقه في القرن الحالي، من خلال زيادة حالات الفقر والمجاعة خاصة في دول العالم الثالث والتي يقارب حاليا 830 مليون نسمة يعانون من النقص التغذوي في عام 2020 مقارنة عن ما كان قبل جائحة كورونا –كوفيد 19- في 2019 بنحو 690 مليون شخص، وذلك حسب تقرير حالة الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وكانت الحرب الروسية الأوكرانية والتي نشبت شرارتها في شهر فيفري من سنة 2022 من بين الأسباب التي فاقمت مشكلة انعدام الأمن الغذائي باعتبار أنها أزمة لم ولن تكون محدودة الأثر بل ستتعدى لتصل إلى كثير من الدول خاصة عندما يكون أطرافها الرئيسيين عبارة عن دول كبرى ذات ثقل استراتيجي واقتصادي إقليميا وعالميا، ويرجع أيضا لعدم الاستقرار السياسي لكثير من الدول وشح الأمطار وتفشي حالات الجراد الصحراوي في إفريقيا الشرقية وقلة الاستثمارات في مجال الزراعة من جهة، وفي الجانب المقابل التوزيع الغير عادل للغذاء بين الدول المتقدمة والنامية.

وتسعى دول العالم العربي هي الأخرى لتحقيق أمنها الغذائي من خلال بذل العديد من الجهود في سبيل ذلك، ويظله تحقيقه في نطاقها تحديا كبيرا، وذلك لعديد المتغيرات المؤثرة عليه.

1.1. إشكالية الدراسة

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من بين أبرز التحديات التي تواجه العديد من الاقتصاديات، ومحل نقاش كبير بالنسبة للبلدان على اختلاف مستواها الاقتصادي والاجتماعي والتي تشكل عبئا ثقيلا على اقتصاديات دول العالم خصوصا العالم العربي، وخاصة مع جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية التي ساهمت في تفاقم المشكلة بنسبة كبيرة. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال السؤال الجوهري التالي:

ما مدى نجاح دول العالم العربي في تحقيق أمنها الغذائي؟.

2.1. الأسئلة الفرعية

ولإبراز معالم الإشكالية الرئيسية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يتمثل مفهوم الأمن الغذائي؟؛
- هل تتوفر بلدان العالم العربي على إمكانيات ومقومات تمكنها من تحقيق أمنها الغذائي؟؛
- ما هي ابرز التحديات والمتغيرات المؤثرة في الأمن الغذائي العربي؟؛
- فيما تتمثل أبرز الجهود والسياسات في المنطقة العربية لتحقيق الأمن الغذائي؟.

3.1. فرضيات الدراسة: يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

1.3.1.الفرضية الرئيسية: يمكن صياغتها كالتالي:

- مؤشرات الأمن الغذائي العربي ومستوى تحقيقه تبقى محدودة وأقل من المستويات المطلوبة رغم الجهود المبذولة في سبيل تحقيقه وتعزيزه.

2.3.1. الفرضيات الفرعية: يمكن صياغتها وفقا لما يلي:

- يشير الأمن الغذائي إلى توفر الغذاء الكافي والمتوازن للأفراد في كل الأوقات، ويمثل أهم العوامل لاستقرار البلدان وتطورها ومشكلة تحقيقه أمر لا مفر منه بالنسبة لأي دولة؛
- تتوفر بلدان العالم العربي على إمكانيات ومقومات كبيرة تمكنها من تحقيق أمنها؛
- واجه الأمن الغذائي في العالم العربي العديد من التحديات التي عملت على عدم استقراره أبرزها أزمة كوفيد19، إلى جانب الحرب الروسية الأوكرانية التي تعتبر من أبرز الأسباب التي عملت على تفاقم المشكلة؛
- هناك العديد من الجهود المبذولة والسياسات المتبعة من قبل دول العالم العربي على المستوى القومي والقطري وجهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتعزيز أمنها الغذائي.

4.1.أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة، من خلال الأهمية والدور الذي يلعبه تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي، ومعرفة حالة وواقع الأمن الغذائي العربي وأهم التحديات التي يواجهها خاصة في ظل غياب مقاربة تنموية مشتركة فعليا، ولقد تناولت هذه الدراسة أحد أهم مواضيع الساعة خاصة وأن الأمن الغذائي يعد ذا أبعاد متعددة، فتحقيقه في العالم العربي مر عبر تجاوز المشكلات والتحديات التي يعاني منها كل بلد على جميع الأصعدة.

5.1. أهداف الدراسة: تتمثل الأهداف المرجو تحقيقها من خلال معالجة هذا الموضوع فيما يلي:

- تسليط الضوء على الجوانب النظرية للأمن الغذائي؛
- توصيف العلاقة بين الأمن الغذائي والمؤشرات الاقتصادية الكلية؛
- إبراز التحديات والمعوقات الراهنة والتي تحد وتؤثر من تحقيق الأمن الغذائي، ومحاولة إيجاد حلول لهذه التحديات والمشكلات والحد من تأثيرها السلبي على مجال الأمن الغذائي؛
- تشخيص واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي؛
- تبيان تحديات الأمن الغذائي العربي والأزمات والمتغيرات المعاصرة المؤثرة فيه؛
- محاولة تقديم حلول مقترحة كرؤى مستقبلية استشرافية لتحقيق واستقرار الأمن الغذائي العربي.

6.1. حدود الدراسة: يمكن تقسيمها وفقا لما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** تنبثق من أهمية متغير الدراسة، وسعي الاقتصاديات لتحقيقه لتعزيز المكانة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية.
- **الحدود المكانية:** اختيار العالم العربي لتشخيص واقع الأمن الغذائي، وأهم المعيقات والحلول.

7.1. أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة دوافع كانت وراء اختيار هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

- **الأسباب الذاتية:**

✓ تتمثل في الميول الشخصي والرغبة في دراسة هذا الموضوع الحيوي؛

✓ أنّ هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص.

- **الأسباب الموضوعية:**

✓ أهمية موضوع الأمن الغذائي ودوره في دعم التنمية على مختلف الأصعدة، حيث يعتبر الأمن الغذائي من بين المجالات التي يمكن التعويل عليها مستقبلا لتحقيق التنمية والحفاظ على الأمن والاستقرار وتعزيز الرفاه الاجتماعي.

✓ الاهتمام الكبير بموضوع الأمن الغذائي خاصة منذ حدوث الأزمات الغذائية الأخيرة؛

✓ سعي جل بلدان العالم على تحقيق الأمن الغذائي مما جعله موضوع الساعة؛

✓ قضية الأمن الغذائي أصبحت قضية عالمية تحتاج إلى حل عالمي و تضافر جهود العالم لتحقيقها؛

✓ التعرف على واقع الأمن الغذائي في العالم العربي و إدراك مواطن الضعف الموجودة لإدراكها مستقبلا.

8.1.المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

تماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة وتبعا لمتطلبات هذا العمل البحثي، وقصد الإلمام بمختلف جوانبه واختبار الفرضيات الموضوعة، فقد تم في معالجة هذا الموضوع:

- إتباع المنهج الوصفي للبحث في طرح بعض المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي من الجانب النظري، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات الرقمية الإحصائية.
- **أدوات الدراسة:** لإعداد هذا البحث العلمي تم الاعتماد على مختلف المصادر والمراجع البيبليوغرافية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي التحليلي فقد تم الاعتماد بالخصوص على البيانات والجداول الإحصائية الصادرة أغلبها عن منظمة الزراعة والأغذية العالمية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبعض التقارير السنوية عن أوضاع الاقتصاد العربي الصادرة عن جامعة الدول العربية أو عن الندوات والمؤتمرات المهتمة بموضوع الأمن الغذائي .

9.1.صعوبات الدراسة:

كأي بحث علمي واجه انجاز هذا العمل بعض الصعوبات يمكن إيجازها فيما يلي:

- قلة المراجع التي تدرس هذا الموضوع؛
- تضارب المؤشرات والإحصائيات واختلافها من مصدر رسمي لآخر؛
- ضيق الوقت المخصص لمثل هذه الدراسة.

10.1.الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على عدد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الدراسة للإثراء المعرفي والوقوف على مقدار تطور الظاهرة المراد دراستها، فإنّه يمكن إبراز أهم هذه الدراسات فيما يلي:

1.10.1. الدراسات السابقة باللغة العربية:

- **تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على الأمن الغذائي الإفريقي:** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية، من إعداد **خالد غريبي**، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي–تبسة–، الجزائر، 2022-2023.

وقد طرح الباحث من خلال هذه الدراسة اثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي الإفريقي.

قد توصلت الباحث هذه الدراسة أن الحرب الروسية الأوكرانية أثرت بشكل كبير على اقتصاديات الدول الإفريقية وهذا راجع لأهمية الصادرات الروسية وعلاقتها التجارية مع مختلف الدول خاصة في مجال الطاقة من جهة وأهمية الصادرات الأوكرانية خاصة في ما يتعلق بالمواد الأساسية مثل (القمح) من جهة أخرى وهذا ما جعل الاقتصاد العالمي

عموما والإفريقي خصوصا يواجه العديد من التحديات مثل تأمين الطاقة و تأمين الغذاء مواجهة التضخم و المحافظة على القدرة الشرائية وغيرها.

- **تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي**: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، من إعداد **الباحث شوقي حفياني**، جامعة قسنطينة3، الجزائر،2023.

وقد طرح الباحث من خلال هذه الدراسة مدى تأثير التحديات الداخلية و الخارجية المتفاوتة التي تعاني منها كل من الجزائر و المغرب على فرص تحقيق الأمن الغذائي لكلا البلدين.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الأمن الغذائي قد تغير مفهومه خلال الفترة الأخيرة بسبب ظهور عدد من التحديات العالمية وعلى رأسها جائحة كوفيد_19 والتي أعادت صياغة مفهوم الأمن الغذائي من خلال التركيز على تحقيقه عبر الاعتماد على الذات أو عبر توفير موارد مالية من عوائد الفلاحة واستخدامها لاستيراد ما ينقص من السلع الغذائية على المستوى المحلي، وعليه بناءا على ذلك وبالاعتماد على المنهج المقارن يتبين بأن المغرب أقرب إلى حد ما من تحقيق أمنه الغذائي مقارنة مع الجزائر وذلك لامتلاكه معدلات عجز تجاري غذائي وفجوة غذائية أقل بكثير من الجزائر، ويرجع الفضل في ذلك لما له من رؤى فلاحية واضحة المعالم مقارنة مع الجزائر والتي لا تمتلك رؤى فلاحية واضحة نتيجة غياب التخطيط الإستراتيجي، ما يجعل البلد تابع غذائيا للخارج لمدة زمنية أطول وهو في حد ذاته يعد أمر بالغ الخطورة في حالة ما إذا استعملت الدول المنتجة والمصدرة للغذاء كسلاح ما سيعرض البلد لمخاطر أمنية لا يحمد عقبها.

- **سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط**: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي الأطروحة من إعداد **عبد الحفيظ كينة**، "جامعة الجزائر 3،2021.

وقد طرح الطالب من خلال هذه الدراسة البدائل الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي للدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط ومؤشرات المحققة الأمن الغذائي إلى انه هناك فجوة غذائية في حالة ارتفاع أسعار النفط فما بالك بالانخفاض، ومن هنا فمن الضروري والحتمي ترقية القطاع الزراعي والاهتمام بالبحث العلمي وتوفير البنى التحتية واليد العاملة الماهرة والاستفادة من التجارب الناجحة...الخ، ويبقى عامل الإرادة السياسية والشعور بالمخاطر المحدقة بالفرد العربي ومحاولة تجاوزها أهم عنصر لتحقيق الأمن الغذائي.

- **الأمن الغذائي في الجزائر**: الإمكانات والتحديات الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، الأطروحة من إعداد الباحثة الحبتيري نبيلة، جامعة عبد الحميد ابن باديس _مستغانم

،(الجزائر) ، 2015-2016، وقد طرحت الباحثة من خلال هذه الدراسة إشكالية تتعلق بالكيفية التي يمكن للجزائر من أن تحقق أمنها الغذائي بالاعتماد على إمكانياتها المحلية خاصة في ظل التحديات التي تواجهها.

وقد توصلت الباحثة من خلال هذا البحث إلى أن الجزائر قادرة على تحقيق أمنها الغذائي بفضل المقومات والإمكانيات التي تتمتع بها على جميع الأصعدة، غير أن ذلك لا يتحقق إلا بحسن استغلال وإدارة الموارد الموجودة من جهة، وعبر تطبيق أمثل السياسات والإستراتيجيات الممكنة القادرة على التكيف مع الظروف والعوامل الاقتصادية الراهنة من جهة أخرى.

- **بيان الاستفادة من الدراسات السابقة**

سهّلت الدراسات السابقة للطالبين الطريق من خلال ما خلصت إليه من استنتاجات، وما طرحته من توصيات لإعطاء خلفية وإطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة، معطية دفعة للطالبين لبناء منهجية الدراسة من خلال تحديد الإشكالية وتحديد هيكل الدراسة.

- **ما يميّز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة**

يمكن توضيح ما يميّز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة من خلال النقاط التالية:

1- يميز دراستنا عن الدراسات السابقة من خلال معالجة مشكلة تحقيق الأمن الغذائي ووضع حلول مستقبلية لها؛

2- تسليط الضوء على الإمكانيات والمقومات التي تزخر بها الدول العربية لمواجهة مشكلة تحقيق الأمن الغذائي؛

3- تشخيص واقع الأمن الغذائي العربي، والتطرق للجهود المبذولة في سبيل تحقيقه وتعزيزه؛

4- مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية وأزمة كوفيد 19 على اقتصاديات الدول العربية.

13.1.تقسيمات الدراسة:

للتمكن من الوصول لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وللإجابة على مختلف التساؤلات التي تم طرحها في نطاق إشكالية الدراسة، تم تقسيم هذا العمل البحثي إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول تم فيه التطرق إلى الأدبيات النظرية للأمن الغذائي، والذي قسّم بدوره إلى أربع مباحث حيث تم في المبحث الأول تناول مفاهيم أساسية للأمن الغذائي، كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى مدخل لدراسة للأمن الغذائي، أما المبحث الثالث فقد تم فيه تناول سياسات الأمن الغذائي، مؤشراته، وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، في حين خصص المبحث الرابع للأمن الغذائي بين التحديات وسبل التحقيق.

أما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى تحليل واقع الأمن الغذائي العربي وتقييم سياسات وجهود تحقيق استقراره وحوكمته، والذي قسّم بدوره إلى أربع مباحث حيث تم في المبحث الأول تناول مقومات الأمن الغذائي العربي، كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى تحليل تطورات محاور الأمن الغذائي العربي، أما المبحث الثالث فقد تم فيه تناول تحديات الأمن الغذائي والأزمات والمتغيرات المعاصرة المؤثرة فيه، في حين خصص المبحث الرابع لتقييم جهود وسياسات تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للأمن الغذائي

تمهيد:

يعد الغذاء من بين الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان للحصول عليها منذ القديم، بحيث أن وجوده واستمراره في هذه الحياة يتوقف على الغذاء إضافة إلى عناصر أخرى مهمة، فبفضل توفر الغذاء كما ونوعا فإن ذلك سيسمح للإنسان بأن يعمل ويطور مهاراته ويبدع، فالغذاء يعد محركا أساسيا لسلوك الإنسان، في حين أن غياب عنصر الغذاء سيؤدي إلى عدم الاستقرار والفوضى والخوف واللا أمن، وهو ما سينعكس بشكل سلبي من خلال تفشي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، كما أنه توجد معادلة أخرى هي أنه كلما توفر الأمن والاستقرار فإن ذلك سيسمح بإمكانية توفير الغذاء الصحي، وهو ما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، هذا الأخير وجوده يعد شرط رئيسي من أجل تحقيق الاستقرار والأمن من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وعليه فإنه في ظل غياب الأمن الغذائي في أي دولة فإنه لا يمكن الحديث عن وجود التنمية الاقتصادية والمجتمعية، ونظرا لأهمية الأمن الغذائي فقد إهتم مختلف الباحثين والدارسين بمفهومه وأبعاده المختلفة، ذلك نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.ولتوضيح مختلف المفاهيم البحثية الرئيسي للدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث وفقا لما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للأمن الغذائي؛

المبحث الثاني: مدخل لدراسة الأمن الغذائي؛

المبحث الثالث: سياسات الأمن الغذائي، مؤشراته، وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية الكلية؛

المبحث الرابع: الأمن الغذائي بين التحديات وسبل التحقيق.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي

في هذا المبحث سيتم عرض تطور مفهوم الأمن الغذائي، بالإضافة إلى بعض المفاهيم المرتبطة به والنظريات المفسرة له.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وتطوره

يعد مفهوم الأمن من بين المفاهيم البارزة قديما وحديثا، حيث حظي باهتمام كبير من قبل المفكرين والباحثين ويعود ذلك إلى أهمية هذا المفهوم في حد ذاته.

لقد حظي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام كبير منذ مؤتمر التغذية والزراعة سنة 1943، ومنذ ذلك الوقت تمت إعادة تعريفه على أنه: "الحصول على قدر كاف ومستقر من الغذاء لكل شخص"، وكانت الخطوة التالية في خمسينيات القرن العشرين هي إنشاء وكالات ثنائية من قبل البلدان المانحة مثل الولايات المتحدة وكندا لشحن فوائضها الزراعية إلى البلدان المحتاجة، وبحلول ستينيات القرن العشرين، كان هناك إدراك متزايد بأن المعونة الغذائية يمكن أن تعرقل بالفعل التقدم الذي أحرزته البلدان في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وبالتالي ولد مفهوم الغذاء مقابل التنمية في عام 1963، إلا أن فترة السبعينيات عرفت أزمة الغذاء، ولمواجهة ذلك وضعت كثير من الدول خطط تأمين لضمان الحصول على الإمدادات الغذائية، مما أدى إلى تعزيز التنسيق بين المنظمات المانحة وتحسين سبل رصد الحالة على أرض الواقع في البلدان المستقبلة. وبالتالي أعيد تعريف مفهوم الأمن الغذائي في مؤتمر الأغذية العالمي في روما سنة 1974 على أنه "توافر إمدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات والتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار.[1]

في عام 1986 نشر البنك الدولي تقريره الموسوم بـ "الفقر والمجاعة" الذي عرف فيه الأمن الغذائي بأنه" وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية"، فقد تركز تعريفه على الديناميكيات الزمنية لانعدام الأمن الغذائي، وعرض التمييز بين انعدام الأمن الغذائي المزمن المرتبط بمشاكل الفقر

[1]يوسف بن يزة، **"محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية"**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد38، جامعة باتنة 1، الجزائر، جوان 2018، ص29.

المستمر أو الهيكلي وانخفاض الدخل وانعدام الأمن الناجم عن الكوارث الطبيعية أو الانهيار الاقتصادي والنزاعات، يعني مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) سنة 1996 "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"، ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا، وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب الفاو أكثر انسجاما مع التحولات الاقتصادية،وما رافقها من تحرير التجارة الدولية في السلع الغذائية.[1]

هو حينما يتاح لكل الأشخاص، في جميع الأوقات بصفة مادية واقتصادية على تغذية كاملة ومؤكدة، حيث تلبية احتياجاتهم الطاقوية وتتلاءم مع تفضيلاتهم الغذائية من أجل التمتع بحياة صحية ونشطة.

ويرتبط بهذا المفهوم عدة متغيرات على غرار **الكفاءة الغذائية الإنتاجية** لعرض العتاد وتوفير الأدوات الداعمة والأنظمة المؤسساتية المساندة للإنتاج الزراعي حيث تتمكن كل فئات المجتمع الدخيلة من تحقيق تغذية كافية.

ويمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه "قدرة المجتمع من توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى القريب والبعيد كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم".[2]

أما مفهوم الأمن الغذائي على مستوى التجمعات الاقتصادية الشاملة أو على مستوى الدول وآخرون،فيمكن التمييز بين مستويين وهما:

- **الأمن الغذائي المطلق**:ويقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهذا المستوى مطابق تماما لمفهوم الاكتفاء الذاتي.
- **الأمن الغذائي النسبي**: ويتمثل في قدرة الدولة على توفير حاجات أفرادها من السلع الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات.

[1] صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، العدد33، أبوظبي، الإمارات، 2016، ص171.

[2] كمالبن عيسى،فتيحة كبيري،"**تحدي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد19، جامعة الشلف، الجزائر، ص13.

المطلب الثاني: مفاهيم ذات صلة بالأمن الغذائي

لا يمكن التطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي دون دراسة المفاهيم الأساسية المتعلقة به، ومن بين هذه المفاهيم التي سيتم إيجازها فيما يلي:

1.الاكتفاء الذاتي:

تجدر الإشارة هنا أن هناك من يخلط بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، إلا أنه على خلاف الأمن الغذائي فإن الاكتفاء الذاتي يعني قدرة أيبلد على (توفير الحاجات الغذائية) الأساسية لكل السكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا، بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية التي يقصد بها "قدرة الدولة على الاعتماد الكلي على الإمكانيات الخاصة للبلد في إنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد نفسه"، ويمكن قياس الاكتفاء الذاتي وفقا للعلاقة التالية:[1]

الاكتفاء الذاتي = الإنتاج الوطني / المتاح من الغذاء ×100

وهذا ما يوضح أن مفهوم الاكتفاء الذاتي أضيق من مفهوم الأمن الغذائي، حيث يسعى الأول إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي ومحاولة التخلي عن الاستيراد، في حين يسعى الثاني إلى قياس قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيها عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد، كما أن الاكتفاء الذاتي لا يعد ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان، فهو يعد مفهوما سياسيا أكثر منه مفهوما اقتصاديا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مفهوم الاكتفاء الذاتي عبارة عن مقياس يعتمد في حسابه على الكميات دون القيم وبذلك فهو لا يتأثر بالأسعار وتقلباتها.

ومن هذا المنطلق فإن نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي تعطي انطباعا أكثر واقعية عن حالة الغذاء على المستوى الوطني، فهي تعكس قدرة الإنتاج على مواجهة متطلبات الاستهلاك.

ويشكل تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي خطرا على الأمن الغذائي الذي يمثل أحد المكونات الأساسية للأمن الوطني من منظوره الاقتصادي.

[2]جناد مباركة، "**إشكالية الأمن الغذائي و تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد14، العدد 01، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2023، ص435.

2. الفجوة الغذائية:

تعبر الفجوة الغذائية على مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي،وتقيس مدى تفاقم المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد والتي تحدد بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا، حيث كلما زاد هذا الفرق دلّ ذلك على عجز الاقتصاد عن الوفاء باحتياجات الغذاء مما يعني تراجع أوضاع الأمن الغذائي أي أنها تمثل صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، بمعنى الفرق بين الكميات المنتجة محليا والكميات اللازمة للاستهلاك المحلي علما أن مقدار العجز يؤمّن عن طريق الاستيراد من الخارج ويعبر عنه بالعلاقة التالية:[1]

الفجوة الغذائية= الاستهلاك الغذائي – الإنتاج الغذائي المحلي

والفجوة الغذائية نوعين:

1.2. الفجوة الغذائية الظاهرية:وتمثل القيمة الصافية التي يتم استيرادها لسد احتياجات البلد من الغذاء؛

2.2. الفجوة الغذائية الحقيقية أو المعيارية: تعبر عن مدى كفاية الغذاء للفرد كما ونوعا، حيث تمثل الفرق بين المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية والسعرات الحرارية الفعلية.

3. التبعية الغذائية: تشير التبعية الغذائية بشكل عامإلى السيادة المنقوصة، وغير الكاملة في مجالات سياسية،اقتصادية، ثقافية وتعليمة...ومن هذا المنطلق فإن التبعية الغذائية تعني:[2]

"عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أوندرة مسجلين يعرض السكان إلى المعاناة من نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة".

[1]عبد الحفيظ كينة، **"سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021، ص12.

[2]فوزية غربي،**"الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"**، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص45.

هناك طرح بشأن أن النظام الرأسمالي يكرس تبعية الدول المتخلفة للدول الرأسمالية، وللتخلص من التبعية الغذائية يجب العمل على فك هذه العلاقة والقطيعة مع النظام الرأسمالي، ومع ذلك أصبح وجود المنظمات الدولية والعمل تحت لوائها ضمن اتفاقيات معتمدة يقنن لهذا الوضع بدلا من التخفيف من حدته وآثاره.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن الغذائي

تعددت هذه المقاربات، حيث منها ما ركزت على تطور مراحل بناء وتحقيق الأمن الغذائي وترتيب مستوياته، في حين ركزت أخرى على الكيفية التي يتحصل بها الأفراد على الغذاء في مختلف الأوقات وذلك بهدف محاربة المجاعة لبناء الأمن الغذائي،ومن هذا المنطلق تتمثل أهم مقاربات بناء الأمن الغذائي بالنسبة لكل دولة فيما يلي:[1]

1. المقترب النيوليبيرالي (Neo-liberalism Approach):

يقوم النظام النيوليبيرالي على تحرير التجارة بين الدول وقواعد الاستثمار، وزيادة تحرير الاقتصاد العالمي، وتخفيض مستوى الإنفاق العام والخدمات الاجتماعية، وفتح الحسابات المالية ورأس المال، وإزالة الحسابات الأجنبية وتقييد الصرف وخصخصة الخدمات المملوكة للحكومة، والتحول نحو الأساليب الطوعية للتنظيم الذاتي للصناعة، وإلغاء شرعية الحركة النقابية، والتخفيضات الضريبية. وعليه فإن النظام النيوليبرالي العالمي يقوم على مجموعة من الأسس والركائز المهمة، لا يمكن إغفالها والتي يتم إيجازها فيما يلي:

- ✓ تواجد فواعل أخرى في العلاقات الدولية إلى جانب الدولة، فهذه الأخيرة ليست الفاعل الوحيد المؤثرفي العلاقات الدولية، وعليه فإن هذه الفواعل يمكنها التأثير على بناء الأمن ومنه على بناء الأمن الغذائي وتحقيقه؛
- ✓ ظهور أفكار ليبيرالية جديدة كفكرة الاعتماد المتبادل بين الدول، والتي تم تطويرها إلى فكرة الاعتماد المتبادل المركب، وذلك راجع إلى طبيعة العلاقة الجد معقدة بين الفواعل المختلفة، وأي انسحاب من هذه الفواعل سيؤدي إلى نتائج وآثار وخيمة؛[1]

[1] وهيبة زيبري، "**التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي**"، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، الجزائر، 2014، ص131.

- ✓ ضرورة الاعتماد على فكرة خصخصة العملية الإنتاجية، وضمان عدم ممارسة مؤسسات الدولة للاحتكار لهذه العملية؛
- ✓ يقر الأب الروحي للنظرية النيوليبيرالية "فريديريك فون هايك" على ضرورة عدم تدخل الدولة في اقتصادها الوطني، لأن تدخل الدولة سيتسبب في حدوث أزمات اقتصادية خطيرة كالركود والكساد والفساد...

2. مقترب التحديث (Modernization Approach):

يعود تاريخ ظهوره إلى نهاية فترة 1950، وذلك بظهور وتطور مقاربات ومفاهيم جديدة، منها التحول في مسار العملية التنموية من الصور المتردية للتنمية إلى التوجه نحو تطوير التنمية وإصلاح آلياتها، وذلك من خلال التوجه إلى استخدام التكنولوجيات المتطورة والعصرية بهدف تعزيز العملية التنموية في العالم بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة.

وحسب أنصار مقترب التحديث فإن تحقيق التنمية الزراعية بهدف تحقيق الأمن الغذائي وبنائه يتم من خلال نشر وتعميم التكنولوجيا والوسائل المتطورة في الزراعة، ما يسمح بزيادة الإنتاجية بصورة سريعة. ومن بين آثار مقترب التحديث على بناء الأمن الغذائي النقاط التالية:[2]

- ✓ توضيح مدى أهمية النهوض بالزراعة المحلية وتطويرها بهدف تحقيق الأمن الغذائي الفعلي بالنسبة لكل دولة؛
- ✓ زيادة الاهتمام بعصرنة وتطوير النظام العالمي الخاص بالأمن الغذائي؛
- ✓ زيادة دور الدول ومؤسساتها في تفعيل سبل وآليات تساعد على تمكين مختلف الأفراد دون تمييز من الحصول على الغذاء الصحي اللازم؛
- ✓ ضرورة اقتداء دول العالم الثالث بتجارب وخبرات الدول المتقدمة في المجال الزراعي.

---

[1]Andrée Peter, Jeffrey Ayres, **"globalization and food sovereignty :global and local change in the new politics of food"**, university of Toronto press, 2014, p71.

[2]شوقي حفياني، **"تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، الجزائر، 2023، ص48.

3.مقترب التبعية (Dependency Approach):

ظهر في نهاية سنوات الستينيات من القرن العشرين (1960)، وذلك نتيجة الاستجابة للأزمة المالية التي حدثت في أمريكا، وبحسب هذا الأخير وحتى تتمكن الدول من تجاوز هذه المشاكل والعقبات ينبغي عليها التخلص من التبعية بمختلف أشكالها مع ضرورة أن تتبنى هذه الدول أسلوب التعاون الدولي والذي يقوم بصفة أساسية على مبدأ المساواة في السيادة بين مختلف الدول.

ومن بين المظاهر التي يؤثر بها مقترب التبعية على الأمن الغذائي وتحقيقه ما يلي:[1]

- ✓ ضرورة أن تعتمد الدول على القطاع الزراعي كقاعدة أساسية لتحقيق التنمية؛
- ✓ اعتماد الدول على إنتاجها المحلي من الغذاء، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي دون اللجوء إلى الاستيراد من الخارج؛
- ✓ يقر مقترب التبعية بأهمية الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في عملية الإنتاج الزراعي؛
- ✓ ينبغي حسب هذا المقترب ضرورة إدماج المرأة الريفية في العمل الفلاحي، ويتحقق ذلك من خلال تحفيزها ماديا ومعنويا، نظرا لأهمية المرأة في بناء الأمن الغذائي؛
- ✓ ضرورة عمل الدول المتطورة على تقديم المساعدات التنموية للدول المحتاجة، غير أن هذه المساعدات تعتبرها الدول النامية بمثابة ضغوط وشروط ستضعها الدول المتقدمة عليها، وبالتالي فإن لهذه المساعدات سلبيات أكثر من إيجابياتها.[2]

المطلب الرابع:محددات الأمن الغذائي وأهميته

سيتم وفق هذا المطلب التطرق إلى محددات الأمن الغذائي، ومن ثم الأهمية التي يكتسيها.

---

[1] رياض حمدوش،"**تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية من منظور العلاقات الدولية**"، الملتقى الدولي الموسوم بـ: الجزائر والأمن في المتوسط–واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص277.

[2] Mc Dougall, C. susan, "**Why Food Aid Persists and Food Security Recedes: Organisational Adaptation of a Canadian NGO**", doctoral dissertation, Aalborg Universitet ,2008, p14.

1. محددات الأمن الغذائي: هناك مجموعة من المحددات للأمن الغذائي العالمي ومنها:

1.1. نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الإجمالية :تسجل الدول العربية تباينا واضحا من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كل منها، نظرا لعوامل عديدة من بينها العوامل الجغرافية والبيئية ومدى توفر الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى السياسات الزراعية المتبعة والبنيات التحتية المتوفرة وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة.

تمتد الدول العربية على مساحة تقدر بحوالي 1330 مليون هكتار، وتبلغ المساحة التي استغلت في الزراعة عام 2014حوالي 72 مليون هكتار، وهو ما يعادل 5.4% من المساحة الإجمالية، منها حوالي 9.6 مليون هكتار مساحة مخصصة لمحاصيل مستديمة وحوالي 62.5 مليون هكتار مساحة مخصصة لمحاصيل موسمية، وتبلغ المساحة المروية خلال عام 2014 حوالي 14.9 مليون هكتار تمثل نحو 20.7%من جملة المساحات المزروعة خلال العام المذكور، منها حوالي 3.3 مليون هكتار محاصيل مستديمة، مقابل حوالي 11.6 مليون هكتار مروية من المحاصيل الموسمية.

ووفقا لاعتبارات بيئية تتعلق بعدم توفر المياه، فقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمتروكة دون استغلال عام 2014 حوالي 11.9 مليون هكتار أي نحو 16.5% من المساحة الزراعية الكلية المستغلة، وترتفع باستمرار نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الجغرافية الإجمالية عن 25% في ثلاث دول عربية هي: تونس، سوريا ولبنان، وتتراوح نسبتها ما بين 3% و 16% في: فلسطين، السودان، البحرين، العراق، مصر، الجزائر والأردن، وتنخفض لأقل من 03 % في باقي الدول العربية.[1]

2.1.الموارد المائية: تتصف الموارد المائية في معظم دول العالم بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. وتتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن، ففي حين تعاد لمساحة العالم العربي (42.4%) من مساحة اليابسة، ويعاد لعدد سكانه 5% من إجمالي سكان العالم، فإنه يحتوي على 2.2% فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى 0.4% فقط من إجمالي أمطار اليابسة.[2]

[1]حليمة بن سعيد، مصطفى سعدي، " **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي**"، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2022، ص ص13،14.

[2]كرم سلام، عبد الرؤوف سلام، "**الأمن الغذائي في عالم متغير في ضل الكوارث و الأزمات و الحروب**"، جامعة عين شمس، مصر، 2022، ص79.

2. أهمية الأمن الغذائي:

لفت القرآن الكريم أنظار البشرية إلى أهمية الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وجعله عنوانا للحياة السعيدة، فالله سبحانه وتعالى عندما أدخل سيدنا آدم الجنة خاطبه بقوله تعالى في سورة طه:"**إنّ لك ألا تجوع فيها ولا تعرى**" (118) "**وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى**(119) ". كما تم ربطه بالأمن والاستقرار السياسي؛ حيث يتجلى ذلك المعنى في سورة قريش بامتنان الله عزّ وجل على قريش بما أفاء عليهم من نعمة الأمن الغذائي في قوله تعالى: "**الذي أطعمهم من جوع**"–الآية(03)**سورة قريش**–، ونعمة الأمن والاستقرار السياسي بقوله تعالى: "**وآمنهم من خوف**"– الآية 03 سورة قريش–، وجعل ذلك من النعم العظيمة التي تستحق الشكر والعبادة، ولا يجوز أن تقابل بالنكران، هذا وتبرز الأهمية البالغة للأمن الغذائي بالنسبة لكل من الأفراد، المجتمعات والحكومات في النقاط التالية:[1]

- ✓ يعد توفير الغذاء الركيزة الرئيسية للأمن الغذائي، ففيه حفظ للنفس البشرية التي جاء الشرع بوجوب المحافظة عليها، ونهى عن التعدي عليها حيث قال تعالى في سورة الأنعام:"**ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون**" (الآية 151)؛
- ✓ يحفظ الأمن الغذائي الناس من الجوع والفقر الذي انتشر في كثير من بقاع الأرض، وأضحت المجاعات ظاهرة ملاحظة في هذا الزمن تهدد العالم أجمع خاصة العالم الإسلامي، وذلك نتيجة الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية، فهناك أكثر من 20 مليون إنسان أغلبهم من دول إسلامية وعربية مهددون بالموت جوعا بسبب نقص الغذاء؛
- ✓ يلعب الأمن الغذائي دورا كبيرا في أمن المجتمع واستقراره، فالمجتمع الذي ينتشر فيه الخوف الغذائي يكون عرضة لعدم الاستقرار وتفشي السرقات والجرائم، والتعدي على الممتلكات، حيث يوجد علاقة وثيقة بين الفقر والجوع وفقد الأمن الغذائي، وبين انتشار الجريمة وغياب الأمن والاستقرار؛
- ✓ أن تحقيق الأمن الغذائي في الدول الإسلامية يمكنها من الوصول إلى الاكتفاء الذاتي، وفي السياق ذاته ربطت العديد من الدراسات انعدام الأمن الغذائي لدى الشعوب بارتفاع خطر الإصابة بالعديد من المشكلات الصحية.

[1] إبراهيم بن علي بن محمد السفياني، "**الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا دراسة فقهية**"، مجلة جامعة أ م القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 83، جامعة أم القرى، السعودية، 2020، ص1378-1380.

المبحث الثاني: مدخل لدراسة للأمن الغذائي

يكتسي الأمن الغذائي أهمية بالغة في الحياة الاجتماعية، مما دفع العديد من الباحثين والدارسين للبحث عن الأسس والمرتكزات والمستويات التي يتحقق بوجودها، وكذلك تأثر قضية الأمن الغذائي بعدة اعتبارات سياسية، اقتصادية واجتماعية.

المطلب الأول: أسس ومرتكزات الأمن الغذائي

يرتكز الأمن الغذائي في أي دولة على مجموعة من الأسس والمرتكزات التي من دونها لا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي لشعبها، وهذا ما جعلها تقوم على أساس وفرة السلع الغذائية أي وجود هذه الأخيرة في السوق بشكل دائم، أسعار السلع في متناول المواطنين، سلامة الغذاء، استعمال الغذاء واحترام التنوع والعادات الاجتماعية أي التقبل.

1.أسس قيام الأمن الغذائي:

يقصد بالأمن الغذائي القدرة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج وتلبية احتياجات المجتمع الغذائية المحلية، إلا أنه لا يمكن تحقيقه إلا بالاعتماد على مجموعة من الأسس والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.1. توافر الأغذية: وتمثل قدرة البلد على إنتاج أو استيراد الأغذية التي يحتاجها وقدرته على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها، وتبرز هذه الدعامة من خلال بعض المؤشرات التي أقرها البنك الدولي وهي الكفاية من الإمدادات الطاقوية، متوسط قيمة إنتاج المواد الغذائية، الحصة من إمدادات الطاقة من الحبوب، متوسط الإمدادات من البروتين، متوسط العرض من البروتين.[1]

2.1.القدرة على الحصول على الأغذية: يرتبط الحصول على الطعام بالقدرة على تحمل نفقات الطعام وتقسيمه كذلك النوع المفضل لدى الأفراد والأسرة، وهناك طريقتين واضحتين للحصول على الطعام: الطريقة المباشرة والتي

[1] محمد مصطفى سالت، **"التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ، 2016-2017، ص 56.

يعتمد فيها على إنتاج الأسرة لغذائها بواسطة الموارد البشرية والمادية، والطريقة الاقتصادية التي تشتري فيها الأسرة الطعام المنتج (وهو أي شيء ملموس أو غير ملموس يمكن الحصول عليه من خلال عملية التبادل، وتضمن منافع وظيفية، اجتماعية، ونفسية وقد يكون سلعة أو خدمة) في مكان ما.[1]

3.2. استخدام الأغذية: ويعنى به هنا تناول الناس مجموعة متنوعة من المغذيات بالكميات المناسبة في الأوقات وبالطريقة الصحيحة للحصول على ما يكفي من طاقة لممارسة حياة ملؤها الصحة والنمو.

وتوافر الأغذية عموما في العالم ليس مشكلة، فحتى في البلدان النامية زاد نصيب الفرد من إنتاج الأغذية بنسبة 18% في المتوسط خلال عقد الثمانينات، ويوجد ما يكفي من الأغذية لتزويد كل شخص في العالم بحوالي 2500 سعرة حرارية يوميا، وهو قدر يتجاوز الحد الأدنى الضروري بمقدار 200 سعرة حرارية، لكن المشكلة تكمن في سوء توزيع الأغذية وفي نقص القدرة الشرائية، فهنالك حوالي 800 مليون نسمة في العالم يعانون الجوع، وفي إفريقيا جنوب الصحراء يعاني حوالي 240 مليون شخص من سوء التغذية، وفي جنوب آسيا يولد 30% من الأطفال وهم ناقصون في الوزن وهذه نسبة عالية جدا ودليل واضح على عدم كفاية إمكانية الحصول على الغذاء لا سيما بالنسبة للمرأة التي كثيرا ما تكون آخر من يأكل في الأسرة.[2]

4.2.الاستقرار: يجب أن يتم الحصول على غذاء كاف في جميع الأوقات، فقد تم تحديد نوعين من المؤشرات لقياس التعرض للمخاطر التي تهدد الاستقرار ومداها، وتشمل المؤشرات الأساسية للتعرض للمخاطر، المنطقة المجهزة للري ما يوفر مقياس لمدى التعرض للصدمات المناخية كالجفاف، وحصة الواردات الغذائية من إجمالي صادرات البضائع ما يبرز كفاية احتياطي النقد الأجنبي لسداد قسيمة الواردات الغذائية، وثمة مجموعة ثانية من المؤشرات تظهر المخاطر والصدمات التي تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي.[3]

---

[1] محمد خضر،**"إدارة المنتج والعلامة التجارية"**، دون طبعة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020، ص1.

[2] حاج قويدر قورين، "**الأمن الغذائي في الوطن العربي الواقع و التحديات، مع الإشارة الى سوريا**"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوما لتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 23-2014/11/24، ص 3.

[3] رميساء بوخامة، خلود عبداوي، **"إستراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي و التحديات التي تواجهها "**، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 16.

2. مرتكزات الأمن الغذائي:

تحدد المنظمة العالمية للصحة مفهوم الأمن الغذائي بكونه "كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة-خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به، وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل مراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير"، ويحمل في ثناياه ثلاث مرتكزات أساسية اعتبرتها المنظمة العالمية للصحة مراحل لتجسيد الأمن الغذائي والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

2.1. وفرة السلع الغذائية: تتجسد المرحلة الأولى في توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته، أي أنه بقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توفر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية، وعندما يتحقق ذلك تبدأ المرحلة الموالية والتي توسع رؤوسها إلى النوعية الغذائية.[1]

2.2. وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم: بعد ذلك تأتي مرحلة توجيه الاهتمام من طرف الدولة للنظر إلى "الجودة والنوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وهنا بدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل، ثم بعد هذه المرحلة تأتي الأخيرة وهي مرحلة الاستهلاك.[2]

3.2.أسعار السلع في متناول المواطنين: في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء "ويقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع، أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار السلع، ويعود ذلك إلى جملة القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي.[3]

---

[1] حليمة بن سعيد، مصطفى سعدي، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] Jody Butler Walker, Norma Kassi and Claire Eamer, **"Food Security in Times of Change: A Policy Brief on Food Security for Northern Canada",** Arctic Health Research, Network Yukon, 2009, p 11.

[3] بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، **"معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده"**، مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد2، العدد5، جامعة محمد خضير-بسكرة-، الجزائر، جوان 2009، ص09.

المطلب الثاني: مستويات الأمن الغذائي

تتراوح مستويات الأمن الغذائي ما بين حد أدنى يمثله مستوى الكفاف، وحد أقصى يمثله المستوى المحتمل، بحيث تستهدف إستراتيجية الأمن الغذائي الانتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى للأمن الغذائي ومن أهم هذه المستويات ما يلي:[1]

1.مستوى الكفاف:

يتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، أي كفالة الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط وفقا لما توصي به المعايير الدولية، ومن ثم القضاء على الجوع نهائيا، كما يتوافق مستوى الكفاف من الغذاء مع مفهوم حد الفقر والذي يعبر عن الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للحياة ومنها الغذاء الذي يتوافق مع الاحتياجات الأساسية، بحيث يعبر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد على قيد الحياة.

2.المستوى المتوسط:

تبدأ بعد مستويات الكفاف حتى بداية المستوى المحتمل، بحيث تتسم بوجود ظاهرة سوء التغذية وأحدها المستوى المعتاد الذي يقصد به نقص البروتين الحيواني، التخلص من ظاهرة سوء التغذية التي تعتبر من أخطر المشاكل التي تعاني منها الدول النامية.

3.المستوى المحتمل:

ويتمثل في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعماله الإنتاجية على أكمل وجه، أي كفالة الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبقا لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادر على القيام بأداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة، ومن هنا فالمستوى

[1] خالد غريبي، **"تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على الأمن الغذائي الإفريقي"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي–تبسة–، الجزائر، 2022-2023، ص17.

المحتمل من الغذاء نتاج تفاعل كل من البعد الإنتاجي للمشكلة- إمكانيات الإنتاج- ومستوى دخل الفرد المتاح بوصفه ممثلا للطلب على الغذاء، أي أن المستوى المحتمل من الغذاء يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي و هما:

أ-عرض الغذاء: سواء من خلال الإنتاج و التخزين أو التجارة؛

ب- الطلب على الغذاء: يتمثل في كيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له أو من شرائه من السوق، أو من تحويلات الغذاء بصورة مختلفة.[1]

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي

تتأثر قضية الأمن الغذائي بعدة اعتبارات ديمغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية وزمنية وثقافية، وتعتبر البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أي دولة مسؤولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائي بهذه الدولة، ويمكن توضيح أبعاد الأمن الغذائي في الشكل التالي:

شكل رقم (01-01): أبعاد الامن الغذائي

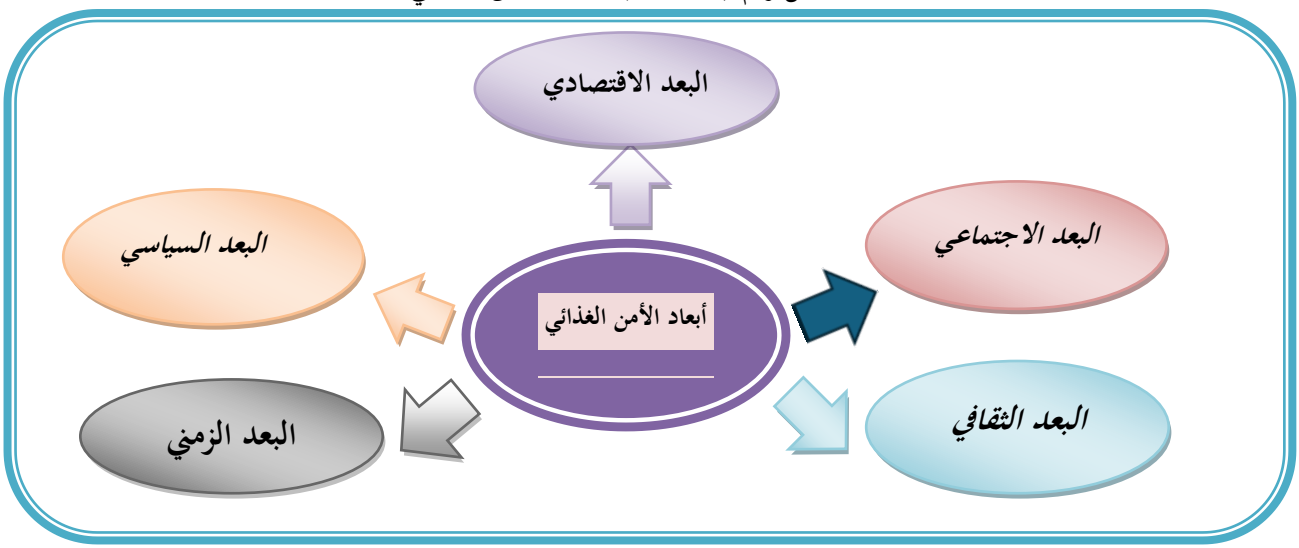

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: خالد غربي، **"تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي الإفريقي"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة-، الجزائر، 2022-2023، ص17.

[1] نبيلة الحبيتري، **"الأمن الغذائي في الجزائر: الإمكانيات و التحديات"**، أطروحة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم-، الجزائر، 2015-2016، ص09.

1. الأبعاد الاقتصادية:

إن البعد الاقتصادي للأمن الغذائي هو "ذلك النوع الذي يركز على دراسة جانبي العرض والطلب على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية أو المستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية ومدى استقرار أسواق هذه السلع"، وكذلك التركيز على عدم قدرة الشعوب على توفير احتياجات سكانها من الغذاء بحيث يرتبط تزايد هذه الفجوة بتطور أعداد السكان وكذلك الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعة مما يشكل عبئا اقتصاديا للأمن الغذائي على الدولة.[1]

كما أن عملية استيراد السلع الغذائية يمثل سببا رئيسيا في ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم المستورد بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية، مما يترتب عليه اضطرار الحكومات في الدول النامية إلى دعم أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية، كما يعد الدخل الحقيقي أو الدخل المتاح للمستهلك أحد الأركان الأساسية للأمن الغذائي.[2]

فتوفر الغذاء للأفراد بالكمية والنوعية المناسبة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والعكس صحيح[3]. وينطوي الأمن الغذائي في بعده الاقتصادي على عدة عناصر تتلخص فيما يلي:

- الحفاظ على توازن المقدرة الشرائية للمواطنين مما يمكنهم من الحصول على الغذاء وتناوله، وتوفير عمليات توليد الدخل وتطويره بما في ذلك الاستثمار والتشغيل؛
- وجود بعد وقائي للأمن الغذائي تجسده السياسيات الاقتصادية الوقائية، لمواجهة المشكلات الناجمة عن تحرير تجارة المنتجات الزراعية، وكذلك تعزيز وفتح الاستثمارات الخارجية والأجنبية.

---

[1] خير الدين تواتي، **"الأمن الغذائي العالمي – الاستراتيجيات والتهديدات– "**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018-2019، ص29.

[2] زكرياء يوب، كريمة ملال، **"السياسية الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2015-2016، ص 10.

[3] بدر الدين طالبي، آسية لعساس، **"واقع القطاع الزراعي في الجزائر"**، مجلة علمية دولية محكمة، المجلد 12، العدد 23، 01 ديسمبر 2017، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ص 54.

وبالتالي إن توفر الغذاء سواء من المصادر المحلية أو الخارجية لتغطية أي عجز غذائي هو بمثابة توفر متطلبات معيشة المجتمع من غذاء جيد وصحي، وبالتالي خلق حالة من الاستقرار الداخلي ينعكس بطبيعة الحال على زيادة معدل التنمية الاقتصادية، لأن توفر المتطلبات الأساسية من الغذاء ستمكن الأفراد كعناصر أو كمورد بشري من القيام بدورها في تحقيق هذه التنمية الاقتصادية.[1]

2.البعد الاجتماعي:

لا يمكن الفصل بين الاستقرار الاجتماعي لأي دولة والأمن الغذائي، فنقص هذا الأخير يؤدي إلى كثرة الاضطرابات داخل الدول، بالإضافة إلى كونه الضامن الأساسي لوفرة الموارد والحاجيات الغذائية لأفراد المجتمع.

فنقص الغذاء والسلع الاستهلاكية في أي مجتمع يؤثر بشكل سلبي على تصرفات الأفراد اقتصاديا واجتماعيا، فالفرد يعد من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ويعد الغذاء من حقه ويجب على الدولة توفيره حتى يتمكن من أداء دوره في دفع عجلة التنمية.[2]

إن فكرة حقوق الإنسان تعني ببساطة أن الإنسان لمجرد كونه إنسانا، بغضّ النظر عن جنسيته وأصله ووضعه الاجتماعي يملك حقوقا طبيعية معينة لصيقة به، دون أن نسحقه في ضمان صحته والحفاظ عليها حسبما جاء في نص المادة 01 فقرة 2 من القانون 18-11 "يرمي هذا القانون إلى ضمان وقاية وحماية صحة الأشخاص والحفاظ عليها..."[3]، لذا على الحكومات أن توفر الغذاء بالكميات الكافية والجودة المناسبة وبالأسعار التي تمكن الفرد من اقتنائها، ويعتبر هذا الأخير مقوما أساسيا من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن كانت المجتمعات تعاني من عجز الغذاء نتيجة وجود فجوة بين المعروض من الغذاء والمطلوب منه فيؤدي ذلك إلى التأثير على سلوكيات

[1] خير الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] يحي ياسين سعيود، **"حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية"**، دون طبعة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2016، ص 28.

[3] المادة 01 من القانون 18-11، المؤرخ في 18شوال 1439، الموافق ل 2يوليو 2018، المتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، المؤرخة في 16ذو القعدة1439، الموافق ل29 يوليو 2018.

الأفراد وتصرفاتهم الاجتماعية، ويتجلى ذلك تدهور الوضع الاجتماعي، وهذا بالغ الأثر على جهود التنمية بمختلف أنواعها.[1]

ويمكن توضيح هذا البعد في نقطتين على النحو التالي:

أ.التزايد المستمر في عدد السكان: تجدر الإشارة إلى أن الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، وبالنسبة للمنطقة العربية على سبيل المثال أو الدول النامية ككل تعتبر مشكلة النمو السكاني السريع سببا ونتيجة للفقر في آن واحد.

ب.مستوى الدخل: يساهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد، حيث لا يستطيع من يعيش دون مستوى خط الفقر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وبالتالي فهو يعاني بشكل أو بآخر من نقص التغذية.[2]

أما على صعيد المستهلك (فعرفته المادة 03 الفقرة 2 من القانون 04-02 بأنه "كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني سلعا قدمت للبيع أو يستفيد من خدمات عرضت ومجردة من كل طابع مهني)[3]، حيث أدى الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء إلى زيادة نسبة الدخل المصروفة على الغذاء.

3.البعد السياسي:

يتضمن هذا البعد جوانب سياسية هامة بحيث توفر الغذاء المطلوب يؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد والعكس صحيح، إذ يعتبر الغذاء سلاح استراتيجي تستخدمه الدول المتقدمة التي لديها فائض غذائي، والذي يستخدم كأداة ضغط على الدول النامية الفقيرة. وفي هذا السياق تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي فيما يلي:

---

[1] بدر الدين طالبي، آسية العساس، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] سهيلة بلخير، **"دور الضوابط الأخلاقية في تحقيق الأمن ا لغذائي في الإسلام"**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاجتماعية والسياسية، جامعة الشهيد حمه، الوادي، الجزائر، 2015، ص ص58 ، 59.

[3] المادة 03 من القانون 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى1425، الموافق ل 23 يونيو 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، المؤرخة في 09 جمادى الأولى 1425، الموافق 27 يونيو 2004.

- ✓ محدودية الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية للسلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب؛
- ✓ مسألة الغذاء التي تكتسي طابع سياسي تهدد أمن الدول النامية؛
- ✓ تحكم الشركات متعددة الجنسيات في إنتاج وتجارة الغذاء في العالم بحيث تسيطر على تجارة الحبوب في العالم.[1]

4.البعد الزمني:

تستطيع أي دولة التي تحقق الأمن الغذائي تغطية حاجاتها الغذائية باستمرار سواء كان ذلك في فترة قصيرة أو طويلة، ويتمثل هذا البعد في أن مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي حيث يتأقلم مع الظروف الاقتصادية للبلد، ويتفاوت من حقبة زمنية إلى أخرى وفق المتغيرات الطارئة على الحاجات الإنسانية الغذائية، كذلك التطورات المتواصلة في حجم الموارد الاقتصادية التي تساهم في إشباع الحاجات الغذائية الطرق المتبعة لإنتاج وتوزيع السلع الغذائية بالإضافة للظروف الداخلية للبلد والتي تؤثر في مدى تمكن الفرد من اقتناء السلع الغذائية، فمثلا على المدى القصير يجب على الدولة توفير الغذاء المطلوب للمستهلكين دون الأخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل الغذاء.[2]

5.البعد الثقافي:

إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كليا،لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض و العمل بها وقيمة العمل الفلاحي،من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز إستراتجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي وجب على الشعب المشاركة فيها.[3]

لقد أكد "علم الإنسان" من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال: "تايلور" ، "مالينو فيسكي"، و"أنطوان توماس" والتي أجريت على الكثير من الشعوب أن الثقافة دفعت الكثير منهم على اختلاف رؤاهم حول الأرض والعلم بها والزراعة فيها وأنواع منتوجاتها، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها

[1] زكرياء يوب، كريمة ملال، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12.

[2] ريم بوش، "**مكانة الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية في الوطن العربي**"، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد1، العدد1، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2019، ص13.

[3] F.A.O, « **L'acceptation universelle du droit à l'alimentation** », Rome, 24/11/2004, p14.

وأبدع في الوسائل التكنولوجية، بالنسبة للقضية الأولى- اختلاف رؤاهم حول الأرض – فإن ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب العمل الفلاحي وتحث عليه وتعتبر الفلاح أكثر المواطنين شرفا لأنه يكسب أرضا ويعمل بها بحرية وبالتالي تمنحه دافعية قوية للعمل بها وتحدي كل أنماط الصعوبات المتعلقة سواء بالظروف الاقتصادية للبلاد أو السياسية، وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من القداسة التي تعطيه معنى لوجوده يعتبر الفلاح الذي يعيل عائلاته ويوفر لها القوت "خضر وفواكه طازجة" بشكل مستمر من أرضه على مدار السنة و هو نوع من مشاركة الشعب في تحقيق الأمن الغذائي.[1]

لكن أثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي يقصد به قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وظروفه، وهذا يدخل في حق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء.[2]

المطلب الرابع: علاقة الأمن الغذائي بالأبعاد الأخرى للأمن الإنساني

مما سبق سالفا فالأمن الغذائي يرتبط بالأمن الإنساني، فهو يعتبر أحد أبعاد هذا الأخير، وعليه فإن تحقيق الأمن الغذائي يرتبط بمدى توفر الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني، ومن هنا يستنتج وجود علاقة كبيرة بين تلك الأبعاد والأمن الغذائي.

1. علاقة الأمن الغذائي بالأمن الاقتصادي:

هناك علاقة مترابطة تتجسد بين الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي، حيث يتأثر الأمن الغذائي بشكل كبير بالوضع الاقتصادي لأي دولة، ومثال ذلك الأزمات الاقتصادية الأخيرة والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء بنسب عالية وزادت بذلك من عدد عديمي الأمن الغذائي إلى 2% سنة 2009 فقط.[3]

[1] بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

[2] كهينة مولاي، حسيبة مقراني، "**إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر 2000–2014**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2016-2017، ص13.

[3] وهيبة زبيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 45،46.

وتعتبر الدول النامية الأكثر تضرراً من الأزمة الاقتصادية التي تحدث نتيجة عدم قدرتها على تحقيق أمنها الغذائي، مما يضطرها إلى الاستيراد الغذائي من الخارج نتيجة عجزها عن توفير هذه الاحتياجات، مما يعرضها لخطر ارتفاع الأسعار ما يهدد اقتصادها ونموه.

2.علاقة الأمن الغذائي بالأمن الصحي:

يعتبر توفير الغذاء الكافي ذات جودة عالمية ضمانا لتحقيق الأمن الصحي، والعكس صحيح، حيث أن ضعف جودة وكفاية الغذاء يؤدي إلى انعدام الأمن الصحي، ويعتبر الأشخاص ناقصي التغذية الأكثر عرضة للأمراض وذلك بسبب عدم قدرتهم على مواجهة الأمراض المزمنة مثل الإيدز خاصة في الدول التي يرتفع فيها حدة الفقر، كما أن ضعف جودة الغذاء تؤدي بدورها إلى الإصابة بالعديد من الأمراض والعكس صحيح، حيث أن غياب الأمن الصحي يتسبب في منع حصول العديد من الأفراد على غذائهم، ويظهر ذلك بشكل جلي لسكان الأرياف الذين يعتمدون على اليد العاملة للحصول على الغذاء، كما أن ذلك يؤثر على عملية إنتاج الغذاء محليا حيث تنعدم القدرة لهؤلاء الأفراد على الإنتاج الزراعي بسب المرض وبالتالي يتأثر مستوى الأمن الغذائي.[1]

3.علاقة الأمن الغذائي بالأمن الشخصي:

الأمن الشخصي هو حماية الأفراد من أي عنف كان أو من أي تهديد قد يعرض حياتهم للخطر، ومن بين تلك التهديدات التي يتعرض لها الإنسان نجد تهديدات الأمن الغذائي، والتي لها تأثيرا كبيرا في إحداث تهديد الأمن الشخصي، فحالات الجريمة كالقتل والسرقة والنهب للممتلكات سببها في الكثير من الأحيان هو حالات البحث عن الغذاء أو الموارد المالية لكسبا لغذاء خاصة في الدول الفقيرة، ونفس الحال بالنسبة للأمن الغذائي للمرأة فمن أسباب انعدام الأمن الشخصي لها راجع لتوجهها إلى جلب الموارد الغذائية ما يعرضها لمختلف أنواع الجريمة من اغتصاب ونهب وضرب، وهو ما يحدث مع الأطفال القصر.

[1] وهيبة زيبري، مرجع سبق ذكره، ص 46.

ويعد غياب الأمن الغذائي أيضا سببا في حدوث الهجرة البيئية، حيث يضطر العديد من الأفراد إلى هجرة أراضيهم القاحلة الغير منتجة بحثا عن أراضي أخرى مستقرة قابلة للزراعة والإنتاج.[1]

4.علاقة الأمن الغذائي بالأمن السياسي:

تتجسد علاقة تكاملية وترابطية بين الأمن الغذائي والأمن السياسي، حيث أنه في الكثير من الأحيان يؤدي البحث عن الغذاء والطعام إلى حدوث حالة من الحروب والصراعات وعدم الاستقرار، وذلك نتيجة الصراع الذي يقوم بين الأفراد للسيطرة على الموارد الغذائية المختلفة وهو ما يحدث في العديد من الدول الإفريقية، ومن جهة أخرى فإن غياب الأمن الغذائي يؤثر على المشاركة السياسية من قبل الأفراد في شتى المجالات، وذلك لاهتمامهم فقط بالوصول إلى الغذاء في حين أن الحياة السياسية لاتهمهم بتاتا. وعلى العموم يمكن القول أن توفر الأمن الغذائي في أي دولة سيسمح بتحقيق الأمن والاستقرار السياسي.[2]

5.علاقة الأمن الغذائي بالأمن الاجتماعي:

هناك علاقة متشابكة بين الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي، حيث أن غياب الأمن الغذائي يعتبر من أهم المهددات الخارجية لأمن وسيادة المجتمعات وكذلك من أقوى أسباب تفشي مختلف الجرائم في المجتمع وظهور الأمراض والظواهر الاجتماعية والاقتصادية السلبية في المجتمع، وفي مقابل ذلك نجد أن ارتفاع معدلات الجريمة وعدم توفر الأمن الاجتماعي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وبالتالي سيؤثر ذلك على تحقيق الأمن الغذائي في المجتمع، حيث يصبح هذا الأخير في هذه الحالة طاردا للمستثمرين والمنتجين الفلاحين ، وربما يتدهور وضع الأمن المجتمعي بدرجة لا توصف ما يصل إلى حد توقف كل شيء بصورة كاملة، كما حدث في بعض المناطق التي شهدت حالات عدم استقرار نتيجة حروب طويلة. ويعتبر غياب الأمن الاجتماعي والبيئي من أهم الأسباب المؤدية للهجرة المعاكسة من

[1] نبيل اراتني، لخضر بلاليط،**"تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي عالميا و عربيا"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022-2023، ص36.

[2] سالم سلماني، **"السيادة والأمن الغذائي (نموذج الجزائر)"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 198.

المدن إلى القرى،و كذا النزوح والهجرة الجماعية من مناطق الصراعات غالبا ما تكون بسبب البحث عن الغذاء وإنتاجه.

وعليه يتضح مما سبق أن العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي علاقة تماثلية حيث أن كل منهما يمثل حلقة من حلقات الأمن الشامل ويؤثر في الآخر بنفس المرتبة، حيث أنه في حالة توفر الأمن الغذائي فإن الأمن الاجتماعي يمكن أن يتحقق والعكس صحيح:

الأمن الغذائي ⟺ **الأمن الاجتماعي**

ولكن على الرغم من هذه العلاقة التماثلية بين المفهومين، إلا أنه في الكثير من الأحيان نجد أن عدم توافر الأمن الغذائي هو سبب تدني مستوى الأمن الاجتماعي وذلك للأسباب التالية:

– في بعض الأحيان يكون غياب الأمن الغذائي بسبب عوامل منها الكوارث الطبيعية (كالجفاف، والتصحر، والفيضانات وغيرها)، والسياسات الزراعية والاقتصادية غير الملائمة، بالإضافة إلى عوامل سكانية مثل ارتفاع معدلات الهجرة، وزيادة النمو السكاني.[1]

كما تعد العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي تجسيدا للعقد الاجتماعي بين الفرد والمجتمع، حيث يلتزم فيه أفراد المجتمع بقواعد الضبط الاجتماعي في سلوكياتهم وتعاملاتهم مقابل تمكينهم من الحصول على ما يحتاجونه من الموارد الغذائية الأساسية.

6.علاقة الأمن الغذائي بالأمن المائي:

يعتبر الأمن المائي أحد أهم محددات الأمن الغذائي، وأحد الشروط الأساسية لتحقيقه، ويعد الجفاف وشح المياه وقلة تساقط الأمطار أحد أكبر مهددات الأمن الغذائي في العالم بصورة عامة وفي العالم العربي بصورة خاصة، ووفقا لتقارير أممية فإن أكثر من 2,8 بليون نسمة في 48 بلد يعانون من شح وندرة في المياه، ويتعاظم دور المياه كمحدد للأمن الغذائي حاليا أكثر من أي وقت مضى وذلك بسبب الاستغلال المفرط للموارد المائية في الإنتاج

[1] خضران بن حمدان الزهراني، **"الأمن الغذائي و المائي في المملكة العربية السعودية"**، الطبعة 01، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص ص 18، 19.

الزراعي، حيث تبلغ نسبة المياه المستخدمة في الزراعة على المستوى العالمي حوالي 71% من المياه المتاحة، ونحو 86% في العالم العربي. وبالتالي يجب الاعتماد على الري المنتظم بالكميات المطلوبة للإنتاج الزراعي الحديث حتى في ما يتعلق بإنتاج المحاصيل التي تعتمد على التساقطات المطرية، لأن شح تساقط الأمطار يؤدي إلى انخفاض المعروض من الإنتاج ما يؤثر على المتاح للاستهلاك.

وعليه يشكل الجفاف أكبر تهديد للأمن الغذائي إلى جانب عوامل أخرى، حيث أثر الجفاف في 30% من الأراضي في العالم وجعلها معرضة للتصحر، ويؤثر ذلك على حياة بليون شخص، وقد فقدت نسبة 33,3% من الأراضي الجافة في العالم أكثر من 25% من قدرتها على الإنتاج.[1]

7.علاقة الأمن الغذائي بالأمن البيئي:

أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة وثيقة بين غياب الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي عادة ما يضطرون إلى اللجوء إلى أنشطة غير صديقة للبيئة تؤدي إلى تدهور حجم الموارد الطبيعية الزراعية والغابية وتصبح قاعدة هشة، وبالتالي يصبحون يعانون من نقص الغذاء من جهة، ومن جهة أخرى تتدهور البيئة والموارد الزراعية الطبيعية التي يعتمدون عليها في الحصول على الغذاء الأساسي.[2]

[1] أحمد سعود آل مهنا، "**السياسات الاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(1990–2017)**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية و المالية الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2018-2019، ص38.

[2] صديق الطيب منير، "**المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي**"، الندوة العلمية قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018، ص ص98، 99.

المبحث الثالث: سياسات الأمن الغذائي، مؤشرات قياسه وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية الكلية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من السياسات التي تنتهجها الدولة في مجال الأمن الغذائي، بالإضافة إلى مؤشرات قياس الأمن الغذائي وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: سياسات الأمن الغذائي

من أجل تحقيق الأمن الغذائي هناك العديد من السياسات التي تنتهجها الدولة بهدف تأمين الغذاء للمستهلكين، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية الزراعية يذكر منها:

1. السياسة الزراعية:

لتحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية حاجات السكان عند الأسعار التي لا تؤثر في القدرة الشرائية، وبالتالي أي خلل مسجل على مستوى الأسواق الزراعية يستوجب تدخل الدولة عن طريق اتخاذ سياسة زراعية تعيد التوازن إلى السوق، لأن غياب الدولة يعني التبعية للأسواق الخارجية لتلبية الحاجات الغذائية. فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك، بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاه، ويمكن تحديد بعض أهداف السياسة الزراعية فيما يلي:[1]

أ. أن يكون التوزيع المناسب والعادل لمصادر الثروة والدخل؛

ب. أن يكون تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية أو رفعها، وذلك للحصول على أعلى ناتج اجتماعي بأقل جهد اجتماعي ممكن؛

من الصعب فصل هذين الهدفين عن بعضهما البعض بحكم العلاقة التي تربط بينهما، ففي حالة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الغذائي للفئات متدنية الدخل، يرتفع بدوره الطلب النهائي على باقي السلع والخدمات الذي يؤدي إلى التنمية، أما في حالة وضع الإنتاج وتوزيع الدخل لصالح المستهلكين من ذوي الدخول المحدودة، يؤدي إلى تراجع الطلب على السلع الكمالية لصالح الضرورية وهي المواد الغذائية الأساسية ومن ثم الوقوع في حالة الكساد.

[1] محمد رفيق أمين حمدان، "**الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**"، الطبعة 1، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص58.

2. سياسة دعم الأسعار: من خلال سياسة الأسعار تعمل الدولة على ضمان استمرار توفير السلع الغذائية خلال السنة خاصة للطبقات الفقيرة التي لا تستطيع الحصول عليه بدخولها المتاحة، وذلك عن طريق التأثير في أسعار الغذاء أو دعمها، ويتم التأثير على أسعار الغذاء من خلال وضع أسعار جبرية للغذاء قصد ضمان استمرار تدفق المستوى الغذائي المعتاد لجميع طبقات المجتمع بأسعار مستقرة، كما تعمل الدولة على تحقيق استقرار أسعار الغذاء من خلال تكوين مخزون إستراتيجي من الغذاء حيث يزيد حجم هذا المخزون في حالة وجود فائض من الغذاء، وينخفض عند ظهور عجز منه. وتتطلب هذه الطريقة ضرورة قيام الدولة بتحديد الحجم الأمثل للمخزون الغذائي.

وتهدف سياسة دعم الأسعار إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء قصد ضمان استمرار تدفقه خاصة للطبقات الفقيرة، وتتطلب هذه السياسة تحمّل الحكومة مقدار الدعم الغذائي من ميزانية الدولة، إلا أنه يوجد صعوبة في تطبيق هذه السياسة فضلا عن تشجيع الإسراف في الاستهلاك الغذائي وتهريب السلع الغذائية إلى الدول المجاورة نظرا لاختلاف الأسعار.[1]

3. سياسة التخزين: يعكس المخزون من السلع الغذائية أوضاع هذه الأخيرة ومدى توفرها للمستهلك، وهناك نوعان من المخزون الغذائي:

1.3.المخزون العامل: يعتمد هذا المخزون على الواردات لتأمين حاجيات السكان خلال موسم إنتاجي معين، ويتفاوت حجمه من بلد إلى آخر حسب احتياجاتها.[2]

2.3.المخزون الإستراتيجي: وهو مخزون يستخدم للحالات الطارئة كالكوارث الطبيعية، حالات المقاطعة والحصار.

سياسة التخزين تختلف من دولة إلى أخرى حسب حجم الناتج المحلي الزراعي، ونظرا لأن الدول النامية تعتمد في جزء من غذائها على الخارج، فيحتم عليها ذلك إقامة سياسة دائمة تحقق مخزونا غذائيا استراتيجيا يساعدها على تحقيق أمنها الغذائي.[3]

---

[1] ناصر مراد، "**سياسات تحقيق الأمن الغذائي**"، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد5، العدد1، جامعة البليدة، الجزائر، ديسمبر2015، ص50.

[2] صالح العصفور، "**السياسات الزراعية**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص13.

[3] المرجع نفسه، ص14.

4. سياسات التسويق:

الهدف الرئيسي من عملية التسويق هو إيصال السلعة من المنتج إلى المستهلك بالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة، وعليه يمكن تعريف التسويق الزراعي على أنه "ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"، وكما هو معروف على أسواق السلع الزراعية في الدول النامية كثرة الوسطاء بها حيث تتشكل من مزارعين إلى تجار جملة ومن ثم إلى تجار التجزئة وصولا إلى المستهلك، ويسعى المزارعون والوسطاء إلى بيع السلع الزراعية بأسعار تكفل لهم تحقيق الربح ما يعني وصول السلعة إلى المستهلك النهائي بأسعار عالية، الأمر الذي ينعكس سلبا على المنتج والمستهلك ويضر بقضية الأمن الغذائي.[1]

وهو ما يتعارض مع المفهوم الحقيقي للتسويق الزراعي وبالتالي فإذا أريد للتسويق الزراعي أن يصبح أداة من أدوات تحقيق الأمن الغذائي، يتوجب على الجهات المسؤولة إعادة هيكلة النظام التسويقي بما يعود بالمنفعة على المنتج والمستهلك.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الأمن الغذائي

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لابد من وجود مؤشرات تعبر عنه، واستعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث لا يوجد اتفاق بينهم حولها، ويوجد عدة مؤشرات للأمن الغذائي ومن بين أكثر المؤشرات المعتمدة التي سيتم إيجازها فيما يلي:

1.الناتج المحلي الإجمالي:

تعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، فالتغيرات السنوية للأمن الغذائي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين، فانخفاض مثلا الناتج ينجم عنه انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي.

[1] محمد عبيدات، "**التسويق الزراعي**"، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص17.

2. الناتج المحلي الفلاحي:

يعتبر من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الفلاحي، فالتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي، وانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرة الدولة ماديا.[1]

3. متوسط استهلاك الفرد من الغذاء: يتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:

متوسط استهلاك الفرد= التغير النسبي في الكمية المطلوبة / التغير النسبي في سعر السلعة

لكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل إلى مستحقيه، فزيادة الكمية وبأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين.[2]

وتستعمل الدول الإسلامية عدة مؤشرات لتقييم الوضع الغذائي ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

1. متوسط الدخل الحقيقي للفرد: يعتبر من المؤشرات غير المباشرة للأمن الغذائي، فالدخل المنخفض لا يتيح لصاحبه إمكانية الحصول على الغذاء الكافي والعلاج والسكن...، والعكس صحيح فإن ارتفاع معدل الدخل يتيح لصاحبه إمكانية الحصول على السلع الضرورية وصولا إلى الكمالية، ولكن لا يمكن أخذ هذا المؤشر بشكل مطلق، فنمط توزيع الدخل يلعب دورا هاما في تحديد الملامح الحقيقية.

[1] عبد القادر شويرفات، فارس فضيل، "**أثر السياسة الفلاحية على الأمن الغذائي في الجزائر**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 07، العدد01، جامعة الوادي، الجزائر، 2016، ص434.

[2] نور الهدى بوغدة، "**دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي–حالة الجزائر–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2015، ص18.

2. مستوى التغذية عند الأطفال: القياس المستخدم في ذلك هو النسبة المئوية من الأطفال الذين لا يتعدون سن الخامسة والذين يقل وزنهم على الوزن المناسب عن متوسط فئة السكان المرجعية، فإذا ما وجد شيوع الأمراض والهزال بين الأطفال فمعنى ذلك أن أولئك الأطفال لا يجدون الحد الأدنى من الغذاء الضروري لكفايتهم.[1]

المطلب الثالث: توصيف العلاقة بين الأمن الغذائي والمؤشرات الاقتصادية الكلية

يعد الأمن الغذائي أحد أهم ركائز الاستقرار المجتمعي والتنمية الاقتصادية، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية.

1. البيئة الاقتصادية والسياسات الزراعية الراهنة: استهدفت إصلاحات سياسات الاقتصاد الكلي التي حدثت في العديد من البلدان منذ أوائل الثمانينات الحد من التحيز تجاه القطاع الزراعي، وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات كانت مفيدة مرحليا إلا أنها خلقت حالة عدم توازن من حيث معدل التبادل التجاري، مما تطلب الحاجة إلى مزيد من التدخل من أجل إقرار بيئة سياسات الاقتصاد الكلي أكثر استقرارا وفاعلية وقابلية للتنبؤ تؤدي إلى النمو الاقتصادي، ولاسيما الغذائي.

2. المناخ الاقتصادي للعولمة: شهد المجتمع الدولي اهتماما متناميا بالتحولات الرئيسية التي ميزت الاقتصاد العالمي، وذلك بعد أن تسارعت وتيرتها على نحو غير مسبوق، وذلك بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي تعد وسيلة لها أهمية في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية وبالتالي إسهامها في عولمة الاقتصاد.[2]

إن تأثير الغذاء بمناخ اقتصاديات العولمة يظهر بشكل ارتفاع في أسعاره في المدى القصير، وهو ما ينعكس سلبا في اقتصاديات الأمن الغذائي العربي، وقد يترتب على عولمة الغذاء آثارا إيجابية تجاه الأمن الغذائي، ولا سيما في مجال النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة من خلال تخفيض هذه الأخيرة: التعريفات الجمركية والقيود الكمية، وما تحققه من مكاسب ناجمة عن تفعيل الكفاءة والنمو في القطاع الزراعي.

[1] نور الهدى بوغدة، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] رقية خلف أحمد الجبوري، "**السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، الطبعة01، بيروت، لبنان، 2012، ص117-122.

3.دور السوق في الشأن الاقتصادي: الاختيار ما بين السوق والدولة أمر معقد، وعوضا عن ذلك الخيار القاطع فإن هناك خيارا بين مختلف الأشكال المختلفة، وهناك درجات متفاوتة من حالة أو أكثر من خلال تخصيص الموارد لأحد القطبين باتجاه تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات الأساسية. وإن دور كل من السوق والدولة في النشاط الاقتصادي مسألة ديناميكية متغيرة في فاعليتها الاقتصادية، وتتحدد حركتها وفقا لمستوى النمو في المجتمعات الاقتصادية، فإذا كان الخيار في صالح السوق فلا بد أن يظل الدور المهم للدولة رئيسيا لأسباب تتعلق بسعة انتشار وحتمية أنماط الفشل السوقي، ويرتبط هذا الدور بشكل خاص بالبنية المؤسسية العامة والظروف الأساسية لأداء الأسواق والبرامج التي تعكس معايير العدالة التوزيعية.[1]

4. المديونية الخارجية والانفتاح الاقتصادي:

1.4. المديونية الخارجية: سارت أغلب الدول النامية في طريق الاستدانة وكانت تسعى إلى تمويل برامجها التنموية،إلا أنها لم تحقق التنمية المنشودة، وكذلك لم تتمكن معظم تلك البلدان من سداد ديونها، ونتيجة للركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي وكذا التقلبات الواسعة في أسعار المواد الأولية والتراجع الكبير في أسعار النفط. مما انعكس سلبا على معدلات النمو، دفعها إلى المزيد من القروض. بدأت أزمة الدين الدولية تنكشف ملامحها في عقد الثمانينيات، وأسهمت عوامل دولية عدة في تفاقمها في العقد الأخير حينما حدث ارتفاع شديد ومفاجئ في أسعار النفط وتقلباته، وتباطؤ في نمو البلدان المتقدمة وارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع في أسعار السلع الزراعية، وأسهمت الصدمات الداخلية في أزمة الدين الخارجي للبلدان النامية، فقد عجزت بعض البلدان عن الوفاء بمتطلبات خدمة دونها الخارجية.[2]

2.4. الانفتاح الاقتصادي: يعد الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاديات الخارجية بكافة أبعادها أحد أبرز مرتكزات السياسة الاقتصادية في أغلب البلدان النامية، فالانفتاح الاقتصادي على العالم بكل ما يوفره ذلك من امتيازات ينقله من مرحلة سابقة، اتسمت بسياسات التدخل مثل الحماية والدعم الحكومي إلى مرحلة أخرى قائمة على التحرر

[1] رقية خلف أحمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص128، 129.

[2] الآسكوا،"**إدارة الدين الخارجي وحالة الدين في منطقة الآسكوا:دراسة حالة الأردن ولبنان**"، نيويورك، الأمم المتحدة، 2005، ص4.

الاقتصادي ورفع مستوي الإنتاجية ولاسيما القطاع الزراعي، وتطبيقا لإستراتيجية التقارب الاقتصاد العالمي بهدف جذب الاستثمار الأجنبي وتحفيزه وتبني العديد من البلدان برامج لإصلاح النظام التجاري السلعي.[1]

3.4. الأسعار الكلية والغذاء:وسيتم التفصيل فيها فيما يلي:[2]

1.3.4.أثر أسعار الصرف في أوضاع الغذاء:تمثل أسعار الصرف حلقة وصل بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي، وتؤدي سياسية أسعار الصرف دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية الزراعية، فبتحديد الأسعار المحلية للسلع المتاجر بها،يكون تأثير أسعار الصرف مباشر وغير مباشر في العرض والطلب لكل السلع والخدمات تقريبا المنتجة والمسوقة في الاقتصاد، علاوة على دورها في حالة التوازن في الاقتصاد الكلى.

2.3.4.أثر أسعار الفائدة في أوضاع الغذاء:تؤثر أسعار الفائدة في حركة رأس المال، فارتفاعها يعكس ندرة المال المحلى، ومن ثم فإن هذا المستوي من سعر الفائدة يعمل على تدفق رأس المال الخارجي إلى الاقتصاديات المحلية، مما يساعد على توسيع الأنشطة الاستثمارية، ومنها المرتبطة بالحاجات الأساسية التي تساعد خفض مستوى الفقرالغذائي، وإذا انخفض سعر الفائدة تتدفق الموارد الرأسمالية إلى خارج الاقتصاديات المحلية، مما ينتجعن ذلك من منافع على الاستقرار الخاص المحلى في المجالات المذكور، ولاسيما الغذاء منها.

3.3.4.أثر الأجور في أوضاع الغذاء: يسود البلدان النامية (العربية) نمط من التشوهات في أسواق العمل الزراعي، وبشكل خاص في المناطق الريفية نتيجة ارتفاع عرض موارد العمل، وسيادة البطالة الموسمية، ويختلف ذلك مقارنة بنمط تنظيم أسواق رأس المال.

وفي إطار أسواق العمل فإن تحديد معدل الأجور الزراعية في سوق العمل الريفي أكثر تعقيدا من مثيله في سوق العمل الحضري، الأمر الذي تتأثر به أوضاع الأمن الغذائي للأفراد في المجتمع الريفي مقارنة بنظيره الحضري،

[1]المنظمة العربية للتنمية الزراعية،"**التقرير التحليلي الشامل لدراسات المزايا التنافسية للسلع و المنتجات الزراعية في الوطن العربي**"، الخرطوم، السودان، ص61.

[2]بسمة حجام، "**العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2020، ص18.

ومن ثم فإن معالجات هذه الحالات تختلف من حيث الآليات الاقتصادية والأمن الغذائي المجتمعي ونمط التدخل في سوق العمل، وذلك من حيث تحديد مستويات منخفضة للأجور الزراعية مقارنة بنظيرتها الصناعية.

المبحث الرابع: الأمن الغذائي بين التحديات وسبل التحقيق

في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى التحديات التي تواجه الأمن الغذائي والسبل التي تؤدي تحقيقه

المطلب الأول: مقومات الأمن الغذائي وإشكالية انعدامه

1.مقومات الأمن الغذائي: يتطلب تحقيق الأمن الغذائي في أي مجتمع كان توفير الدعامة الأساسية له والمتمثلة في المقومات التالية:

1.1.المقومات الإنتاجية: وتشمل العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الغذاء، وتضم الموارد الطبيعية وغيرها.

2.1.مقومات القدرة الشرائية: تعبر القدرة الشرائية عن المقدرة المالية للفرد على شراء الغذاء، وهنا تظهر أهمية توفير فرص العمل التي يحصل منها الأفراد على الدخل الكافي الذي يمكن من القدرة الشرائية، وعلى هذا الأساس فإن وضع السياسة الغذائية للبلد يتم بالربط بين سياسات سوق الغذاء وسوق العمل.[1]

2. إشكالية انعدام الأمن الغذائي:

شهد العالم في الآونة الأخيرة تدهورا في الأمن الغذائي، إذ يعاني ما يفوق 950 مليون فرد حول العالم من الجوع، وما زاد الأمر صعوبة هو عدم القدرة على رفع مستوى الاستغلال للأراضي والتغير المناخي بالإضافة إلى ندرة المياه. وعندما لا يتم تحقيق الأمن الغذائي تبدأ مشكلة انعدام الأمن الغذائي بالظهور، وقد تم تحديد نوعين عامين من انعدام الأمن الغذائي، والمتمثلين في:[2]

[1] محمد الفضل يحياوي، عمر يحياوي، "**إشكالية الأمن الغذائي في ظل السياسات الفلاحية المطبقة بالجزائر**"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد3، العدد1، 2020، ص14.

[2] جمال محمد صيام، شريف محمد سمير فياض، "**أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر**"، ورقة قدمت للمؤتمر الدولي حول التغيرات المناخية وأثرها على مصر، شركاء التنمية للبحوث والدراسات، القاهرة، مصر، 2009، ص45.

1.2.انعدام الأمن الغذائي المزمن: وهو انعدام طويل ومستمر، يحدث عند عدم قدرة الأفراد على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائيّة خلال فترة زمنية متواصلة.

2.2.انعدام الأمن الغذائي المؤقت: وهو انعداما قصير المدة ومؤقتًا يحدث عند حدوث انخفاض مفاجئ فيا لقدرة على الإنتاج أو الوصول إلى ما يكفي من الغذاء للحفاظ على الحالة الغذائية الجيدة.

3.2. المشاكل الصحية لانعدام الأمن الغذائي: ربطت العديد من الدراسات انعدام الأمن الغذائي لدى الشعوب بارتفاع خطر الإصابة بالعديد من المشاكل الصحية، وقد وجدت دراسة منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة أن الأشخاص الذين يُعانون من مشكلة انعدام الأمن الغذائي أكثر عرضة لخطر الإصابة بالسمنة، كما وجدت دراسة أخرى لمنظمة الصحة العالمية ارتفاعا في معدلات إصابة الأشخاص ذوي الدخل المحدود بالأمراض المزمنة، ويرتبط ارتفاع خطر الإصابة ببعض المشاكل الصحية كالسمنة لدى الأطفال بحدوث مشكلة انعدام الأمن الغذائي في مجتمعاتهم، وقد يرتفع خطر حدوث مشاكل في النمو والتطور لديهم مقارنة بالأطفال الذين لا يُعانون من هذه المشكلة، إضافة إلى ذلك يؤثر كل من قلة توافر الغذاء، وتنوعه، وجودته، وكميته تأثيرا سلبيا على الصحة العقلية لدى الأطفال.[1]

4.2. أسباب انعدام الأمن الغذائي:إن لكل مشكلة آثارا وأسبابا وبالتالي فإنه لحل مشكلة انعدام الأمن الغذائي يجب معرفة أهم الأسباب التي تؤدي إلى هذه المشكلة، وذلك وفقا لما يلي:

أ. الحروب والصراعات: إن الحروب ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجاعات وانعدام الأمن الغذائي حيث أنّ الحروب تؤثر على المحاصيل وتؤدي إلى تلفها، وأيضا تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، وزيادة أسعار الغذاء.

ب. التغير المناخي: لا يدرك الكثير من الأشخاص أهمية هذا الأمر ولكن التغير المناخي يؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي، فإذا كانت كمية الأمطار كثيرة أو قليلة فإن هذا يؤثر على جودة المحاصيل، ويؤثر كذلك على المراعي الحيوانية أيضا.

[1]محمد الشحات الزعبلاوي، غادة عبد الفتاح مصطفى، "**تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري**"، مجلة اسيوط للعلوم الزراعية، المجلد51، العدد3، قسم السياسات الزراعية وتقييم المشروعات، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية،مصر، 2020، ص21.

ت. صعوبة وصول الخدمات للسكان:مثل الماء والغذاء، وذلك نتيجة لوجود مشاكل في البنية التحتية، أو عدم الاهتمام بقطاع الزراعة حيث أن قطاع الزراعة يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي.[1]

المطلب الثاني: تحديات ومعوقات الأمن الغذائي

إن مشكلة تحقيق الغذاء وتأمينه وتوزيعه تعد من أبرز المشاكل التي تواجه دول العالم، فبالإضافة إلى هذه المشكلة الرئيسة، تعترض الدول العديد من التحديات والمعوقات التي تمنع الدول في تحقيق أمنها الغذائي.

1. تحديات الأمن الغذائي:

تعترض الدول العديد من التحديات التي تحول دون قيام الدولة بمهمتها في تحقيق أمنها الغذائي، ولقد ذهب العديد من المختصين والباحثين في الدراسات الأمنية إلى تقسيم التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي إلى تحديات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

1.1.التحديات المباشرة: تواجه الأمن الغذائي مجموعة من التحديات المباشرة والتي يمكن أن نقسمها إلى:[2]

أ.تحديات طبيعية: وتشمل تهديد التصحر للمناطق الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى انتشار الملوحة في الأراضي المروية الذي يؤدي إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية ومشكلة الاحتباس الحراري وتغير المناخ، والتي أثرت على العديد من المحاصيل الزراعية، وتدهور الإنتاج الزراعي العالمي، ومشاكل المياه ... إلخ.

ب.تحديات اجتماعية: وتخص التوسع الحضري الكبير الذي رافقته الهجرة من الريف إلى المدينة، وتزايد نسبة المستهلكين إلى المنتجين والزحف المتزايد للأبنية الإسمنتية على الأراضي الزراعية الخصبة في ضواحي المدن.

[1]عائشة عميش، "**واقع الأمن الغذائي: مؤشراته وأبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية–دراسة حالة الجزائر**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي التاسع حول: "**استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية**"،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف بالتعاون مع مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ومخبر تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، الجزائر، 2020،ص43.

[2]مبروك قويسي، كمال بن موسى،"**تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه**"،مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد07، العدد02، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2022، ص433.

ت.تحديات سياسية: وتخص تأثير الاضطرابات والتوترات السياسية على موضوع الأمن الغذائي، الذي قد تستخدمه بعض الدول كورقة رابحة للضغط على دول أخرى.

2.1. التحديات الغير مباشرة: هناك مجموعة من العوامل التي تشكل تهديدا غير مباشرا للأمن الغذائي، والتي يمكن أن يذكر منها على سبيل المثال:[1]

أ.الانفجار السكاني: يذهب العديد من الاقتصاديين إلى اعتبار عامل السكان من أبرز العوامل التي تشكل تهديدا للأمن الغذائي، وهو ما أشار إليه العديد من الاقتصاديين أمثال "مالتوس" ، "توماس روبرت مالتوس" باحث سكاني و اقتصادي سياسي انجليزي، مالتوس مشهور بنظرات المؤثرة حول التكاثر السكاني.

ب.قصور السياسات الاقتصادية والتبعية الاقتصادية: يشكل هذين العاملين تحديا للأمن الغذائي خاصة بالنسبة للدول المتخلفة، حيث لازالت معظم هذه الدول تعاني من ربط اقتصادياتها بالغرب نتيجة لسياسات استعمارية قديمة، والتي فرضت على هذه الدول التخصص وتركيز الإنتاج في مواد غذائية دون أخرى تهدف بالأساس إلى تصديرها إلى هذه الدول المتقدمة.

ت.أزمة الجوع: تمثل أزمة الجوع أحد التهديدات الأساسية للعديد من الدول لاسيما الدول المتخلفة، حيث يتواجد 800 مليون نسمة في العالم يعانون من الجوع، و 1.02 مليار شخص يعانون في الوقت الحالي من نقص التغذية، ويشكل التزايد السكاني مع الضغط على البيئة وإهدار مواردها عاملا أساسيا لتفاقم هذه الأزمة في العالم، وهو ما يوضحه الشكل أسفله.

[1] هاجر خلافة، "**الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**"، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد02، العدد01، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2015، ص31.

شكل رقم (02-01): تزايد الجوع المزمن خلال الفترة (1995-1997)

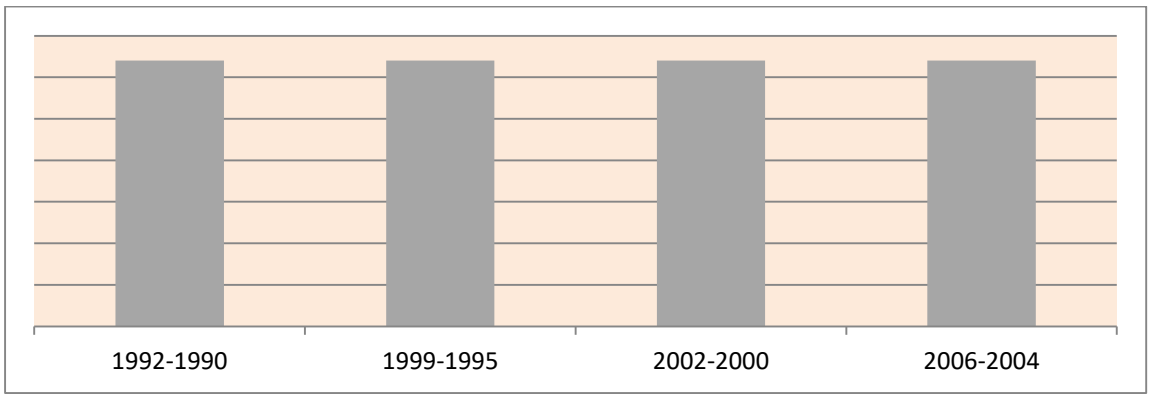

المصدر: هاجر خلافة، **"الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات"**، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد 02، العدد 01، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، جوان 2015، ص31.

2. معوقات الأمن الغذائي: ترجع أسباب انعدام الأمن الغذائي إلى:

- ✓ الاختلال في التوازن بين السكان والإنتاج؛
- ✓ مشكل غياب إستراتيجية وتكنولوجية إنتاج البذور؛
- ✓ تصحر وجفاف الطبيعة، وكثرة البشر وانعدام المادة؛
- ✓ ثقافة تدعيم الأسعار بدل دعم الإنتاج؛
- ✓ توسع ثقافة الاستهلاك على الإنتاج الأجنبي بدلا من تشجيع الإنتاج الوطني،
- ✓ الاعتماد على ثقافة الزراعة التقليدية بدلا من استعمال ثقافة البحث العلمي؛
- ✓ الاهتمام بالزراعة قولا وليس فعلا، وهذا ما يوضحه فشل الخطط والتنظيم؛
- ✓ إعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة، منها قطاع التجارة والخدمات والإدارة.[1]

[1] نبيل اراتني، لخضر بلابيط، **"تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي عالميا وعربيا"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2023، ص11.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

من خلال ما مر به العالم من أزمات غذائية، كان من الضروري معرفة البعض من العوامل التي أثرت أو بإمكانها أن تؤثر على الوضع الغذائي للدول، خصوصا وأنه ربما يكون هذا التأثير مباشر أو غير مباشر، وهذا ما تم إنجازه فيما يلي:

1.التغير المناخي:

نظرا لخطورة التغير المناخي على الأمن الغذائي، أطلق عليه اسم الكارثة الزاحفة من طرف أحد الباحثين وهو كون "سمر هايس"، وارتبط مفهوم التغير في درجات الحرارة ارتباطا وثيقا بالتغير المناخي، وحيث أن التغير في درجات الحرارة شكل مهم من أشكال التغير المناخي، فقد كان هذا كافيا لإثارة اهتمام علماء المناخ في الآونة الأخيرة بموضوع التغير الحراري وقاموا بمحاولات جادة لتحديد طبيعة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها، والتغير الحراري يعني التغير في متوسطات درجات الحرارة لمدة طويلة تدوم عقودا، ويعزى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى النشاط البشري الذي أوغل من خلال النشاط الصناعي ومظاهر النشاط غير البشري الأخرى، فيؤدي إلى تدمير البيئة.[1]

ومن خلال هذا التعريف، يلاحظ أن التغير المناخي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقلبات الحرارية التي تدوم فترة طويلة، والمتسبب فيها هو النشاط الصناعي الذي يقوم به البشر، والذي من شأنه أن يسهم في اختلال التوازنات البيئة، مما يؤثر بالسلب على الإنتاج الزراعي ومردوديته.

وفي هذا السياق يجب إدراك أن الإنتاج الزراعي يرتبط بالظروف الجوية السائدة في كل دولة، إذ أنّ كل تقلب جوي قد يؤثر على العملية الإنتاجية، ولقد سادت في الآونة الأخيرة مخاوف كبيرة من مشكلة التغير المناخي لما في ذلك من عواقب اجتماعية وبيئية واقتصادية.[2]

[1] أنجي أحمد عبد الغاني مصطفى، "**الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 03، يوليو 2019، ص ص 151، 152.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**تأثير المناخ والتقنيات المناخية**"، الخرطوم،السودان، 2010، ص04.

وقد قدمت اتفاقية الأمم المتحدة تعريفا للتغير المناخي حيث عرفته في فقرتها الأولى على أنه "تلك التغيرات في المناخ التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة.[1] كما أكدت هذه الاتفاقية في ديباجتها بأن التغير المناخي أصبح شاغلا مشتركا للبشرية جمعاء بما تبدي من آثاره الضارة على الجميع، كما أن طابعه العالمي يتطلب تضافر وتعاون جميع البلدان لرفع التحديات التي يطرحها، ولذلك حددت هذه الاتفاقية هدفها النهائي دون تدخل خطير من جانب الإنسان على النظام المناخي.[2]

ويتضح من هذا التعريف أن الإنسان يعتبر الفاعل الرئيسي في التغير المناخي، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية والتفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي، هذه التفاعلات التي ركز عليها الباحث "محمود دويري" في تعريفه للتغير المناخي بقوله "إنّ التغير المناخي هو اختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح والتساقطات التي تميز كل منطقة على الأرض".[3]

2.الوقود الحيوي:

عرفت منظمة الأغذية والزراعة الوقود الحيوي بأنه ناقلا للطاقة حيث يقوم بتخزين الطاقة المشتقة من الكتلة الحيوية، ويمكن استخدام طائفة واسعة من مصادر الكتلة الحيوية لإنتاج الطاقة الحيوية بأشكال شتى، فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام مخلفات تصنيع الأغذية والألياف والأخشاب من القطاع الصناعي، ومحاصيل الطاقة والمحاصيل قصيرة الدورة الزراعية، والمخلفات الزراعية من القطاع الزراعي، والمخلفات من قطاع الغابات في توليد الكهرباء،والطاقة

[1] شفيعة حداد، نور الدين فالقيل، "**أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد 15، ديسمبر2018، ص03.

[2] محمد عشاشي، "**التغيرات المناخية وآثارها على التنمية في الجزائر**"، مجلة الحوار الفكري، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، جوان 2016، ص ص 235 ، 236.

[3] محمود دويري، "**التغير المناخي وأثره على الزراعة وإمكانيات التقليل من آثاره مجلة الاستثمار الزراعي**"، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، العدد 07، الخرطوم، السودان، 2008، ص 31.

الحرارية والطاقة الحرارية والقوة المحركة مجتمعتين، وأشكالا أخرى من الطاقة الحيوية[1]، وأضافت ذات المنظمة بأنه يمكن أن يشار إلى الوقود الحيوي باسم طاقة متجددة لأنه شكل من أشكال الطاقة الشمسية المحولة.

ولقد برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية، حيث خلق منافسة بين الغذاء والوقود، ويرجع هذا إلى سياسات الدول التي تقوم بدعم التوسع في إنتاجه، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل، الهند والإتحاد الأوربي.[2]

3. العوامل الديموغرافية:

يعد عدم مسايرة الإنتاج الزراعي للنمو الديموغرافي من أبرز العوامل المباشرة التي تؤثر سلبا على الأمن الغذائي، حيث بلغت نسبة النمو في العالم حوالي 1.1% سنويا أما بالنسبة للمنطقة العربية فلقد بلغت نسبة النمو في عدد السكان 1.92% سنويا، وذلك خلال الفترة الممتدة من (2015-2018).[3]

ينبغي القول بأن زيادة عدد السكان تتطلب بالضرورة زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجاتهم من الغذاء، وبذلك فالأعباء تقع مباشرة على العاملين بالقطاع الزراعي، ولقد شهدت البلدان النامية موجة نزوح سكان الأرياف إلى المدينة مما قلص من مساحة الأرض المزروعة نتيجة الاقتطاع من الموارد الطبيعية الزراعية للوفاء باحتياجاتهم الجديدة، مما أدّى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي، فزيادة عدد سكان الحضر سيؤدي بالضرورة لزيادة الطلب على الغذاء، يقابله نقصا في العرض، مما سيدفع تلك الدول إلى الاستيراد لتأمين احتياجات سكانها للغذاء بدلا من إتباع سياسة توسعية أفقية أو عمودية.[4]

4.العوامل التكنولوجية:

[1]منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حالة الأغذية والزراعة الوقود الحيوي، "**الآفاق والمخاطر والفرص**"، روما، 2008، ص 10.

[2]نصري حداد، "**الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي**"، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، العدد 06، الخرطوم، السودان، 2008، ص43.

[3]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، السودان،2018، ص15.

[4]المركز الوطني للمعلومات، "**الأمن الغذائي**"، عدن، اليمن، 2008، ص10.

لم يعد الهدف من الإنتاج الزراعي الكم فقط، بل توجه الاهتمام نحو التركيز على النوعية كذلك وتطوير وترقية مواصفات المنتج، وهذا بالاعتماد على التكنولوجيا الحيوية الحديثة، وفي هذا الإطار فلقد عرّف الاتحاد الأوروبي التكنولوجيا الحيوية على أنها "الاستخدام المتكامل للعلوم الطبيعية، مثل البيولوجيا، الكيمياء والفيزياء، والعلوم الهندسية (مثل الإلكترونيات) بواسطة تطبيقات النظم الحيوية، فيشكل خلايا ذات أصل ميكروبي أو نباتي أو حيواني في الصناعات الحيوية بغرض إمداد المجتمع الحيوي بمنتجات وخدمات مرغوبة.[1]

المطلب الرابع: وسائل وسبل تحقيق الأمن الغذائي

1. وسائل تحقيق الأمن الغذائي:

يعاني قرابة مليار شخص حول العالم من الجوع، على الرغم من أنه يتم إنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام الكوكب بأسره، فالمشكلة ليست بذلك وإنما هنالك عدة عوامل تعترض سبيل ذلك يذكر منها:

1.1.سد الفجوة الإنتاجية: ترجح تقديرات الصندوق العالمي للحياة البرية أنه سيتم تحويل 120 ألف كيلومترا مربعا من الموائل الطبيعية إلى مساحات زراعية في الدول النامية وذلك بحلول عام 2050، حيث أن الأراضي الزراعية في كثير من أجزاء العالم تنتج أقل من 50% من قدرتها ولا يتم استغلالها بالشكل الأمثل، لذا فإن سد الفجوة بين ما يتم إنتاجه وبين ما يمكن إنتاجه يقلل من الحاجة إلى تطهير الأراضي للزراعة مما يسهم في إطعام850 مليون شخص.[2]

2.1.استخدام السماد بشكل أكفأ: يتم استخدام الأسمدة الاصطناعية بكميات كبيرة في جميع أنحاء العالم، إلا أنها ليستا لخيار الأمثل، فإن تزايد عدد السكان الذين لديهم الرغبة والوسائل لتحسين نظامهم الغذائي سيضمن استمرار زيادة استهلاك الأسمدة، حيث تلعب الأسمدة غير العضوية دورا حاسما في الأمن الغذائي في العالم، ولا يمكن استبدالها بالأسمدة العضوية التي لها أولوية الاستخدام في حال توافرها كما يجب استخدام الأسمدة بكفاءة وفعالية عالية عن

[1]محمد السيد عبد السلام، "**الأمن الغذائي في الوطن العربي**"، دون طبعة، عالم المعرفة، العدد 230، الكويت ،1998، ص ص 157، 158.

[2]علي مكيد، فريدة بن عياد،"**وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية من للمتاح من الإنتاج**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد10، العدد17، الجزائر،2017، ص6.

طريق مراعاة المبادئ الأساسية لإدارة الأسمدة بما في ذلك المصدر المناسب، النسب الصحيحة، الوقت والمكان المناسبين، وكيفية تكييفها مع جميع أنظمة المحاصيل لضمان تحسين الإنتاجية.[1]

3.1.رفع إنتاجية المياه: تتزايد ندرة المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمعدل ينذر بالخطر، كما أن الحصة السنوية للفرد الواحد في انخفاض مستمر مما يؤدي إلى تحويل الموارد المهمة بما في ذلك المياه إلى القطاعات الأخرى ذات الأولوية، ونتيجة لذلك تفقد الزراعة كميات كبيرة من المياه كل عام، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتحدى عملية إنتاج الغذاء كانخفاض كمية ونوعية المياه وتغير المناخ وما ينتج عنه من آثار مثل قلة هطول الأمطار، زيادة الجفاف، وتقليل مواسم النمو، بالإضافة إلى الآفات الحشرية، لذا فلابد من تحقيق التكامل والتعاون لزيادة كفاءة استخدام المياه، وإدارة الموارد المائية في قطاع الزراعة.

4.1.تقليل هدر الطعام: تقدّر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن ثلث إنتاج الغذاء في العالم قد تم فقده أو إهداره، وتطلق الأغذية التي تهدرها الأسر وقطاعات التوزيع والتموين كميات كبيرة من الغازات الدفيئة، لذا فإن توفير ربع الطعام المهدور في جميع أنحاء العالم سيسهم في إطعام جميع الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى العمل على إدخال إجراءات مستدامة عند الزراعة، وتقليل خسائر المحاصيل، وتعزيز أرباح المزارعين، وزيادة الوعي بخصوص الإنتاج والاستهلاك المستدامين للأغذية بين المنتجين وتجار التجزئة والمستهلكين في جميع البلدان.[2]

2. سبل تحقيق الأمن الغذائي:

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي العمل على محاور عدة ومجالات متنوّعة، وهو عملية مستمرة على الدوام، ويتطلب تضافر جهود كل المعنيين وأهمها:[3]

[1]محمد الفضل يحياوي ،عمر يحياوي، "**إشكالية الامن الغذائي في ظل السياسات الفلاحية المطبقة بالجزائر**" ،مرجع سبق ذكره،ص22.

[2]البنك لدولي، "**التصدي لتغير المناخ الآن: بناء حلول قابلة للتوسع في تطبيقها**"، 2020، متاح الموقع الالكتروني https://blogs.worldbank.org/ar/voices/climate-action-now-building-scalable-solutions، اطلع عليه بتاريخ 25/04/2024، على الساعة 22h.

[3]حسين قادري، "**سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد08، العدد01، الجزائر،2021، ص 596.

1.2. الاستفادة من التكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي ونقل المعرفة: يفقد العالم 40% من الأغذية المنتجة بسبب الآفات النباتية، لذا باتت الحاجة ملحة لاستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لنشر المعرفة والوعي بين المزارعين في المناطق النائية، فمن الممكن تقديم المشورة الزراعية من خلال الرسائل الصوتية عبر الهاتف المحمول أو أي وسيلة اتصال أخرى متاحة للمزارعين أينما تواجدوا، بالإضافة لتجاوز بعض العقبات كاختلاف اللغات والجهل في ظل وجود عدد قليل من العاملين في مجال الإرشاد الزراعي حول العالم.

2.2.تشجيع الشباب على الاندماج في العمل الزراعي: تعاني المناطق الريفية في البلدان النامية من هجرة اليد العاملة نحو المناطق الحضرية بحثا عن فرص عمل أفضل، على الرغم من الحاجة للتوسع في الزراعة لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء، إذ تشير التوقعات بأن الطلب العالمي على الغذاء سنة 2050 ينمو بنسبة 60% بالاعتماد على الأرقام المسجلة سنة2005 . ومن المفيد دعم الشباب للعمل في مجال الزراعة حتى يصبحوا جزءا من نظام إنتاج غذائي مستدام لضمان الأمن الغذائي مع مرور الوقت.

3.2. الموازنة ما بين الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الغذائية: تم التركيز في الماضي على زراعة المحاصيل الأساسية كالذرة، الأرز والقمح للتغلب على المجاعات، في حين تتوجه الجهود اليوم نحو تحقيق عاملا للتوازن الغذائي للمحاصيل المزروعة والمستهلكة لتجنب مشكلات سوء التغذية، وتكون الطريقة المثلى لإتمام ذلك ببذل جهود حثيثة لتطوير زراعة المحاصيل الأساسية والبستانية، الفواكه والبقوليات، والخضروات بشكل متوازن.

خلاصة الفصل:

يعد الأمن الغذائي من بين أكثر المفاهيم بروزا خاصة في السنوات الأخيرة ويعود الفضل فيذلك لتطور العديد من النظريات والمقاربات الأمنية الحديثة خاصة مقاربات الأمن الإنساني والتي أعادت الاعتبار لمجموعة من الأبعاد الإنسانية المتعلقة بالجانب الإنساني وعلى رأسها توفير الغذاء، وذلك نظرا لأهمية الغذاء سواء بالنسبة للفرد أو للدولة، ونظراً لأهمية توفيره فقد زاد الاهتمام بالأمن الغذائي في العقود الأخيرة وذلك لما للأمن الغذائي من أدوار كبيرة في تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية، لذلك أصبح تحقيق الأمن الغذائي والذي يقصد به قدرة الدول على توفير الغذاء الكافي في الأوقات بأسعار مناسبة شرطاً ضرورياً لا مفر بالنسبة لكل دولة لضمان أمنها واستقرارها ونموها، ويتميز الأمن الغذائي بثلاثة مستويات رئيسية وهي: مستوى الكفاف، المستوى المتوسط،والمستوى المحتمل، وكلما انتقلنا من مستوى إلى مستوى آخر من هذه المستويات كلما زادت درجة تحقق الأمن الغذائي، ويقاس مدى تحقق هذا الأخير بناءا على عدد من المؤشرات المتباينة والمختلفة من دولة إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى، غير أنه يتفق على عدد منها مثل: مؤشر الاحتياجات الغذائية، مؤشر الفجوة الغذائية، مؤشر العجز الغذائي، مؤشر سوء التغذية، مؤشر الناتج الزراعي المحلي وغيرها من المؤشرات، ويتأثر الأمن الغذائي بالعديد من العوامل والأسباب والتي تؤثر على تحققه وتكمن هذه العوامل والأسباب في التغير المناخي، زيادة النمو السكاني، نضوب الموارد الطبيعية، زيادة استخدام الوقود الحيوي، ضعف الوسائل التقنية المستخدمة ...إلخ، ولهذا فإن تعزيز الأمن الغذائي يتم عبر تمكن الدول من التحكم والسيطرة على هذه العوامل والأسباب والقدرة على التعامل معها بشكل المطلوب عبر تبني سياسات اقتصادية وزراعية مستدامة.

الفصل الثاني

تحليل واقع الأمن الغذائي

لعربي وتقييم سياسات وجهود

تحقيق استقراره وحوكمته

تمهيد

يعد الأمن الغذائي من القضايا الحيوية التي تواجه الدول العربية في ظل تحديات اقتصادية، بيئية، وديموغرافية معقدة. تتجلى هذه التحديات في نقص الموارد المائية، محدودية الأراضي الزراعية، تأثيرات التغير المناخي، والزيادة السكانية السريعة. تعتمد العديد من الدول العربية بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية لتلبية احتياجات سكانها، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وأسعار السلع الغذائية. لتحقيق استقرار الأمن الغذائي، تبنت الدول العربية استراتيجيات متنوعة تشمل تحسين الإنتاج المحلي عبر التكنولوجيا الزراعية والبحث والتطوير، تعزيز التعاون الإقليمي من خلال مبادرات التكامل والمنظمات الإقليمية، إدارة الموارد المائية بكفاءة، تعزيز الاحتياطيات الغذائية، وتشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي. ورغم الجهود المبذولة، لا تزال هناك تحديات كبيرة تتطلب تكامل الجهود على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لضمان تحقيق الأمن الغذائي المستدام في المنطقة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث وفقا لما يلي:

المبحث الأول: مقومات الأمن الغذائي العربي؛

المبحث الثاني: تحليل تطورات محاور الأمن الغذائي العربي؛

المبحث الثالث: تحديات الأمن الغذائي والأزمات والمتغيرات المعاصرة المؤثرة فيه؛

المبحث الرابع: تقييم جهود وسياسات تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي.

المبحث الأول: مقومات الأمن الغذائي العربي

تمتلك الدول العربية مجموعة من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية والفنية الهامة، والتي يمكن أن تلعب دورا حاسما في تحقيق الأمن الغذائي العربي في المستقبل القريب بشرط توفر الإرادة السياسية، هذه الموارد تشكل عناصر الإنتاج، وتوفيرها بكميات كافية يمكن أن يسهل الوصول إلى الأهداف المرجوة. على الرغم من اختلاف الموارد بين الدول العربية، إلا أن جميعها تمتلك إمكانيات كبيرة تجعلها قادرة على تحقيق الأمن الغذائي القومي. سيتم التركيز ضمن متطلبات هذا المبحث على أبرز تلك الموارد المتوفرة في العالم العربي بشكل عام، دون الدخول في تفاصيل الموارد الخاصة بكل دولة.

المطلب الأول: الموارد الجغرافية والطبيعية

تلعب الموارد الطبيعية والجغرافية دورا هاما في التنمية المستدامة للدول العربية، حيث تتميز بتنوع جغرافي كبير يمتد من الصحاري إلى السواحل. بينما تمتلك بعض الدول احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، تعاني أخرى من ندرة المياه العذبة والأراضي الزراعية، إدارة هذه الموارد تتطلب استراتيجيات شاملة تركز على كفاءة الاستخدام والتعاون الإقليمي، تحقيق التوازن بين استغلال الموارد وحمايتها ضروري لضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية، وهو ما سيتم التفصيل فيه فيما يلي:

1.الموارد الجغرافية:

إحدى أهم العوامل الطبيعية التي تسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي هي المقومات الجغرافية، تلك المقومات التي تتمتع بصفات جذابة في الجغرافيا تكون خاصة فعالة في هذا السياق. وفي العالم العربي، تتميز بعض الدول بمواقع جغرافية توفر الفرص المناسبة لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك إذا تم استغلال هذه المواقع بشكل مدروس ومستدام. ومن أبرز تلك المقومات الجغرافية يذكر ما يلي:

1.1.الموقع الجغرافي: ويمتلك العالم العربي موقعا إستراتيجيات مهما، حيث يقع العالم العربي بين دائرتي عرض 2 جنوبا و73 شمالا[1]، ويقع العالم العربي في جزءه الكبير في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، ماعدا جزء صغير من جمهورية الصومال والذي يقع في أقصى الحدود الجنوبية. في حين يشكل شمال سوريا مع الحدود التركية أقصى امتداد جغرافي للعالم العربي من الجهة الشمالية للكرة الأرضية، وتمتد حدود العالم العربي بين الشمال والجنوب على مسافة تقدر بنحو4500 كلم وتغطي نحو 40 درجة عرضية،كما يتراوح امتداد العالم العربي بين خطي طول60

[1]حليم بركات،" **المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2004، ص 22.

شرقا و 15 درجة غربا[1] ويمكن القول في هذا الصدد أن العالم العربي يتمتع بموقع جغرافي إستراتيجي كونه يقع في قارتين وهما آسيا وإفريقيا وبالتالي فهو يتوسط العالم ويمكن اعتباره بأنه قلب العالم، مما يسمح له بأن يلعب دورا رياديا مستقبلا في حالة ما استغل هذه الخصائص الجغرافية التي يتمتع بها.

2.1.المساحة: يشغل الوطن العربي كتلة من اليابس عظيمة الاتساع ، إذ تتجاوز مساحته 14 مليون كيلو متر مربع، يقع منها 28% في جناحه الآسيوي و 72 في الجناح الأفريقي. حيث يشكل القسم الأول الدول العربية التي تقع في قارة إفريقيا شمالا وغربا، أما القسم الثاني فيشكل الدول العربية التي تقع في قارة آسيا غربا، وتمتد الدول العربية في شكل شريط متصل وذلك من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا. وتحوز الدول العربية التي تقع في قارة إفريقيا على أكبر مساحة من الوطن العربي حيث تقدر مساحتها بنحو 10,2 مليون كلم أي ما يشكل نسبة نحو 74% من إجمالي مساحة العالم العربي، بينما تحوز الدول العربية التي تقع في قارة آسيا على نحو3,8 مليون كلم مربع وهو ما يشكل نسبة 26% من المساحة الكلية للعالم العربي، إن هذه الخاصية أي خاصية المساحة الجغرافية الشاسعة التي يتمتع بها العالم العربي تعد مقوما إيجابيا يسمح إذا ما كانت هناك إرادة سياسية مشتركة بتحقيق الأمن الغذائي والاقتصادي والاجتماعي وغيره لسكان العالم العربي.[2]

3.1.التضاريس: تتشكل التضاريس المشكلة للطبيعة التي تزخر بها البلدان العربية في كل من: هضاب وسهول وصحاري وغيرها، وتعتبر الهضاب من أكثر التضاريس انتشارا في العالم العربي، وتتمثل هذه الأخيرة في الصحاري سواء الصحراء الإفريقية الكبرى، وصحراء شبه الجزيرة العربية، في حين نجد أن السهول لا تشكل سوى مانسبته6 % من إجمالي المساحة الكلية للعالم العربي، أما فيما يتعلق بالسلاسل الجبلية الموجودة في الوطن العربي فهي ممتدة على نطاق ضيق نوعا ما. غير أنه ما يميز العالم العربي هو إشرافه على بعض المضائق والممرات المائية المهمة والمتمثلة في كل من مضيق هرمز وهو المضيق الذي تشرف عليه سلطنة عمان،و كذا مضيق باب المندب وهو مضيق تشرف عليه دولتين عربيتين وهما اليمن وجيبوتي، بالإضافة إلى أحد أهم القنوات الموجودة في العالم وهي قناة السويس والتي تمر من خلال وعبر الأراضي المصرية،و كذلك مضيق تيران والذي بدوره تشرف عليه كل من مصر

[1]محمد إبراهيم حسين، "**جغرافية الوطن العربي دراسة إقليمية تحليلية**"، جزء 2، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 24.

[2]طه بن عثمان الفراء وآخرون، "**الوطن العربي مقوماته و مشكلاته**"، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص19.

والسعودية، وأخيرا مضيق جبل طارق وهو مضيق تشرف عليه دولة عربية وهي المغرب إلى جانب دولتين أخرتين وهما إسبانيا وبريطانيا.[1]

العالم العربي يتمتع بوجود تشكيلة متنوعة من التضاريس تشكل بدورها خاصية مهمة تساهم في التنوع الحيواني والنباتي ما يسمح بالقيام بمختلف الأنشطة الزراعية والحيوانية، ما يوفر ذلك فرصا أكبر أمام الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي مستقبلا.

4.1.المناخ: يتميز مناخ العالم العربي بوجود عدد من الأنماط المناخية السائدة وتتمثل في:

1.4.1.المناخ الاستوائي وشبه الاستوائي: يتميز المناخ الاستوائي وشبه الاستوائي في الدول العربية التي تتميز بهذا النوع من المناخ بوجود حرارة معتدلة وكذا أمطار غزيرة ورطوبة عالية وضعف المدى الحراري الشتوي واليومي، ومن بين المناطق العربية التي تتمتع بهذا النوع من المناخ نجد كل من جنوب السودان، وجزء صغير من جنوب الصومال.

2.4.1.المناخ المداري الحار والجاف: تتمتع أغلب المناطق العربية سواء الواقعة في قارة إفريقيا أو آسيا بمناخ مداري حار وجاف، خاصة في المناطق التي تتميز بوجود صحاري فيها مثل منطقة السافانا في السودان حيث يسود فيها الارتفاع الكبير في درجة الحرارة والجفاف وقلة تساقط الأمطار، وذلك نظرا لطبيعة هذه المناطق الصحراوية.

3.4.1.مناخ البحر الأبيض المتوسط: تتمتع العديد من الدول العربية بمناخ البحر الأبيض المتوسط وذلك نظرا لإطلالة بعض الدول العربية على البحر الأبيض المتوسط مباشرة كبلاد الشام ودول المغرب العربي، ويتميز مناخ البحر الأبيض المتوسط بأنه معتدل وممطر في الشتاء وحار وجاف في فصل الصيف.[2]

وعليه فإن العالم العربي يتميز بوجود مناخ متنوع بين معتدل، ممطر وجاف، كذلك يعد عاملا مهما في زيادة الإنتاجية الزراعية نتيجة تساقط الأمطار وحسن استغلالها، والعكس صحيح، قلة الأمطار تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي مما يؤثر على تحقيق الأمن الغذائي العربي.

2.الموارد الطبيعية:

[1] عبد الوهاب بدر الدين السيد، "**الأشجار والبيئة الثورة الخضراء للقرن الحادي والعشرين**"، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998، ص24.

[2] حسام جاد الرب، "**جغرافيا العالم العربي**"، الدار المصرية اللبنانية، طبعة مزيدة ومنقحة، مصر، 2005، ص ص 85، 86.

تتميز الدول العربية بتنوع ووفرة مواردها الطبيعية، والتي تشمل احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن، بالإضافة إلى الموارد الزراعية والمائية المتاحة عبر مساحات واسعة من الأراضي الخصبة والمناطق الساحلية الغنية.

1.2.استخدامات الأراضي الزراعية: بلغت المساحة المزروعة في الوطن العربي عام 2020م نحو (72.85) مليون هكتار تعادل نحو 5.4% من مساحة الدول العربية. وتتباين نسبة المساحة التي تشغلها الزراعة في الدول العربية باختلاف الموارد الطبيعية والبنيات التحتية المتوفرة وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة، والسياسات الزراعية المتبعة، وتبلغ هذه النسبة نحو 60% (4.7) في الوطن العربي و(0.81) على المستوى العالمي. وتتراوح هذه النسب في الدول العربية بين (0.10) في جيبوتي و(1.35%) في جزر القمر.

الشكل رقم (01-02): النسبة المئوية للمساحات المزروعة من المساحة الكلية عام 2020.

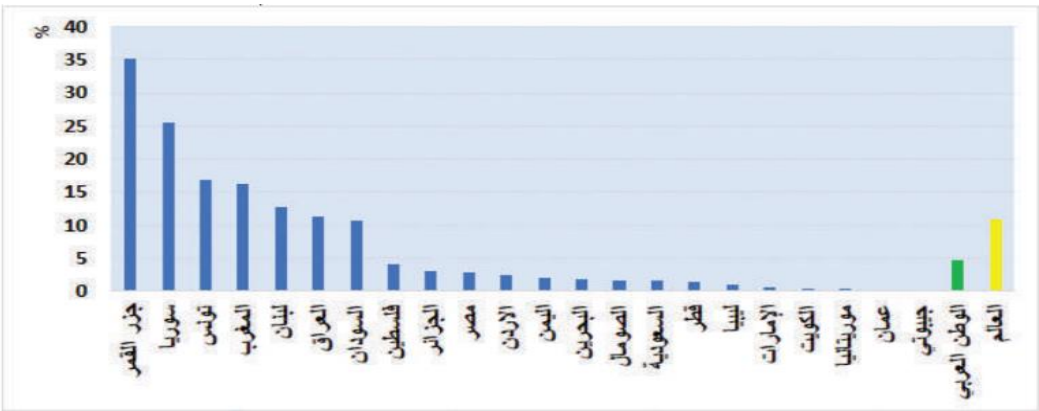

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية.

أما أنماط التربة الموجودة في الوطن العربي سواء كانت أراضي الزراعات المطرية أو أراضي الزراعات المروية فتنقسم إلى:[1]

أ.التربة الجافة: تنتشر في معظم المنطقة العربية وتعتبر غير قادرة على إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، ومن أنواع هذه الأتربة نجد التربة الكلسية الجبسية المالحة وتتصف بانخفاض الإنتاجية وضعف الإمدادية بالعناصر الغذائية الكبرى والصغرى.

ب.التربة الضعيفة: يتصف هذا النوع من التربة بغياب آفاق التشخيص على عمق معين، ومن أنواعها نجد: التربة الرسوبية، الرملية، الطينية والرطبة، ومن هنا فإن معظم الأراضي العربية قابلة للتدهور بدرجات متفاوتة.

[1] مطاي عبد القادر، **"الأمن الغذائي في الوطن العربي متى يتحقق و كيف"**، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد05، العدد 01، جامعة خميس مليانة عين الدفلى، الجزائر، 01 جوان 2015، ص143.

ج.التربة الخصبة: ويتصف هذا النوع بملائمته للزراعة كونه يتميز بإنتاجية عالية ووفرة الموارد الغذائية به، ويوجد في السهول الساحلية والهضاب العليا بالجزائر وجزء كبير من أراضي السودان، وأجزاء ضئيلة في بلدان عربية أخرى.

2.2.المراعي الطبيعية: تغطي المراعي في العالم العربي مساحة 375.9 مليون هكتار تمثل حوالي 28% من إجمالي المساحة الجغرافية في الوطن العربي، وحوالي 11.45% من مراعي العالم. سجلت المساحة الإجمالية انخفاضا خلال العام 2019بنسبة 1.54٪ مما كانت عليه خلال العام،2017 نتيجة للتغير في استخدامات الأراضي التي تشهدها بعض الدول العربية. تضم المملكة العربية السعودية أكبر مساحة من المراعي في المنطقة بمساحة 146 مليون هكتار أي 38.8% من إجمالي المراعي العربية، بينما تمتلك السودان والصومال والجزائر والأردن معا 40.3% من إجمالي المراعي العربية.[1] وذلك ما توضحه معطيات الجدول الموالي.

الجدول رقم (01–02): مساحة المراعي الطبيعية في المنطقة العربية والعالم للفترة (2017 – 2019) ألف هكتار

الدولة	2017	2018	2019
السعودية	2E+05	2E+05	1E+05
السودان	48195	48195	68747
الصومال	42000	42000	42000
الجزائر	32799	32687	32755
المغرب	24850	24850	24850
موريتانيا	13800	13800	13800
ليبيا	13250	13250	13300
سوريا	8186	8185	8185
الأردن	8000	8000	8000
اليمن	7000	7000	7000
تونس	4260	4768	5600
مصر	4000	4000	4000
العراق	3385	3385	3385
عمان	1350	1350	1350
الإمارات	17.77	17.76	305
جيبوتي	200	200	200
فلسطين	200	200	200
الكويت	136.2	136.2	136.2
قطر	50	50	50
جزر القمر	22.2	22.2	22.2
لبنان	94	94	16

[1] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **"أوضاع الأمن الغذائي العربي"**، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان،2019، ص13.

المصدر: تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو)، **"الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية"**، المجلد 38، 2019.

3.2.الغابات: تتصف المنطقة العربية بمحدودية مواردها الغابية، وبالرغم من ذلك تتمتع هذه الموارد الغابية بأهمية خاصة إذ تساهم في توفير بعض أهم المتطلبات المعيشية الأساسية في بعض البلدان كمصدر للطاقة ومواد البناء وغذاء الإنسان وتوفير الأعلاف للثروة الحيوانية المستأنسة والبرية.

حسب إحصاءات سنة 2019 تبلغ مساحات الغابات في الوطن العربي نحو (37.42) مليون هكتار تعادل حوالي (2.79%) فقط من مساحة المنطقة العربية، وحوالي (0.94%) من مساحة الغابات في العالم المقدرة بنحو (3989.21) مليون هكتار.يتركز حوالي (50.88%) من مساحة غابات المنطقة العربية في السودان، بينما تتوزع ما نسبته (41.73%) على خمس دول عربية هي: الصومال والمغرب والجزائر والسعودية وتونس.[1] وذلك ما توضحه معطيات الجدول الموالي.

الجدول رقم(02–02)مساحة الغابات بالدول العربية للعام 2019 (ألف هكتار)

الدولة	2017	2018	2019
السودان	19035.53	19035.53	19035.53
الصومال	6360	6280.2	6280.2
المغرب	5616	5608	5608
الجزائر	1971.2	1978.8	1978.8
السعودية	980	983	983
العراق	830	830	830
تونس	759.36	761.96	761.96
سوريا	586.11	586.3	586.3
اليمن	549	549	549
موريتانيا	217.5	214	214
ليبيا	217	217	217
لبنان	137.46	137.54	137.54
الأردن	97.5	97.5	97.5
مصر	74.2	74.8	74.8
جزر القمر	36.2	35.8	35.8
فلسطين	9.17	9.17	9.17
الكويت	6.25	6.25	6.25
جيبوتي	5.6	5.6	5.6
عمان	2	2	2
الإمارات	1.88	1.89	1.89
البحرين	0.62	0.62	0.62
قطر	0.4	0.4	0.4
المنطقة العربية	37492.98	37415.37	37415.37
العالم	3992516.72	3989208.85	3989212.89

[1] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، 2019، ص16.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، المجلد 38، الخرطوم، السودان، 2019.

4.2.المياه: إن الدراسات المتوافرة والمتعلقة بتنمية الموارد المائية تتفاوت في معلوماتها وبياناتها بين دولة عربية وأخرى، عموما يمكن إجمال مصادر المياه في المنطقة العربية في مصادر تقليدية وأخرى غير تقليدية، لكن تمتاز المنطقة العربية بمواردها المائية القليلة بالمقارنة مع البلدان المتطورة ومع ذلك تبدل البلدان العربية جهودا كبيرة لتقويم مواردها المائية، حيث تنقسم إلى:[1]

1.4.2.موارد تقليدية: وتتمثل في:

أ.الأمطار: بسبب وقوع معظم أقطار المنطقة العربية في أكثر مناطق العالم جفافا ما أدى إلى تدني مصادرها المائية من الأمطار، حيث تقدر جملة هطول الأمطار على المنطقة العربية بحوالي 2282 مليار م^3 سنويا.

تسقط الأمطار في الشتاء على الأجزاء الشمالية من العالم العربي بينما تسقط في الصيف على أطرافه الجنوبية، وتختلف كمية سقوط الأمطار من قطر عربي إلى آخر بحسب اختلاف الأقاليم المناخية أين ترتفع في بعض الأقطار مثل السودان، تونس، الجزائر والمغرب وتنخفض في البعض الآخر مثل الإمارات، الأردن وقطر.

ب.المياه السطحية: تقدر كمية الموارد المائية السطحية العربية بنحو 296 مليار م^3، تشمل مصادر المياه السطحية: الأنهار الدائمة والوديان الموسمية ترتكز المياه السطحية على مدى تمركز الأمطار وموسم هطولها، ويجري عبر الوطن العربي قرابة 44 نهرا رئيسيا ويوجد في مصر 51%، وفي العراق 25.8 أما السودان 12.7% وسوريا 7.96% والباقي 2.54% تتوزع على دول إقليم المغرب العربي واليمن والأردن ومن ثم 04 أقطار عربية توجد فيها غالبية المياه السطحية بنحو 197.46%. وتنقسم موارد المياه السطحية إلى 03 أقسام رئيسية وهي:

- **الأنهار دائمة الجريان**: منها نهر النيل دجلة والفرات، ويمثل جزءا هاما من مياهها من خارج حدود الوطن العربي، أما باقي الأنهار دائمة الجريان في الوطن العربي فلا يتجاوز عددها الخمسين بما فيها روافد نهر النيل وروافد نهري دجلة والفرات.
- **الأودية ذات الجريان الموسمي**: تتباين كثافة جريان المياه فيها تبعا لطبوغرافية المنطقة التي تخترقها ونوع التربة والبيئة التي تسودها، وكمية الهطول السنوي للأمطار، ومن أمثلتها الأودية الصحراوية في مصر والصحراء الكبرى وشبه الجزيرة العربية.[2]

[1] صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016**"، الفصل الثالث، القطاع الزراعي، أبو ظبي، الإمارات، 2016، ص75.

[2] تقرير المنظمة العربية للتنمية الغذائية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، الخرطوم، السودان، 2011، ص10.

- **البحيرات الطبيعية:** بعضها متصل بالبحر وبعضها الآخر معزول أو مغلق من الأمثلة على ذلك: سلسلة البحيرات الموجودة في شمالي دلتا النيل بمصر كالمنزلة والبرلس مربوط، أدكو أما قارون في مصر والثرثار في العراق فهما من النوع المغلق، وهناك بحيرات عذبة وأخرى مياهها مالحة، أما البحيرات في المغرب العربي فنجد منها: شط الشرجي، ملعيز بالجزائر وشطوط الفجيج والجريد والغرسة في تونس.

ج.المياه الجوفية:تتمثل المياه الجوفية في 03 أحواض كبيرة وهي:[1]

- **حوض العرق الشرقي:** والذي يقع جنوب جبال الأطلسي في الجزائر ويمتد إلى تونس ويحتل مساحة تقدر بـ 400 ألف كلم، وتقدر كمية المياه المخزونة في الحوض 04 أضعاف الإمدادات المتجددة من المياه في المنطقة العربية ولا يزال هذا الحوض غير مستثمر ولا يشكل أي مشكلات سياسية.
- **حوض النوبة:** يقع بين مصر ليبيا والسودان، ويمتد شمال تشاد وتصل مساحته إلى نحو 1.8 مليون كلم، ويقدر حجم المياه المخزونة فيه ب: 20 ضعفا من الإمدادات السنوية المتجددة في الوطن العربي يتحدد منها سنويا حوالي 155(10) م3 من المياه الهاطلة على خط الاستواء وجنوب السودان ولا يسبب الحوض أي مشكلات سياسية.
- **حوض الدبسي:** يقع بين الأردن والمملكة العربية السعودية وتبلغ مساحته 106 ألف كلم، وتقدر إجمالي المياه الجوفية العربية بحوالي 7.734 مليار م^3، وتقدر احتياجات القطاع الزراعي العربي من المياه بنحو 338 مليار م^3 في 2008، وأن تزايد عدد السكان يقدر بنسبة 2.4% سنويا، وفي حال استمرار الوضع وازدياد الفجوة الغذائية بنسبة 10%مابين (2000-2008) فإن المنطقة العربية تحتاج إلى تأمين ما يقارب 436 مليار م^3 من المياه في سنة 2030، هذا إضافة إلى الأحواض التالية والتي لا تقل أهمية عن سابقاتها وهي:

حوض الجزيرة العليا: الذي يمتد عبر سوريا وتركيا والعراق؛

- ✓ حوض شرق البحر المتوسط ويمتد عبر سوريا، لبنان، الأردن وفلسطين؛
- ✓ حوض شرق الجزيرة العربية ويمتد عبر السعودية، عمان، الإمارات، البحرين، قطر، الكويت، اليمن، العراق، سوريا والأردن.

2.4.2.موارد مياه غير تقليدية: تعتبر موارد إضافية لموارد المياه التقليدية في الوطن العربي، وتشمل المياه المعاد استخدامها المياه المحلاة، المياه المنقولة بناقلات المياه من منطقة إلى أخرى، ويعتبر إقليم الجزيرة العربية من أكبر المناطق استعمالا لمياه البحار المحلاة إذ بلغت كمية المياه المحلاة في 2019 حوالي (11.15) مليار متر مكعب.[1]

[1]عصام الحناوي، **"الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة البعد البيئي"**، المجلد02، الطبعة 01، اليونسكو، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006، ص101.

5.2.التنوع الحيوي: تعتبر المنطقة العربية من بين المناطق الأكثر ثراءً وتنوعًا فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي أو الحيوي، وذلك راجع إلىموقعها الجغرافي المتميز والممتد من الخليج العربي شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، حيث يتنوع المناخ (من المناخ الرطب إلى شبه الرطب، ومن الجاف إلى الصحراوي مع مجموعة من المناخات المتوسطة: قاحلة، شبه قاحلة،جبلية، واحات)، والتضاريس يتراوح الارتفاع من 400م تحت سطح البحر إلى أكثر من 4000م فوق سطح البحر ويتوفر في المنطقة العربية تنوع نباتي كبير يختلف مع اختلاف الموائل الموجودة في المنطقة حيث نجد نباتات من النوع الصحراوي في شبه الجزيرة العربية أو في شمال إفريقيا وأنواع من النباتات الخاصة بالأراضي الرطبة، وتتميز المنطقة العربية أيضا بملايين الطيور المهاجرة، من أكثر من 200 نوع مختلف، تعيش في الهلال الخصيب وفي حوض البحر المتوسط، وتعرف المنطقة العربية تنوعا حيوانيا مهما، حيث تتوفر على آلاف الأنواع من اللافقاريات، والفقاريات الكبيرة مثل الثدييات الكبيرة كالفهود الصيادة والغزلان التي لا زالت تعيش خاصة في بلدان شمال إفريقيا، لكنها تواجه خطر الإنقراض.[2]

المطلب الثاني: الموارد البشرية والحيوانية

يمتاز الوطن العربي بموارده البشرية الشابة التي تشكل قوة عاملة حيوية، وموارده الحيوانية المتنوعة التي تشمل الأراضي الزراعية والمراعي والغابات. هذه الموارد تسهم في توفير الغذاء ودعم الثروة الحيوانية والحفاظ على التوازن البيئي، مما يعزز التنمية المستدامة والقدرات الاقتصادية في المنطقة.

1.الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية، وهي في ذات الوقت غاية التنمية وهدفها النهائي، ومن ثم فإن أهمية الموارد البشرية لا تتمثل في كمها العددي، وإنما تتجاوزه إلى أبعاد مختلفة تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى استقرارها وقدرتها على الإنتاج.

تقدر أعداد سكان الوطن العربي في عام 2020 بحوالي 436.08 مليون نسمة، منهم حوالي 169.86 مليون نسمة سكان ريفيون يشكلون نحو40.52 % من إجمالي السكان، وتعتبر معدلات نمو السكان في الوطنالعربي مرتفعة نسبيا وتشكل إحدى التحديات التي تواجه الجهود التنموية.[3]

[1]تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، 2019، ص10.

[1]رجاء الكساب، "**التنوع البيولوجي في المنطقة العربية**"، سلسلة أوراق ضمن كتاب منطقة في خطر –العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية–، غرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنتدى البدائل العربي للدراسات، 2022، ص2.

[3]تقريرالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان، 2020، ص4.

وبالرغم من ذلك فإن الإحصاءات تشير إلى أن نسبة أعداد سكان الريف العربي إلى إجمالي سكان الوطن العربي بدأت في التناقص، ويرجع ذلك بصفة رئيسية لارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر في معظم الدول العربية بسبب اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، واختلال توزيع الخدمات والمرافق العامة وفرص العمل ومستويات الأجور بين الريف والحضر، إضافة إلى ذلك فإن البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والخدمات المساندة وبخاصة خدمات التمويل والتسويق الزراعي تعتبر ضعيفة في الريف العربي فالتحول من الريف إلى الحضر يعني زيادة الاحتياجات الكمية بالإضافة إلى التغيير في نمط الغذاء إلى أنماط أشد ضغطا على الموارد، كزيادة الطلب على البروتينات مثلا. وكذلك مستويات دخول السكان، فعندما تتحقق تنمية اقتصادية وتزداد دخول السكان يزداد طلبهم على الغذاء من الناحية النوعية والكمية.[1]

2.المورد الحيواني:

تتميز الثروة الحيوانية في الوطن العربي بتنوعها الكبير، مما يتيح لها دوراً حيوياً في تلبية احتياجات المواطن العربي من المنتجات الحيوانية المختلفة مثل اللحوم، الألبان، والألياف. تضم الثروة الحيوانية في المنطقة أنواعاً متعددة من الحيوانات، منها الأبقار، الجاموس، الأغنام، الماعز، والإبل. هذا التنوع يسهم في تعزيز الأمن الغذائي والاقتصاد المحلي في العديد من الدول العربية.

إضافة إلى ذلك، تُعتبر الثروة السمكية من الموارد الهامة في الوطن العربي. تنتشر هذه الثروة في مياه المحيطات، البحار، الأنهار، والبحيرات، وتعد مصدراً رئيسياً للغذاء. تبلغ طول السواحل البحرية العربية حوالي 22.5 ألف كيلومتر، مما يوفر بيئة غنية لتنوع الأسماك والكائنات البحرية. كما تقدر أطوال الأنهار الداخلية العربية بنحو 16.6 ألف كيلومتر، بالإضافة إلى وجود العديد من البحيرات الطبيعية التي تزيد من تنوع وتوفر المصادر السمكية.

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة المتاحة، إلا أن قطاع صيد الأسماك في العديد من الدول العربية لا يتم استغلاله بشكل اقتصادي مثالي، يعود ذلك إلى عدة عوامل منها ضعف الإمكانات الاستثمارية والتقنية، قلة البنية التحتية اللازمة لتطوير هذا القطاع، ونقص التدريب والخبرات الفنية. هذه التحديات تعوق تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد السمكية المتاحة، مما يستدعي ضرورة تطوير السياسات والاستثمارات لتعزيز هذا القطاع المهم.[2]

[1] محمد السيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، "**تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية**"، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص87.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية

إن للعنصر الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كما ونوعا وفق ما يتطلبه الوضع الصحي للإنسان، لكن عالم الأرض والزراعة مرتبط بدرجة كبيرة بالكثير من العوالم التي تؤثر على مسار حركة الإنتاجية الزراعية الكمية والكيفية.

إن ارتباط عالم الأرض والزراعة بعلم البيولوجيا وعلم الحيوان والبيطرة وغيرها قضية تستدعي الاعتماد عليهما باعتبارهما علوم تنشط لأجل تطوير الزراعة العضوية التي تعتمد في نظمها إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات السماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للزراعة والأساليب البيولوجية – كمكافحة الآفات — للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات مكافحة الحشرات والآفات الأخرى، مما يؤدي إلى الحصول على نوعية عالية للمنتوج الزراعي، وعليه فإن تلك العمليات المتنوعة تحتاج إلى تمويل كبير يعبر عن احتلال عالم الأرض والزراعة المقام الأول في سلم اهتمام الدولة، كما جاءت فكرة التكثيف الغذائي الذي يعنى به "تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما، بغرض الحصول على كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي والمهم في هذه القضية أن تكثيف الإنتاج الفلاحي يدل على تكثيف إنتاجية عنصر العمل و رأس المال من عوامل التكثيف الزراعي"، أي أنه تأثير متبادل بين العناصر الاقتصادية الثلاثة رأس المال اليد العاملة أو المورد البشري وأخيرا الأرض الزراعية بسعتها ونوعية الأرض فالأمن الغذائي اقتصاديا هو عملية تتداخل فيها عناصر عدة منها الثلاثة الأساسية المذكورة".[1]

المطلب الرابع: التطور التقني الزراعي

شهدت التقنية في العقود الأخيرة تقدما هائلا انعكس بشكل كبير على القطاع الزراعي، مما أدى إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة. وساهمت الابتكارات في التكنولوجيا الزراعية في تطوير أساليب الزراعة وتعزيز القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة.

1.الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي:

تعتبر البحوث الزراعية والسمكية أداة رئيسة للتطوير التقني وحجر الزاوية لبرامج التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، وتشكل أهم العوامل التي تساعد على توفير الغذاء كما ونوعا للمواطن العربي، وتتباين إمكانيات

[1] بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، مرجع سبق ذكره ، ص ص 12، 13.

البحوث الزراعية والسمكية فيما بين الدول العربية، وتعتبر بصفة عامة لا تتناسب وأهمية القطاعين الزراعي والسمكي في العديد من الدول العربية. ويرجع ذلك إلى عدم توفير الاستثمارات اللازمة للبنيات التحتية وبناء القدرات العلمية والمؤسسية، ويعتبر الإنفاق على البحوث الزراعية والسمكية ضعيفا على المستوى العام في الوطن العربي، حيث تقل نسبته في معظم الدول العربية عن (2%) من قيمة الناتج الزراعي.[1]

الجدول رقم (03-02) الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير الزراعي في الوطن العربي

الدول	الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير الزراعي (مليون دولار)		الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الزراعي (%)	
	2018	2019	2018	2019
عمان	51.90	51.90	3.09	2.91
فلسطين	1.95	1.95	1.63	1.62
قطر	1.55	1.55	0.46	1.28
الإمارات	26.27	26.27	0.87	0.85
المغرب	99.94	99.94	0.69	0.71
تونس	21.57	21.57	0.55	0.55
الكويت	2.71	2.71	0.44	0.45
الأردن	9.15	9.15	0.44	0.42
مصر	129.45	129.45	0.37	0.37
السودان	22.90	22.90	0.22	0.15
البحرين	0.11	0.11	0.11	0.10
الجزائر	20.57	20.57	0.10	0.08
السعودية	13.00	13.00	0.07	0.07
العراق	2.54	2.54	0.05	0.03
الوطن العربي	403.62	409.53	0.32	0.29

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة**"، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

[1] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، 2020، ص06.

يلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه، تسجيل تفاوت فيما يخص الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير الزراعي على مستوى دول الوطن العربي، وقد شهدت ارتفاعا نسبيا على مستوى الوطن العربي من 403.62 مليون دولار سنة 2018 إلى 409.53 مليون دولار سنة 2019.

المبحث الثاني: تحليل تطورات محاور الأمن الغذائي العربي

يتطلب تحليل تطورات محاور الأمن الغذائي العربي النظر إلى عدة جوانب رئيسية تؤثر في قدرة الدول على تأمين الغذاء لمواطنيها بشكل آمن ومستدام، ويعتبر محور إتاحة الغذاء من إنتاج العالم العربي أحد الجوانب الرئيسية، حيث يتعلق بفعالية وكفاءة الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية في المنطقة. وفي هذا السياق، يجب تقييم التأثيرات المناخية والبيئية على هذا الإنتاج، ودراسة قدرة القطاع الزراعي على مواكبة الطلب المتزايد على الغذاء.

المطلب الأول: محور إتاحة الغذاء من إنتاج العالم العربي

تتمثل إتاحة الغذاء في الوطن العربي في القدرة على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها، سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية. في الوقت الحالي، تعتمد الدول العربية بشكل أساسي على الغذاء من إنتاجها المحلي، وتتميز ببعض المزايا النسبية والتنافسية في إنتاج الأسماك، الخضراوات، والفواكه، بينما تستورد كميات عالية من الحبوب، السكر، والزيوت النباتية.

فيما يتعلق بإنتاج الغذاء من إنتاج الوطن العربي، فقد شهدت المساحة المزروعة من السلع الغذائية الرئيسية زيادة طفيفة، حيث بلغت نسبة المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب حوالي 60.5% من إجمالي المساحات المزروعة في الدول العربية في عام 2020، تليها محاصيل البذور الزيتية بنسبة 20%. وعلى الرغم من أن محاصيل الحبوب والبذور الزيتية تشكل القسم الأكبر من المساحة المزروعة، إلا أنها تعاني من تحديات في الإنتاجية بسبب الظروف المناخية ونوعية أنظمة الزراعة.

1.إتاحة الغذاء من إنتاج السلع الغذائية الرئيسية:

شهد انخفاضا طفيفا في سنة 2020، حيث بلغ إجمالي إنتاجها في الوطن العربي حوالي 53.98 مليون طن، بانخفاض قدره 1.36 مليون طن مقارنة بعام 2019. ومعدل النمو السنوي لإنتاج محاصيل الحبوب خلال

الفترة الممتدة من (2010-2020) بلغ حوالي 1%.[1] والجدول الموالي يوضح مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الوطن العربي.

الجدول رقم (04-02): مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (آلاف الهكتارات)

المحصول	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة
الحبوب	32952	27404	28549	29690	32995	30799	26749.86	27683.89
القمح	10154	8447	8717	8996	10129	9281	10079.45	10605
الأرز	634	692	673	658	674	668	688.973	784.6105
الشعير	5010	4207	4021	3917	5509	4482	3808.362	4292
الذرة الشامية	1508	1675	1564	1500	1417	1494	1460.604	13633.284
الذرة الرفيعة والدخن	15645	12383	13573	14618	14618	14270	10712.48	10639
الدرنات	700	610	626	641	641	636	808.477	819.6 892
البقوليات	1590	1437	1436	1434	1435.7	1435.2	1569.015	1834.778
البذور الزيتية	7729	9505	9999	10479	9994.3	10157.4	13637.43	14200.74
الخضراوات	3151	2879	2816	2780	2033.7	25543.2	2040.951	1961.524
الفاكهة	4171	4063	4686	5281	3709.9	4559	3673.641	3634.343
المحاصيل السكرية	536	543	536	534	515.8	528.6	460.081	484.0221
قصب السكر	233	236	243	248	229.8	240.3	217.305	215.9613
الشمندر	303	306	294	285	286	288.3	242.776	268.0608

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية،"**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، أعداد متفرقة.

[1] تقرير صندوق النقد العربي، "**الفصل العاشر-محور الأمن الغذائي في الدول العربية-**"،2009، ص172.متاح على الرابط التالي:
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%8A.pdf.05:22 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/19، على الساعة

يوضح الجدول أعلاه مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة الممتدة من (2015-2022)، حيث كانت مساحة المحاصيل الغذائية من الحبوب سنة 2015 (32952 ألف هكتار)، لتسجل تراجعا طفيفا خلال السنوات الموالية، حيث بلغت سنة 2020 (30799 ألف هكتار) إلى جانب المحصول من القمح الذي شهد بدوره تراجعا في نسبة المحاصيل حيث بلغ (10154ألف هكتار) سنة 2015، وفي سنة 2020 بلغ (9281 ألف هكتار). أيضا نسبة الأرز التي شهدت تذبذبا بين درجتي الارتفاع والانخفاض في محصولها الزراعي خلال الفترة الممتدة من (2015-2022)، حيث بلغت مساحة المحصول سنة 2015 (634ألف هكتار)2020 و (668 ألف هكتار) سنة 2020، أما باقي المحاصيل الزراعية سجلت معظمها تراجعا وذلك راجع إلى عدم الاهتمام بالجانب الزراعي في الوطن العربي الذي يعتبر من أهم الجوانب لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

2.إتاحة الغذاء من إنتاج القمح والحبوب والبذور الزيتية:

إتاحة الغذاء من إنتاج القمح والحبوب والبذور الزيتية تمثل أحد أهم العوامل في ضمان الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتشكل هذه الحبوب والبذور مصدرا رئيسيا لتغذية السكان وتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية.

في الوطن العربي يتم زراعة القمح والحبوب والبذور الزيتية على نطاق واسع في عدة دول، مما يسهم في تعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض الحالات. وتعتبر هذه الحبوب والبذور مصدرا رئيسيا للطاقة والبروتين والدهون الضرورية لصحة الإنسان.

3.إتاحة الغذاء من المحاصيل السكرية ومجموع الدرنات والبقوليات:

إتاحة الغذاء من المحاصيل السكرية ومجموع الدرنات والبقوليات تعدّ جزءا أساسيا من إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتلعب هذه المحاصيل دورا هاما في توفير الطاقة والبروتينات والفيتامينات الأساسية للسكان.

بالنسبة للمحاصيل السكرية مثل السكر والقصب، فإن إنتاجها يسهم في تلبية احتياجات السكان للسكريات والطاقة، حيث تعتبر هذه المواد جزءًا أساسيًا من النظام الغذائي. من جانب آخر، تعتبر مجموعة الدرنات والبقوليات مصدرا هاما للبروتينات والألياف والمعادن، وتلعب دورا مهما في تغذية السكان وتحسين صحتهم.

الجدول رقم (05–02): إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية بين عامي 2019 و2022 (ألف طن)

السلعة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	التغير بين عامي 2019و2020(%)
الحبوب	58387	49630	55093	54115	54731	53988	**1.36–**
الدرنات	17464	14923	15348	16626	17096	17056	**0.23–**
السكر الخام	3483	3648	3667	3869	3794	3839	**1.19**
البقوليات	1576	1230	1492	1720	1617	1633	**0.99**
الزيوت النباتية	2407	1558	3081	2457	2523	2600	**3.05**
الخضر	58196	53861	50434	57562	56255	46774	**0.92**
الفاكهة	37301	35916	35137	36660	39836	40491	**1.64**
الاسماك	4729	5205	4700	4993	5219	5390	**3.28**
البيض	2150	2154	2333	2290	2427	2529	**4.20**
الألبان	27250	27808	27421	26016	27241	27411	**0.62**
اللحوم الحمراء	4457	4652	4360	4212	4139	4105	**0.82–**
لحوم الدواجن	4235	4267	4647	4662	4874	4975	**2.07**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، أعداد متفرقة.

من خلال الجدول الموضح أعلاه والذي يعرضإنتاج السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية بين عامي2019 و2020، يتبين أن نسبة إنتاج السلع من الحبوب خلال الفترة مابين (2019-2020) شهدت نسبة تغير تقدر بـ (1.36-%)، أي تراجع في نسبته أيضا إلى جانب الدرنات التي شهدت أيضا تراجع بنسبة(0.23-%) والزيوت النباتية التي بلغت نسبة زيادة قدرت ب(3.05%)، وإنتاج سلعة البيض الذي شهد ارتفاعا بنسبة (4.20%)، أيأن معظم السلع الغذائية شهدت زيادة بنسبة طفيفة في نسبة الإنتاج في المنطقة العربية.

تشمل هذه المحاصيل الدرنات مثل البطاطا، بالإضافة إلى البقوليات مثل الفاصوليا والعدس والحمص والفول. تتمتع هذه المحاصيل بخصائص تغذوية عالية، مما يجعلها جزءا أساسيا من النظام الغذائي للسكان في الوطن العربي.

4.إتاحة الغذاء بإنتاج الخضر والفواكه:

إتاحة الغذاء من إنتاج الخضر والفواكه تعدّ جزءا حيويا من إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. تلعب الخضروات والفواكه دورا هاما في توفير الفيتامينات والمعادن والألياف الضرورية لصحة الإنسان.إن تعزيز إنتاج الخضروات والفواكه يسهم في تحسين التغذية والصحة العامة للسكان، ويساهم في الحد من الأمراض غير السارية مثل السمنة وأمراض القلب والسكتة الدماغية وأمراض السرطان. كما يسهم هذا الإنتاج في تحسين مرونة نظم الغذاء وتنويع الأنظمة الغذائية.[1]

5. إتاحة الغذاء من الإنتاج الحيواني واللحوم: يشمل الإنتاج الحيواني مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية مثل لحوم البقر والأغنام والدواجن والأسماك، بالإضافة إلى المنتجات الألبانية مثل اللبن والجبن والزبدة. توفر هذه المنتجات مصدرا هاما للبروتينات والأحماض الدهنية الأساسية والفيتامينات والمعادن الضرورية لصحة الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم الإنتاج الحيواني في تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل في القطاع الزراعي، ويعزز التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية.[2] ويمثل الجدول الموالي تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي للفترة من (2015-2020).

[1] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية**"،الخرطوم، السودان، 2020، ص17، متاح على الرابط: https://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2022.pdf. أطلع عليه بتاريخ 2024/05/19، على الساعة 06:34.

[2] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، 2009، ص172.

الجدول رقم(06-02): تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية 2015-2020

	2015	2016	2018	2019	2020	2021*	2022*	نسبة التغير بين عامي 2021 و 2022
الأسماك	4729	5205	4993	5219	5390	6225	**6184.2**	-0.7
البيض	2150	2154	2290	2427	2529	2476	**2290.271**	-7.5
الالبان	27250	27808	26016	27241	27411	27283	**27359.34**	0.3
اللحوم الحمراء	4457	4652	4212	4139	4105	4356	**4237.788**	-2.7
لحوم الدواجن	4235	4267	4662	4874	4975	5085	**5171.413**	1.7
الأبقارواالجاموس (ألف رأس)	58661.0	59393.0	60704.0	58128.8	59615.9	57737	**54193.9**	-6.1
الأغنام والماعز(ألف رأس)	272460.0	275642.0	275073.0	274660.4	274642.1	279627	**273161.3**	-2.3
الإبل(ألف رأس)	16160.0	16692.0	16366.0	16545.0	16401.3	16766	**16695.94**	-0.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية،"**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، أعداد متفرقة.

يوضح الجدول أعلاه الخاص بتطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية للفترة (2015-2020)، إذ بلغت معدلات تطور شعبة الأسماك سنة 2015 (4729) ، بينما في سنة 2020 بلغت(5390)أي تسجيل ارتفاع

طفيف في الإنتاج،أيضا تطور الأبقار والجاموس الذي شهد تذبذبا ففي سنة 2015 بلغ (58661.0) في حين سنة 2018 سجل ارتفاعا إلى(60704.0)، لتنخفض في سنة 2020إلى59615، ويرجع ذلك إلى إهمال الجانب الخاص بالإنتاج الحيواني في المنطقة العربية والذي يعتبر من أهم العوامل التي تحل مشكلة تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

6.إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية:

تؤثر التجارة بشكل مباشر على كميات الأغذية وأسعارها في الأسواق الوطنية، وبالتالي تؤثر على كل بُعد من أبعاد الأمن الغذائي يمكن أن تساعد التجارة الغذائية بين الدول العربية، وبينها وباقي دول العالم في تحقيق التوازن بين العجز الغذائي والفائض عبر البلدان، وتحسين توافر مختلف أنواع الغذاء والمساهمة في استقرار الأسعار. ويشهد العالم تعددا في الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية .

تأثرت إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية في الدول العربية بين عامي 2020 و 2021 وخلال الربع الأول من عام 2022 بالتقلبات التي شهدتها تجارة السلع الغذائية والزراعية العالمية نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الدول المنتجة الرئيسية للسلع الغذائية في مواجهة جائحة كورونا، وآثار الحرب الروسية الأوكرانية.[1] والجدول الموالي يوضح قيمة التجارة البينية الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة من (2019-2021).

.

[1]تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان،2021، ص25.

الجدول رقم (07-02): قيمة التجارة البينية الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة من (2019-2021)

(مليار دولار)

البيان	الصادرات			الواردات		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021
الحبوب	0.42	0.32	0.22	0.40	0.31	0.22
البطاطس	0.12	0.13	0.06	0.12	0.14	0.07
البقوليات	0.18	0.31	0.22	0.18	0.31	0.23
الخضر	0.67	0.70	0.47	0.62	0.69	0.51
الفاكهة	1.56	1.88	1.13	1.53	1.76	1.30
السكر (مكرر)	0.44	0.81	0.47	0.45	0.78	0.44
الزيوت والشحوم	0.59	0.60	0.68	0.54	0.54	0.68
اللحوم	0.46	0.44	0.22	0.50	0.46	0.22
الأسماك	0.43	0.42	0.37	0.58	0.56	0.36
البيض	0.05	0.08	0.07	0.06	0.08	0.07
الألبان ومنتجاتها	2.42	2.37	1.59	2.32	2.31	1.60
بذور زيتية	0.33	0.34	0.13	0.34	0.34	0.13
حيوانات حية	0.87	0.50	0.53	0.82	0.53	0.53
سلع غذائية أخرى*	1.01	1.13	1.00	1.03	1.15	1.11
الجملة	9.55	10.02	7.14	9.48	9.95	7.46

* تشمل السلع المصنعة (المخبوزات والعصائر ومنتجات اللحوم وغيرها).

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **"أوضاع الأمن الغذائي العربي"**، الخرطوم، السودان، 2021، ص29.

من خلال معطيات الجدول السابق يتضح أن قيمة صادرات وواردات السلع الغذائية الرئيسية البينية العربية قد سجل تراجعا بين سنتي 2020 و 2021 ويعود ذلك أساسا إلى الركود الذي شهدته التجارة العالمية بسبب جائحة كورونا وبطء معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك السياسات التجارية بين بعض الدول المنتجة الرئيسية عالميا، وتتصدر الألبان ومنتجاتها عناصر التجارة العربية البينية للسلع الغذائية.

7.إتاحة الغذاء من المنح والمساعدات الغذائية:

نجد أن المنظمات الدولية والإقليمية العربية تسهم في تقديم المساعدات الغذائية إلى بعض الدول العربية التي تتعرض إلى ظروف غير ملائمة لإنتاج السع الغذائية، وتؤثر سلباً على أوضاع الأمن الغذائي فيها. وقد شملت

برامج ومساعدات المنظمة بعض الدول التي تعرضت إلى الظروف الطبيعية غير الملائمة أو الأزمات الغذائية، مثل: اليمن، فلسطين والسودان، حيث اشتملت تدخلاتها على المساعدات العينية والمشروعات التنموية مثل مشروع تحسين سبل كسب العيش لصغار المزارعين في الدول العربية، وعلى المستوى العالمي يقدم برنامج الغذاء العالمي مساعداته للدول التي تتعرض للأزمات الغذائية ومنها جيبوتي، السودان، الصومال، مصر واليمن واشتملت المساعدات المقدمة لتلك الدول على المساعدات النقدية والوجبات المدرسية.[1]

المطلب الثاني: محور الحصول على الغذاء

تتفاوت مستويات الحصول على الغذاء في الوطن العربي بين الدول وحتى داخل الدول نفسها، حيث يواجه بعض الأفراد والمجتمعات صعوبات في الوصول إلى الغذاء الكافي والمغذي نتيجة للفقر والبطالة والظروف الاقتصادية الصعبة. وفي الوقت نفسه، تعمل الحكومات والجهات المعنية على توفير برامج دعم غذائي وتخفيف العبء عن الفئات الأكثر احتياجًا من خلال المنح والمساعدات الغذائية.[2] والجدول الموالي يوضح درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية خلال الفترة من (2019-2021).

[1]تقريرالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، **"أوضاع الأمن الغذائي العربي"**، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان ،2022، ص26.

[2]تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، 2020، ص22.

الجدول رقم (08-02): درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية خلال الفترة من (2019-2021)

(الدرجات من 0-100)

الدول	2019	2020	2021	التغير بين سنتي 2020-2021 (%)
مصر	74.3	62.8	60.0	-4.5
السعودية	70.7	73	67.8	-7.1
قطر	69.5	70.7	74.4	5.2
الكويت	60.0	68.3	72.3	5.9
الإمارات	66.8	66.5	71.3	7.2
سلطنة عمان	63.9	59.1	57.3	-3.0
البحرين	56.2	56.8	67.5	18.8
تونس	59.6	56.7	54.0	-4.8
الجزائر	59.0	55.7	58.0	4.1
المغرب	51.9	51.4	51.8	0.8
الأردن	51.7	48.2	55.2	14.5
سوريا	42.4	41.3	30.1	-27.1
السودان	37.5	30.8	31.6	2.6
اليمن	27.3	27.5	27.6	0.4
الوطن العربي	56.5	55.8	54.6	-2.2
العالم	56.85	57.32	56.7	-1.1

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، الخرطوم، السودان،2021.

من خلال معطيات الجدول الموضح أعلاه يتبين أن قيمة مؤشر توفر الغذاء تراوحت ما بين الدرجتين (27.6) و (31.6) في كل من اليمن، سوريا والسودان، وما بين (51.8) درجة و (60) درجة في كل من الجزائر، تونس، المغرب وسلطنة عمان ومصر. في حين في باقي الدول العربية الموجودة ضمن معطيات الجدول أعلاه، فقد تراوحت درجة المؤشر ما بين (67.5) و (74.4). وقد قدر متوسط مؤشر توفر الغذاء في العالم العربي سنة 2021 بحوالي (54.6) درجة، هذا الأخير الذي يقل عن المتوسط العالمي والذي قدر بحوالي (56.7) درجة.

أما الجدول الموالي يوضح مؤشرات الأمن الغذائي على المستويين العربي والعالمي خلال الفترة من (2019-2021).

الجدول رقم (09-02): مؤشرات الأمن الغذائي على المستويين العربي والعالمي خلال الفترة من (2019-2021)

(الدرجات من 0-100)

المؤشر	الوطن العربي			العالم		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021
المؤشر العام	61.4	60.4	60.6	60.9	59.4	60.9
توفر الغذاء	56.5	55.8	54.6	56.7	57.3	56.7
إمكانات الحصول على الغذاء	67.6	66.9	67.9	66.8	65.9	66.8
أمان وسلامة الغذاء	68.0	69.5	68.0	68.0	67.6	68.0
الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود	50.9	42.1	48.7	50.8	49.1	50.8

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، 2021.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يتضح تطور وتحسن مؤشرات الأمن الغذائي العربي والعالمي بين سنتي 2020 و 2021، بما في ذلك المؤشر العام والمؤشرات الفرعية ما عدا مؤشر توفر الغذاء والذي تراجعت قيمته على المستويين العربي والعالمي بين سنتي 2020 و 2021.

مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء يقاس بمدى قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم من السلع الغذائية، وبذلك فهي تمثل جانب طلب المستهلكين على السلع الغذائية وفقا لقدراتهم المادية والعوامل المؤثرة عليها. والشكل الموالي يوضح مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء في الوطن العربي والعالم لسنة 2021.

الشكل رقم (02-02):مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء في الوطن العربي والعالم لسنة 2021

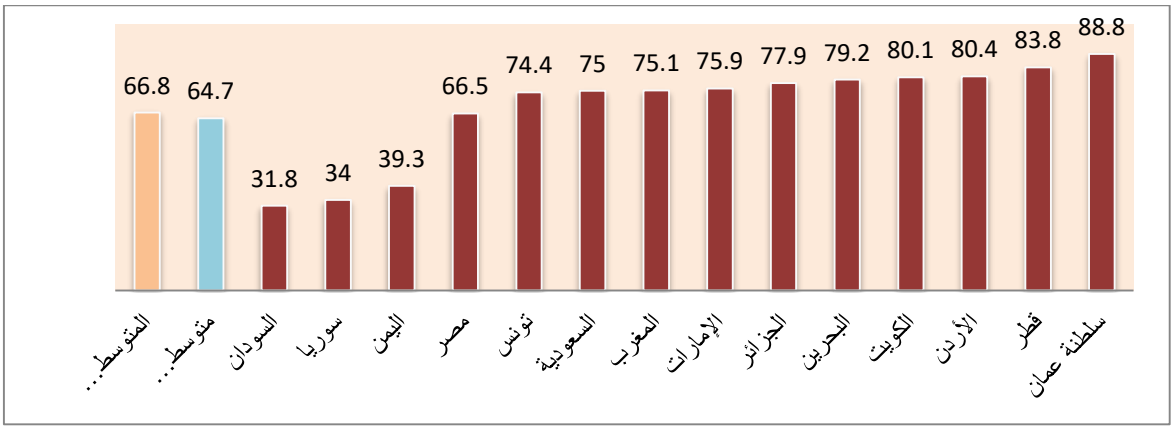

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية،"**أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، الخرطوم، السودان،2021، ص32.

من خلال الشكل المبين أعلاه، يمكن القول أن قيمة مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء للعالم العربي تفوق نظيرتها على المستوى العالمي سنة 2021. وقد تراوحت هذا القيمة ما بين (89) و (79) سنة 2021

في كل من عمان، البحرين، الكويت، السعودية وقطر، في حين تراوحت ما بين (39.3) و (32) درجة في كل من سوريا، اليمن والسودان.

1.مستوى دخل الفرد:

مستوى دخل الفرد يعتبر عاملا أساسيا في تحديد قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء في العالم العربي، ويتأثر مستوى الدخل بعوامل عدة مثل معدلات البطالة والأجور والظروف الاقتصادية العامة. ارتفاع مستوى الدخل يزيد من قدرة الأفراد على شراء الطعام الغذائي، في حين يقلل انخفاض مستوى الدخل من قدرتهم على ذلك، مما يؤثر سلباً على قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية.

2.نصيب الفرد من الناتج الزراعي ومعدل النمو السنوي:

يلعب نصيب الفرد من الناتج الزراعي ومعدل النمو السنوي دوراً هاماً في تحديد إمكانية الفرد في الحصول على الغذاء. ارتفاع نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي وزيادة معدل النمو السنوي يعززان الإمدادات المحلية من الغذاء ويقللان من الاعتماد على الواردات الخارجية، مما يسهم في توفير الغذاء بأسعار معقولة ويعزز الأمن الغذائي.

الجدول رقم (11–02): معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي والعالم (%)

الوطن	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العربي	0.94	1.21	-0.90	0.29	-0.24	-6.8	1.6	4.10
العالم	1.97	1.62	2.22	2.11	1.48	-4.40	4.8	2.26

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي 2022.

يلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في العالم العربي سجل إشارة سالبة خلال سنتي 2019 و 2020، ليتحسن سنة 2021 حيث قدر ب 1.6%، وتعود التقلبات المسجلة في هذا المعدل أساسا لعدة عوامل أبرزها تراجع العائدات النفطية العربية بين سنتي 2020 و2021.

3.أسعار السلع الغذائية:

تلعب أسعار السلع الغذائية دورا حيويا في قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء في العالم العربي. ارتفاع أسعار الغذاء يزيد من الصعوبات التي يواجهها الأفراد في شراء الطعام الضروري، بينما انخفاض الأسعار يجعل

الغذاء أكثر إتاحة، لذلك يجب على الحكومات والجهات المعنية اتخاذ إجراءات للحد من التقلبات في أسعار السلع الغذائية وضمان إتاحتها بأسعار معقولة للمواطنين. والجدول الموالي يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (12–02): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)

البلد	2019	2020	2021	معدل التغير بين سنتي 2020 و 2021
قطر	62.09	50.12	61.28	22.3
الإمارات	42.7	36.28	39.49	8.8
الكويت	32.37	24.81	28.59	15.2
السعودية	23.45	20.2	23.59	16.8
البحرين	23.55	20.41	22.23	8.9
سلطنة عمان	17.7	14.49	16.44	13.5
ليبيا	10.22	7.61	6.02	-20.9
العراق	5.94	4.58	5.05	10.3
الأردن	4.41	4.28	4.41	3.0
تونس	3.57	3.6	3.92	8.9
مصر	3.02	3.57	3.88	8.7
الجزائر	3.99	3.31	3.77	13.9
فلسطين	3.66	3.23	3.66	13.3
المغرب	3.24	3.06	3.5	14.4
جيبوتي	3.17	3.22	3.36	4.3
لبنان	7.53	3.8	2.67	-29.7
موريتانيا	1.74	1.7	1.72	1.2
جزر القمر	1.4	1.41	1.49	5.7
سوريا	0.92	0.93	0.9	-3.2
السودان	0.76	0.62	0.76	22.6
اليمن	0.75	0.63	0.62	-1.6
الصومال	0.42	0.44	0.45	2.3

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، الخرطوم، السودان، 2021، ص33.

تتباين مستويات دخول الأفراد في البلدان العربية، حيث تسجل ارتفاعا في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما بين 61.3 و 16.4 ألف دولار خلال سنة 2021، في حين تراوح ما بين 6.02 ألف دولار و 3.36 ألف دولار في كل من ليبيا، العراق، الأردن، الجزائر،

مصر، تونس، فلسطين، جيبوتي، والمغرب. في حين تراوح المتوسط في باقي الدول العربية ما بين حوالي 2.67 ألف دولار و 0.45 ألف دولار.

والجدول الموالي يوضح الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية خلال الفترة من (2016-2020).

الجدول رقم (13-02): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية خلال الفترة من (2016-2021)

الدول	2016	2017	2018	2019	2020	2021
فلسطين	110.7	111	110.8	112.5	111.7	99.1
عمان	110.6	112.4	113.4	113.5	112.5	102.5
الأردن	115.5	119.3	124.7	125.6	126	102.5
العراق	119.2	119.4	119.9	119.6	120.1	104.5
المغرب	108	108.8	110.7	111.1	111.9	105.4
قطر	115.4	115.9	116.2	115.4	112.4	105.7
الإمارات	111.1	113.3	116.8	114.5	112.1	112.1
البحرين	113.6	115.2	117.6	118.8	116	113.9
الكويت	121.9	124.6	125.2	126.6	125.8	122.0
السعودية	119	118	120.9	118.4	122.5	122.8
جيبوتي	115.6	116.2	116.4	120.3	125.6	123.0
موريتانيا	125.2	128.1	132	135	138.2	128.1
الجزائر	134.8	142.4	148.5	151.4	155	130.2
تونس	128.8	135.6	145.5	155.3	164.1	142.2
مصر	178.4	231.1	264.4	288.6	303.1	229.6
لبنان	114.1	119	126.2	130	240.4	3298.1
السودان	411.9	545.2	890.2	1344.2	1235	4570.6

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، الخرطوم، السودان، 2021، ص36.

توضح معطيات الجدول أعلاه ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من (2016-2021) بالمقارنة مع سنة 2015. فقد سلكت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك منحى تصاعدي وسجلت ارتفاعا كبيرا خاصة في كل من الجزائر، تونس، مصر، جيبوتي، موريتانيا، لبنان، السودان.

4.معدل نمو السكان والإنتاج الغذائي:

يؤثر معدل نمو السكان والإنتاج الغذائي بشكل مباشر على قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء في العالم العربي. زيادة معدل نمو السكان بوتيرة أسرع من معدل الإنتاج الغذائي قد يؤدي إلى نقص في الإمدادات الغذائية وزيادة في الطلب، مما يتسبب في ارتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على الغذاء. لذلك، من الضروري توفير التوازن بين معدلات النمو السكاني والإنتاج الغذائي من خلال التخطيط الاستراتيجي والسياسات الزراعية المناسبة.

المطلب الثالث: محور الاستفادة من الغذاء

الاستفادة من الغذاء ليس مجرد تناول الطعام للشعور بالشبع، بل تمثل أيضًا الاستفادة الكاملة من القيمة الغذائية والصحية للمواد الغذائية لتحقيق الصحة الجيدة والنمو السليم. في الوطن العربي، تعد استفادة الغذاء مسألة حيوية تشمل عدة عوامل تؤثر في جودة الحياة والصحة العامة للأفراد. تتضمن هذه العوامل نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي، والتغذية الصحية، والمياه النقية، والفجوة الغذائية، والاعتماد على الموارد الطبيعية المتاحة.[1]

ويمثل الملحق رقم (02) مؤشر جودة وسلامة الغذاء في البلدان العربية والعالم سنة 2022.

1.نصيب الفرد المتاح من الاستهلاك:

يعكس نصيب الفرد المتاح من الاستهلاك كمية الغذاء التي يتناولها الفرد في المتوسط يوميا، ويعتمد ذلك على مجموعة من العوامل مثل دخل الأسرة وتوفر الغذاء والعادات الغذائية. يُعتَبر مؤشرا هاما لقياس مدى توفر الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. والجدول الموالي يوضح متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في العالم العربي خلال الفترة من (2019-2021).

[1] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، 2022، ص32.

الجدول رقم (14-02): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في العالم العربي خلال الفترة من (2019-2021 كجم/سنة)

السلع الغذائية	2019	2020	2021	2022
الحبوب	333.2	310.57	319.61	150.2
الدرنات	42.88	45.11	42.48	-
السكر	24.02	23.41	23.03	21.9
البقوليات	9.29	8.72	8.58	-
زيوت نباتية	19.66	17.12	18.68	22.7
الخضر	136.64	131.76	136.98	138.0
الفاكهة	96.67	112.67	112.90	75.0
الأسماك	12.22	12.37	12.92	19.8
البيض	6.93	5.98	6.97	-
الألبان ومنتجاتها	86.49	71.21	77.18	116.1
اللحوم الحمراء	12.61	14.29	14.23	-
لحوم الدواجن	17.05	16.97	16.20	-
إجمالي اللحوم	29.66	31.36	30.23	43.0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **"أوضاع الأمن الغذائي العربي"**، الخرطوم، السودان، 2021.

توضح بيانات الجدول أعلاه تسجيل استقرار في متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي خلال السنتين، وذلك في كل من المنتجات الحيوانية والبقوليات والسكر، في المقابل تراجع متوسط نصيب الفرد من البطاطس. ويتأثر نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية بمعدلات نمو إنتاج الغذاء من ناحية ومعدلات نمو السكان من ناحية أخرى، بالإضافة إلى التغيرات في العادات التغذوية.[1]

2.نقص التغذية:

يشير نقص التغذية إلى عدم تلبية احتياجات الجسم من العناصر الغذائية الأساسية، مما يؤدي إلى مشاكل صحية ونمو غير سليم. يعاني العديد من الأفراد في الوطن العربي من نقص التغذية نتيجة للفقر والظروف الاقتصادية الصعبة والصراعات المسلحة.والملحق رقم (03) يوضح نقص التغذية ومعدل الجوع للفترة الممتدة من (2011-2021).

[1] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، 2021، ص 39.

3.النظم الغذائية في المنطقة العربية:

تتنوع النظم الغذائية في المنطقة العربية بين البلدان والثقافات المختلفة، وتتأثر بالموروثات التقليدية والتطورات الحديثة. تشترك العديد من النظم الغذائية العربية في استخدام المكونات الأساسية مثل الحبوب واللحوم والخضروات والفواكه.

4.الحصول على المياه النقية:

يعتبر الحصول على المياه النقية أمرًا حيويًا لإعداد الغذاء وضمان الصحة العامة. تواجه العديد من البلدان العربية تحديات في توفير المياه النقية للاستخدام في الزراعة والصناعة والشرب.[1]

5.الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي:

تعد الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي للغذاء واحتياجات السكان مؤشرًا هامًا للأمن الغذائي، حيث تشير إلى مدى توفر الغذاء في البلدان. يُعتَبر معدل الاكتفاء الذاتي نسبة الإنتاج المحلي للغذاء إلى احتياجات السكان، ويُعتَبر مؤشرًا لقدرة البلدان على تلبية احتياجاتها الغذائية بشكل مستقل.[2] والشكل الموالي يوضح قيمة الفجوة الغذائية في السلع الأساسية في الوطن العربي (مليار دولار أمريكي).

الشكل رقم (03-02): قيمة الفجوة الغذائية في السلع الأساسية في الوطن العربي (مليار دولار أمريكي)

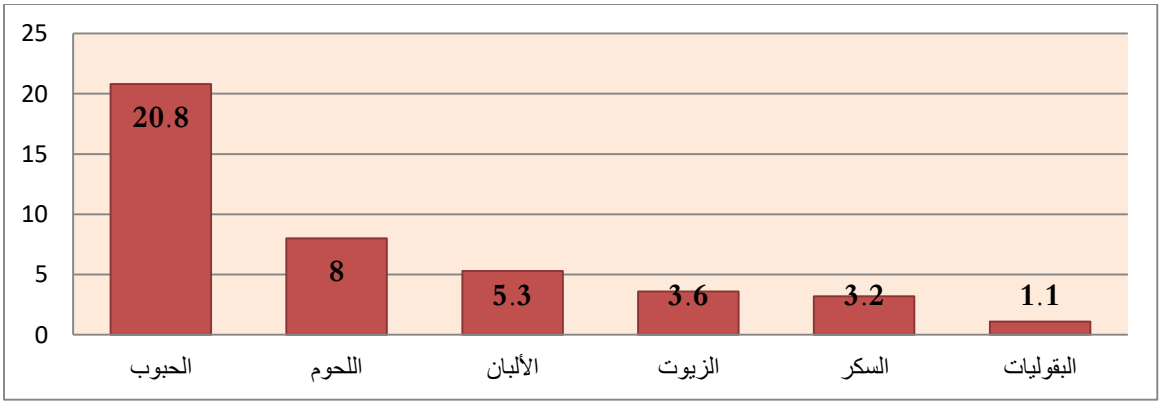

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: الوليد طلحة، عبد الكريم قندوز، "**الأمن الغذائي في الدول العربية: التداعيات الاقتصادية ودور السياسات الكلية**"، صندوق النقد العربي، 2022.

[1] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية،مرجع سبق ذكره، 2020، ص30.

[2] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص172.

من خلال معطيات الشكل الممثل أعلاه، فإن متوسط القيمة الإجمالية للعجز في السلع الغذائية الأساسية في الدول العربية قدر بنحو 42 مليار دولار أمريكي، وقد بلغت فجوة الحبوب حوالي 20.8 مليار دولار أمريكي وتمثل أعلى قيمة من قيم السلع الغذائية الأخرى، في حين قدر العجز في اللحوم بنحو 8 مليار دولار، في المقابل تعاني البلدان العربية من عجز يمكن أن يوصف بالكلي في البقوليات بقيمة 1.1 مليار دولار، وفي السكر بقيمة 3.2 مليار دولار، وفي الزيوت والألبان بقيمة 3.6 و 5.3 مليار دولار.[1]ويرجع ذلك أساسا لتأثر التجارة الخارجية للسلع الغذائية بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والزيادة التي شهدها إنتاج العديد من السلع الغذائية على مستوى الدول العربية، وبطء حركة التجارة الدولية وانخفاض حجم واردات الغذاء نتيجة أزمة الإغلاق التي فرضتها جائحة كوفيد 19.

ويوضح الجدول الموالي نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية سنتي 2020 و 2021.

الجدول رقم (15–02): نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية سنتي 2020 و 2021

السلع الغذائية	2020	2021
الحبوب	40.22	42.54
القمح	41.86	43.04
البطاطس	95.23	95.78
السكر	34.79	34.44
البقوليات	47.40	50.55
الزيوت النباتية	33.79	34.80
الخضر	97.26	100.10
الفاكهة	92.52	95.43
الأسماك	106.46	108.38
البيض	89.83	79.93
الألبان ومنتجاتها	87.93	79.53
اللحوم الحمراء	69.24	68.88
لحوم الدواجن	69.26	70.63

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، الخرطوم، السودان، 2021.

[1]الوليد طلحة، عبد الكريم قندوز،"**الأمن الغذائي في الدول العربية: التداعيات الاقتصادية ودور السياسات الكلية**"، صندوق النقد العربي، 2022، ص7.

المطلب الرابع: محور استقرار الغذاء

يركز هذا المحور على توفر الغذاء المديين قصير وطويل الأجل، وتعتمد استدامة الغذاء في المدى القصير على استقرار أسعار الغذاء، وتحسين دخول الأفراد، وزيادة الإنتاج، والحد من فقد وهدر الغذاء، ودعم الغذاء، في حين أن استدامة الغذاء في المدى الطويل فتتحقق من خلال: النمو الاقتصادي، استدامة الإنتاج والمحافظة على الموارد الطبيعية وتمكين المنتج الصغير بما في ذلك المرأة الريفية وإنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة مدرة للدخل وتدعم الأمن الغذائي. ويمكن الوقوف على اتجاهات استدامة الغذاء من خلال مؤشرات المخزون الاستراتيجي من بعض السلع الغذائية. هذا الأخير الذي يتم توضيحه وفقا لمعطيات الملحق رقم (04).

المبحث الثالث: تحديات الأمن الغذائي والأزمات والمتغيرات المعاصرة المؤثرة فيه

إن تحديات الأمن الغذائي تتزايد نتيجة للتحولات المناخية، ونقص الموارد مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن النمو السكاني السريع. للتصدي لهذه التحديات، يلزمنا استخدام التكنولوجيا الزراعية المستدامة والابتكارات لزيادة الإنتاجية وتوفير الغذاء الآمن والمغذي.

المطلب الأول: تحديات بشرية، طبيعية، مناخية وتقنية

تضلع كل التحديات بدور مهم في تعقيد مشهد الأمن الغذائي في العالم العربي، ومن بين هذه التحديات:

1.التحديات البشرية: سيتم تسليط عليها الضوء فيما يلي:[1]

1.1زيادة النمو الديموغرافي: تواجه دول العالم العربي زيادة مطردة في عدد السكان، مما يزيد الضغط على الموارد الغذائية ويعزز الطلب على الغذاء. يتطلب هذا النمو الديموغرافي توفير مزيد من الموارد الغذائية لتلبية احتياجات السكان الزائدة.

2.1.زيادة عدد السكان الحضر في العالم العربي: يشهد العالم العربي تحولا سكانيا هاما نحو المدن، مما يزيد الطلب على الغذاء ويضع ضغوطا إضافية على البنية التحتية الزراعية والقدرة على تلبية احتياجات السكان الحضر، وتتطلب هذه التحديات البشرية استراتيجيات متكاملة للتعامل معها، تشمل التنمية الزراعية المستدامة وتطوير البنية التحتية للزراعة في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى تعزيز التوعية بأهمية التغذية المتوازنة وتشجيع الزراعة الحضرية والتقنيات الزراعية المبتكرة لتلبية احتياجات السكان المتزايدة.

[1] محمد علي عثمان أسعد المخلافي، **"الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية"**، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد 32، صنعاء، اليمن، 2011، **ص ص**322، 323.

2.التحديات الطبيعية والمناخية:

تتأثر دول العالم العربي بتغيرات المناخ والظواهر الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة، وهذه الظواهر تؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي وتقلل من كميات المحاصيل والموارد المائية المتاحة للري.

1.2.التحدي المرتبط بالأراضي الزراعية: يواجه العالم العربي تحديات في توفير الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة بسبب الضغوط البيئية والعمرانية والتغيرات الديموغرافية قد يؤدي نقص الأراضي المناسبة للزراعة إلى زيادة الضغوط على الأراضي الزراعية المتاحة.[1]

2.2.التحدي المرتبط بندرة المياه: تواجه دول العالم العربي تحديات كبيرة في إدارة الموارد المائية وتوفير المياه اللازمة للزراعة، نظرًا لندرة المياه وزيادة الطلب عليها بسبب النمو السكاني والتطور الاقتصادي.

3.التحدي المناخي:

للتغيرات المناخية أبعادا وآثارا متعددة في جوانبها البيئية والاقتصادية وتنطوي على مجموعة من المخاطر التي تواجه الأمن الغذائي. تشمل هذه المخاطر انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية وزيادة المقننات أو الاحتياجات المائية للحاصلات مع ارتفاع درجات الحرارة ، وتدهور خصوبة الأراضي، وانتشار الحشائش والحشرات والأمراض النباتية، وبالنسبة للدول العربية التي تعاني بالفعل من نقص المياه، تتزايد الآثار السلبية التي يتسبب فيها تغير المناخ على الإنتاج الزراعي عبر تناقص إمدادات المياه، وزيادة تكرار الظواهر الشديدة مثل الفيضانات والعواصف الشديدة، والإجهاد الحراري. ويمكن إيجاز آثار تغير المناخ السلبية على الأمن الغذائي في الشكل الموالي.[2]

[1]حمزة دبار، "**انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي دراسة تحليلية وفق نموذج (swot)**"، رسالة ماجيستير،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013، ص74.

[2]تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، 2022، ص03.

الشكل رقم (04-02):آثار تغير المناخ على مختلف محاور الأمن الغذائي

المحور	آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي
توفر الغذاء:	❖ انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب: ➢ تدهور الأراضي. ➢ نقص المياه العذبة وقلة الهطول المطري. ➢ انخفاض الإنتاجيةالنباتية. ➢ أضرار الآفات والأمراض النباتية. ❖ انخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية بسبب: ➢ زيادة انتشار الأمراض، وتدهور المياه. ➢ تدهور قاعدة الموارد العلفية.
الحصول علىالغذاء:	❖ زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، وبالتالي التعرض لارتفاع وتقلبات أسعار المواد الغذائية. ❖ انخفاض إنتاجية العمل، ومن ثم مستويات دخول الأفراد.
الاستفادة من الغذاء:	❖ تدني جودة الأغذية وسلامتها وتفشي الأمراض (ازدياد معدلات نمو الميكروبات مع ارتفاع درجات الحرارة). ❖ تدني الجودة الغذائية للمحاصيل نتيجة زيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون. ❖ زيادة تلوث المياه المستخدمة للري. ❖ زيادة انتشار الأمراض (المنقولة بالمياه والنواقل الحيوانية). ❖ تدني الجودة الغذائية للإمدادات الغذائية بسبب تدهور التربة.

المصدر: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، الخرطوم، السودان، 2022، ص03.

4.التحديات التقنية:

يواجه العالم العربي تحديات تقنية متعددة في مجال الأمن الغذائي تتطلب اهتماما وجهودا مشتركة للتغلب عليها. أحد هذه التحديات هو تطوير تكنولوجيا الري الحديثة لزيادة كفاءة استخدام المياه في الزراعة، خاصة في ظل تزايد التحديات المتعلقة بندرة المياه، بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الارتقاء بمستوى الزراعة في المنطقة اعتماد تقنيات الزراعة العضوية والمستدامة، مما يستدعي البحث والاستثمار في هذا المجال، ومن المهم أيضا استخدام التكنولوجيا الرقمية والذكاء الصناعي في تحسين إنتاجية الزراعة وإدارة المزارع والمحاصيل، لضمان توفير كميات كافية من الغذاء بجودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تطوير تقنيات التخزين والتبريد للحفاظ على المواد الغذائية وتجنب الفاقد، والاستثمار في البحث والابتكار في مجال التكنولوجيا الزراعية لتحقيق إنتاجية أعلى وجودة غذائية محسنة. تحتاج هذه التحديات إلى جهود مشتركة وتعاون بين الحكومات، الشركات، والمزارعين لضمان توفير الأمن الغذائي بشكل مستدام وآمن للمواطنين في العالم العربي.[1]

[1] أحمد جمال الظاهر، احمد سعيد نوفل، "**الوطن العربي و التحديات المعاصرة**"، الشركة العربية المتحدة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2008، ص137.

المطلب الثاني: أزمات وتحديات متعلقة بالأسواق العالمية

إن تقلبات أسعار النفط والأزمة المالية العالمية تشكلان تحديين كبيرين يؤثران على الأمن الغذائي في العالم العربي بشكل مباشر وغير مباشر.

1.تقلبات أسعار النفط:

تعتبر دول العالم العربي من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم، وتعتمد اقتصادياتها بشكل كبير على عائدات النفط. تعد تقلبات أسعار النفط تحديا كبيرا يؤثر على الاقتصاديات العربية بأكملها. فعندما تنخفض أسعار النفط، تتأثر إيرادات الدول بشكل سلبي، مما يؤدي إلى تقليص الميزانيات المخصصة للقطاع الزراعي والأمن الغذائي.

يترتب على ذلك تأثير سلبي على قدرة الدول على استيراد الغذاء وتوفير الدعم اللازم للمزارعين. تتسبب التقلبات في الإيرادات النفطية في تقليل استثمارات الدول في الزراعة والتنمية الزراعية، مما يزيد من الاعتماد على واردات الغذاء ويجعل الدول العربية أكثر تعرضا لتأثيرات تقلبات أسعار الأسواق العالمية.[1]

2.الأزمة المالية العالمية:

تأثير الأزمة المالية العالمية يتجلى في تقليل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك الزراعة والأمن الغذائي. فتقلص الاستثمارات يؤدي إلى تقليل الإنتاج وتضاؤل قدرة الدول على توفير الغذاء الكافي لمواطنيها.

قد تؤدي الأزمة المالية إلى زيادة معدلات البطالة وتقليل دخل الفرد، مما يؤثر سلباً على قدرة الأفراد على توفير الغذاء الكافي لأسرهم ويؤدي إلى تفاقم الفقر والحاجة إلى المساعدات الغذائية.

لتخطي هذه التحديات، تحتاج الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات فعالة لتنويع اقتصادياتها وتعزيز الاستثمار في الزراعة وتعزيز القدرة على التكيف مع التقلبات الاقتصادية العالمية. يجب أيضًا على الدول تعزيز القدرات الوطنية لإنتاج الغذاء وتعزيز الاستدامة في الزراعة والتنمية الريفية.[2]

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، "**الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الخاص في تحقيقه**"، النشرة المصرفية العربية باتحاد المصارف العربية، لبنان، 2014، ص13.

[2] هاريغان، جين، "**الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية** "، ترجمة أشرف سليمان، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2018، ص ص106-111.

المطلب الثالث: تأثير أزمة كوفيد19 على الأمن الغذائي العربي

جائحة كوفيد-19 أظهرت حساسية التجارة الغذائية في العالم العربي للأزمات والأوبئة، مع تسجيل صدمات في العرض والطلب على السلع الغذائية بسبب الإغلاقات والتقلبات في الأسواق العالمية.

1.تأثير الجائحة على الأسعار والقدرة الشرائية: شهدت السلع الغذائية ارتفاعًا في الأسعار بسبب زيادة الطلب ونقص المعروض، مما أدى إلى تقليل قدرة الأسر على شراء الغذاء الكافي وتأمين احتياجاتها الغذائية.

2.تأثير الجائحة على الإنتاج الزراعي: شهدت الدول بعض التحديات في الإنتاج الزراعي نتيجة انقطاع العمالة الزراعية ونقص الموارد المائية، مما أثر على الإمدادات المحلية وزاد الاعتماد على الواردات.[1]

3.تأثير الجائحة على الاقتصاد العام: سجلت العديد من الدول انخفاضا في النمو الاقتصادي وتراجعًا في الاستثمارات والتجارة الدولية، مما زاد من معدلات الفقر والعوز في بعض المجتمعات.

4.التدابير الحكومية والإنسانية لمواجهة التحديات: اتخذت الحكومات والمنظمات الإنسانية إجراءات لتوفير الغذاء للمواطنين المحتاجين من خلال توزيع المساعدات الغذائية والسلال الغذائية، بالتعاون مع المجتمع المدني والجهات الخيرية.

المطلب الرابع: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي

الحرب الروسية الأوكرانية كشفت بوضوح عن هشاشة النظام الغذائي العالمي وتأثيراتها الكبيرة على الأمن الغذائي. أدت هذه الحرب إلى تعريض الأمن الغذائي في العالم للخطر، نظراً للدور الحيوي الذي تؤديه أوكرانيا كونها مورداً رئيسياً للأغذية على المستوى العالمي. يعد قطاع الزراعة والأنشطة المتعلقة به عنصرا رئيسيا في اقتصاد العديد من الدول، حيث تسهم كل من روسيا وأوكرانيا معاً بنسبة 25% من صادرات العالم من الحبوب.

1. **أثر الحرب على تجارة الغذاء العالمية:** فقدت أوكرانيا القدرة على السيطرة على تصدير الغذاء بسبب الحرب، مما تسبب في أضرار جسيمة لتجارة وإنتاج الغذاء على مستوى العالم. هذا النقص في الإمدادات أثّر بشكل كبير على توازن السوق العالمية وأسعار الغذاء.

[1] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، 2020، ص 10.

2. تخزين المنتجات الغذائية: لجأت العديد من البلدان إلى زيادة مخزوناتها من المنتجات الغذائية كإجراء احترازي لمواجهة التقلبات المحتملة في الإنتاج والتصدير وارتفاع الأسعار. هذه الإجراءات الاحترازية تعكس القلق العالمي المتزايد حول استقرار الإمدادات الغذائية.

3.التأثير على الأمن الغذائي العالمي والعربي: تتفاقم تأثيرات الأزمة بين روسيا وأوكرانيا بشكل سلبي على الأمن الغذائي العالمي والعربي نتيجة للنقص في سلسلة القيمة الغذائية والمعيقات التي تعرقل شبكة الإمداد العالمية. هذا النقص في الإمدادات يهدد بزيادة معدلات الجوع والفقر الغذائي.

أثرت الحرب الروسية الأوكرانية بشكل عميق على النظام الغذائي العالمي والأمن الغذائي، مع التركيز على الأهمية الكبيرة لتطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز الاستقرار الغذائي في الدول العربية والعالم أجمع.[1]

والملحق رقم (07) يوضح مساهمة البلدان غير العربية في قيمة واردات الوطن العربي من بعض السلع الغذائية لسنة 2022.

- **أسباب العجز الغذائي في الدول العربية بصفة عامة:** يمكن إيجاز أسباب تفاقم العجز الغذائي في البلدان العربية فيما يلي:[2]

✓ تحول أزمة الغذاء من اختلال بين العرض والطلب إلى أزمة إنتاج وأسعار بسبب سوء أداء الأسواق والتلاعب بها؛

✓ التغيرات المناخية والأحداث العالمية وزيادة حجم الطلب على الذهب الأسود (النفط)، ما أدى إلى ارتفاع أسعار هذا الأخير وما انجر عليها من ارتفاع أسعار الغذاء وتهديد نضوب المصادر النفطية وحق الأجيال القادمة في الحصول على المنتجات الزراعية والموارد الطبيعية المختلفة؛

✓ التصحر والتعرية والبيئة الزراعية وأثرها على استدامة الإنتاج؛

✓ تغير المناخ وآثاره السلبية على القطاعات الرئيسية والأمن الغذائي؛

[1] سالم رجاء عبد الله عيسى، رائد عبد الفهد السعدون، **"الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي"**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 08، العدد 01، جامعة البصرة، العراق، 2023، ص355.

[2] وسيلة واعر، قرمية دوفي، **"دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة** 2009-2018"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، جامعة باتنة1، 2021/10/30، ص ص81، 82.

- ✓ الثورات العربية وانعكاساتها الكبيرة على مستوى الإنتاج والمشاريع المدرجة ضمن برنامج الأمن الغذائي لهذه الدول؛
- ✓ ارتفاع تكاليف الطاقة، ما كان لهذا الأمر من أثر بالغ على عمليات الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية؛
- ✓ استخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الإحيائي، مما يساهم في زيادة الطلب عليها وارتفاع أسعارها، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتزايد الفجوة الغذائية؛
- ✓ محدودية التوسع في الأراضي الزراعية ونقص كفاءة استغلالها.

المبحث الرابع: تقييم جهود وسياسات تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي

يمثل الأمن الغذائي أحد التحديات الرئيسية في العالم العربي، حيث تتضافر العوامل البيئية، الاقتصادية، والسياسية لتؤثر على توفر الغذاء وقدرة السكان على الوصول إليه، لقد بذلت الدول العربية جهودًا ملحوظة لتحسين الوضع الغذائي من خلال سياسات زراعية تهدف إلى زيادة الإنتاجية باستخدام التقنيات الحديثة، تعزيز البنية التحتية، ودعم المزارعين. ومع ذلك، ما زالت التحديات مثل التغيرات المناخية، ندرة المياه، والنزاعات السياسية تشكل عقبات كبيرة. لذا، فإن تقييم هذه السياسات والجهود يعد ضروريا لضمان فعالية واستدامة التدابير المتخذة، مما يساهم في تحقيق أمن غذائي مستدام للسكان.

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الكلية الزراعية المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي

تتجسد السياسات الزراعية العربية في حزمة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدول لتحقيق أهداف محددة ضمن الخطط التنموية الزراعية. تهدف هذه السياسات غالبًا إلى زيادة الإنتاج لتحسين الأمن الغذائي، تحقيق درجات عليا من الاكتفاء الذاتي، رفع معدلات تغطية الصادرات للواردات، وتقليص الفجوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه. ومنذ مطلع القرن الحالي، اعتمدت الدول العربية على آليات السوق في تنفيذ السياسات والإصلاحات الزراعية، والتي تضمنت تحرير التجارة الزراعية لتحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل، وتقليل التباين بين الريف والحضر.[1]

[1] سالم توفيق النجفي، عبد الرزاق الحميد شريف، " **السياسة الاقتصادية الزراعية**"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990، ص 95.

1.السياسات الزراعية في مصر:

يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في الاقتصاد المصري، حيث يساهم في توفير الغذاء للسكان وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الأخرى. يساهم القطاع الزراعي بنحو 30% من إجمالي القوة العاملة في مصر، وتُشكل الصادرات الزراعية حوالي 20% من الصادرات السلعية للعالم في عام 2014. تبنت مصر استراتيجيات تنموية زراعية كإطار عام لتحقيق أهداف طويلة الأجل[1]، وشملت هذه الاستراتيجيات:[2]

1.1.إستراتيجية التنمية الزراعية (2003–2007): هدفت إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الكفاءة الزراعية.

2.1.إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2007–2030): تسعى لتحقيق تنمية زراعية مستدامة من خلال تحسين الموارد الزراعية واستخدام التقنيات الحديثة.[3]

2.السياسات الزراعية في المغرب:

يعتبر القطاع الفلاحي في المغرب قطاعا حيويا في الاقتصاد الوطني، حيث يستوعب نحو 2 مليون عامل، ويساهم بحوالي 15% من الناتج المحلي ويوفر نحو 20% من فرص العمل. أطلقت المغرب "مخطط المغرب الأخضر" في عام 2009كاستراتيجية متكاملة لتنمية القطاع الفلاحي. تهدف هذه الإستراتيجية إلى:

- ✓ المساهمة في نمو الاقتصاد المغربي من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام؛
- ✓ خلق فرص الشغل، ومحاربة الفقر، ودعم القدرة الشرائية للمستهلك المغربي؛
- ✓ ضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل وجعل القطاع الفلاحي محركا أساسيا للنمو خلال الـ 15 سنة القادمة.[4]

---

[1] منى رحمة، "**السياسات الزراعية في البلدان العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (36)، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص177.

[3] فاتح حركاتي، "**السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**"، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، العدد 07، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ، الجزائر، 2016، **ص**446.

[3] جبارة مراد، إلياس يحياوي، "**حدود فعالية السياسات الزراعية في رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي**"، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، 28–29 أكتوبر 2014، جامعة المدية، الجزائر، ص4.

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المدونة الإحصائية، 2015، ص ص 576–579.

3.السياسات الزراعية في تونس:

اتبعت تونس مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لدعم القطاع الفلاحي وتنمية المناطق المهمشة. تضمنت هذه الإصلاحات مخططات تنموية متعددة:

1.3.المخطط العاشر للتنمية (2002–2006):

- ✓ تم تنفيذ إصلاحات وبرامج أدت إلى نتائج إيجابية في الإنتاج والتصدير والاستثمار والشغل؛
- ✓ ساهم القطاع الفلاحي بنحو 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي، 9.6% من إجمالي الصادرات، و10.1% من إجمالي الاستثمارات، إضافة إلى توفيره لـ 16% من العمالة.[1]

2.3.المخطط الحادي عشر للتنمية (2007–2009):

- ✓ ركز على تطوير القطاع الفلاحي وعصرنته، زيادة التنافسية، وتعزيز الأمن الغذائي الوطني؛
- ✓ شمل تعبئة الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها.

3.3.المخطط الثاني عشر للتنمية (2010–2014):

- ✓ركز على أربعة محاور أساسية: تعزيز الأمن الغذائي، زيادة القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي، تطوير الصادرات، والنهوض بالموارد الطبيعية.[2]

4.السياسات الزراعية في الأردن:

يلعب قطاع الزراعة دورًا مهمًا في الاقتصاد الأردني، خاصة للمجتمعات الريفية، ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي. يساهم القطاع الزراعي بنحو 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل نسبة العمالة الزراعية حوالي 1.54% من مجموع العمالة في 2016. السياسات الزراعية في الأردن تضمنت:

[1] وزارة التنمية والتعاون الدولي المخطط الحادي عشر للتنمية، المجلد الثاني، المحتوى القطاعي، الجمهورية التونسية، تونس، جويلية 2007، ص3.

[2]تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014، الجمهورية التونسية، تونس، جوان 2010، ص 1.

1.4.إستراتيجية وطنية للتنمية الزراعية (2011–2021):ركزت على متابعة مشاريع القوانين الداعمة للقطاع، زيادة الإنتاج المحلي، استغلال المياه غير التقليدية، خفض كلفة الإنتاج الزراعي، تطوير البحث والإرشاد، ودعم مؤسسات الإقراض الزراعي.[1]

5.السياسات الزراعية في المملكة العربية السعودية:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الهامة في الاقتصاد السعودي، حيث يساهم في تحسين الأمن الغذائي ودعم الدخل الوطني[2]. اشتملت السياسات والبرامج التنموية على:

1.5.الخطط الخماسية:هدفت إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في القطاع، زيادة الإنتاج الحيواني والنباتي، المحافظة على الموارد الطبيعية، وتنميتها.

2.5.دعم مختلف جوانب الإنتاج الزراعي:ويتمثل في:

- ✓ دعم الأسعار النهائية لبعض المنتجات ؛
- ✓ توزيع الأراضي؛
- ✓ تقديم الدعم المباشر وغير المباشر لمدخلات الإنتاج؛
- ✓ توفير الخدمات المساندة للعمليات الإنتاجية؛
- ✓ إنشاء البنية التحتية مثل الطرق والسدود ومراكز الأبحاث والتدريب؛
- ✓ تشجيع المشاريع المتخصصة والشركات المساهمة ذات الكثافة الرأسمالية الكبيرة.

ومع ذلك، يواجه القطاع الزراعي السعودي تحديات عدة، منها تفضيل العمالة المحلية العمل في قطاعات أخرى، والتحديات الداخلية والخارجية، مما أدى إلى تهميش دور القطاع الزراعي في الاقتصاد السعودي.[3]

[1]وزارة الزراعة الأردنية، متاح على الرابط: www.gov.jo/Home.aspx. أطلع عليه بتاريخ 03/05/2024 على الساعة 10:00 .

[2]مركز فقيه للأبحاث والتطوير، **"معوقات التنمية الزراعية بالمملكة العربية السعودية"**، السعودية، 1997، ص4، متاح على الرابط:-http://fakeih org/ أطلع عليه بتاريخ 07/05/2024 على الساعة 12:30.

[3]أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، **"الزراعة السعودية: مقوماتها وإمكاناتها والتحديات التي تواجهها"**، مجلة المستقبل العربي، المجلد 32، العدد 366، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أوت 2009، ص 110.

6.السياسات الزراعية في الجزائر:

اتبعت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة حزمة من السياسات التنموية لتأهيل قطاعها الزراعي وتطويره بهدف رفع مساهمته في النمو الاقتصادي وتحسين الأمن الغذائي.[1] تضمنت هذه السياسات عدة برامج تنموية:

1.6.البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2004):

- ✓ هدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي وتغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني؛
- ✓ شملت الإصلاحات توسيع المساحات الصالحة للزراعة واستصلاح الأراضي، بالإضافة إلى ترقية التشغيل ورفع مداخيل المزارعين.

2.6.البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009):

- ✓ يعرف أيضًا بالمخطط الخماسي الأول، ويهدف إلى ترقية الصادرات الفلاحية واستحداث مناصب الشغل؛
- ✓ ركز على دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات في القطاع الزراعي وتطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما في ذلك الجراد والطفيليات.

3.6.برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014):

- ✓ يعرف بالمخطط الخماسي الثاني، ويسعى لتحقيق استدامة الأمن الغذائي من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- ✓ ركز على تحسين البنية التحتية وتنمية الموارد الطبيعية وتعزيز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

4.6.المخطط الخماسي (2015–2019):

- ✓ خصصت له الحكومة 300 مليار دينار سنويًا لتطوير ودعم المكننة الزراعية ووسائل القطف والغرس والري؛
- ✓ يهدف إلى عصرنة المستثمرات الزراعية والوصول إلى مليوني هكتار من الأراضي المسقية، بالإضافة إلى إنتاج 200 ألف طن من الأسماك في المزارع المائية بحلول سنة 2019.[2]

---

[1] فاتح حركاتي، "**تحليل مشكلة الامن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لموجهتها**"، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[2] كريم زرمان، " **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2009)**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 04، العدد 01، ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2010، ص209.

7.السياسات الزراعية في سوريا:

يحظى القطاع الزراعي بأهمية كبيرة في سوريا، حيث يساهم بنسبة تتراوح بين 16-20% من إجمالي الناتج المحلي ويشغل نحو 721 ألف شخص. اتبعت سوريا حزمة من السياسات الزراعية لتحقيق الاكتفاء الغذائي المستدام ودعم المجتمع الزراعي[1]، منها:

1.7.إستراتيجية التنمية الزراعية (2001-2010):

- ✓ ركزت على تحسين دخل المنتجين الزراعيين وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي؛
- ✓ تضمنت توسيع المساحة المزروعة، الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية، وضمان الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسية؛
- ✓ شملت تحديث وسائل الإنتاج والتوسع في استخدام التقنيات المتطورة وتطوير آلية تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية.

2.7.الخطة الخماسية الحادية عشرة (2011-2015):

- ✓ هدفت إلى تحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع الغذائية الأساسية؛
- ✓ ركزت على ضمان استدامة الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها، تخفيض معدلات الفقر، وتحسين إنتاج الغذاء والإنتاجية؛
- ✓ تضمنت تحسين سياسات الزراعة والغذاء، القدرات المؤسساتية، واستقرار أسواق الغذاء وأنشطة إدارة المخاطر.[2]

من خلال ما سبق يمكن تقسيم السياسات الزراعية في العالم العربي إلى قسمين أساسيين هما:

- **السياسات الزراعية في الدول ذات التوجه الليبرالي:** اتبعت بعض الدول العربية مثل السعودية والأردن والمغرب وتونس سياسات زراعية ذات طابع ليبرالي، والتي تميزت بتدخلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين دون ممارسة نزع الملكية. على الرغم من ذلك، لم تتمكن هذه السياسات من سد فجوة الغذاء بشكل كامل بسبب عدم دراسة جميع جوانبها بعمق. شملت الإصلاحات الزراعية في هذه الدول:
  - ✓ تقديم حوافز للمستثمرين الذين تتطابق مشاريعهم مع أهداف الإصلاح الزراعي؛

---

[1] فادي خليل، "**القطاع الزراعي في سورية –الخصائص الواقع الآفاق دراسة تحليلي**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 01،جامعة تشرين، سوريا، 2009، ص 11.

[2] سمير جرادي وآخرون، " **الأمن الغذائي وأفاق تطوره في سوريا**"، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، سوريا، 2013، ص4.

- ✓ تنفيذ الإصلاحات بصورة تدريجية لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية.

- **السياسات الزراعية في الدول ذات التوجه الاشتراكي:** اتبعت دول مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر سياسات زراعية ذات توجه اشتراكي خلال الفترة من 1950 إلى 1970. تميزت هذه السياسات بـ:
  - ✓ تحديد سقف الملكية الزراعية ووضع يد الدولة على الفائض وتوزيع الأراضي على الفلاحين؛
  - ✓ إنشاء نظام تعاوني يشارك فيه الفلاحون.

رغم هذه الجهود، لم تتمكن هذه السياسات من تحقيق الأهداف المرجوة بسبب سوء التسيير في المزارع التي تديرها الدولة والتعاونيات الزراعية، بالإضافة إلى السياسات السعرية التي كانت على حساب المنتجين.

المطلب الثاني: جهود تحقيق استقرار الأمن الغذائي على المستوى القطري والقومي

إن تحقيق استقرار وحوكمة الأمن الغذائي في الدول العربية تتطلب جهوداً متكاملة وشاملة من قبل الحكومات والمؤسسات المعنية، تعمل الدول العربية على تعزيز مسارات الأمن الغذائي من خلال جهود متعددة على المستويات القطرية والإقليمية، وتشمل هذه الجهود:

1.على المستوى القطري:شهد عام 2020 تحسنا في مؤشر استقرار الأمن الغذائي في الدول العربية، حيث ارتفعت قيمة المؤشر من 40.8 درجة في عام 2019 إلى 42.1 درجة في عام 2020، مقارنة بنحو 49.1 درجة على مستوى العالم. على المستوى العربي، انخفضت قيمة المؤشر في عام 2020 عن المتوسط العالمي في معظم الدول العربية، بينما ازدادت قيمته عن المتوسط العالمي في كل من مصر، المغرب، والأردن.[1]

1.1.في ليبيا: إن الخطط والبرامج الإستراتيجية الزراعية التي تبنتها الحكومة الليبية قبل الأزمة الليبية سنة 2011 حققت نجاحا ملحوظا، وهدفت تلك الخطط بشكل أساسي إلى تحرير الحاجات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي ذاتيا وتنويع مصادر الدخل عبر إقامة المشاريع الزراعية والرعوية والبحرية الإنتاجية في أنحاء البلاد المختلفة، حيث يعتبر مشروع النهر الصناعي العظيم من أكبر المشاريع الذي نفذته الحكومة الليبية خلال القرن الماضي، وساهم في تعزيز نجاح الخطط الزراعية في البلاد وتمكنت السلطات الليبية من إعادة تأهيل بعض المشاريع الزراعية ومنها على سبيل المثال مشاريع السرير ومكنوسة وبرجوج والدبوات والديسة وأبوشيبة، وبلغت المساحات المعاد تأهيلها 10.2آلاف هكتار لإنتاج خمسين ألف طن من الحبوب.[2]

[1]تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، 2020، ص 34.

[2]سعيد فرحات، "**الإستراتيجية الزراعية في ليبيا تقوم على الاهتمام بالسدود وتطوير الإنتاج الحيواني**"، مجلة البيان ،طرابلس، ليبيا، 2005، ص03.

2.1.في الإمارات: يهدف النظام الوطني للزراعة المستدامة إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية بمعدل سنوي يبلغ 5%، وتحسين المردود الاقتصادي للمزارع بواقع 10% سنويا، وزيادة القوى العاملة في المجال بمعدل 5% سنويا، وترشيد استخدام المياه في وحدة الإنتاج بواقع 15% سنويا. أطلقت الإمارات الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي لتطوير منظومة وطنية شاملة لتمكين إنتاج الغذاء المستدام وتحديد عناصر سلة الغذاء الوطنية. تتضمن الإستراتيجية 38 مبادرة رئيسية ضمن رؤية عام 2051 وجدول أعمال لعام 2021، وتركز على تسهيل تجارة الغذاء العالمية، تنويع مصادر استيراد الغذاء، وتحديد خطط توريد بديلة تصل إلى خمسة مصادر لكل صنف غذائي رئيس. كما تهدف إلى تطوير إنتاج محلي مستدام، استخدام التقنيات الذكية في الإنتاج، تعزيز البحث والتطوير، وتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال في القطاع الزراعي.

3.1.في السعودية: يتم تنفيذ برنامج الاحتياطي والتخزين الاستراتيجي للأغذية، ونظام حوكمة متكامل للتنسيق بين القطاعات، ونظام للإنذار المبكر للأمن الغذائي يتضمن نظام معلومات الأسواق الزراعية، وبرنامج وطني للحد من الفاقد والهدر من الغذاء. تسعى إستراتيجية الأمن الغذائي في المملكة إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية، منها تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي، ضمان تنوع واستقرار مصادر الغذاء الخارجية، وضمان حصول السكان على غذاء آمن، وتطوير نموذج عمل مؤسسي وحوكمة واضحة للأمن الغذائي، وبدأت وزارة البيئة والمياه والزراعة في تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية مع إقرار هيئة الخبراء الترتيبات اللازمة لحوكمة لجنة الأمن الغذائي، التي تضم العديد من الوزارات الحكومية.[1]

4.1.في الجزائر: تولي الدولة اهتماما كبيرا بالقطاع الزراعي لتحقيق أمن غذائي مستدام، وتقليل الفجوة الغذائية، وتعزيز التنمية الفلاحية، وتهدف الجهود المبذولة إلى تحقيق توازن هيكلي في الصادرات، والتخلص من التبعية الخارجية في استيراد المنتجات الاستهلاكية. وتعمل الجزائر على توفير الموارد المالية، المادية، والبشرية الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، مع وضع استراتيجيات تنموية جديدة لتحفيز الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية، وتفعيل دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من خلال سياسات وبرامج خاصة بالتجديد الزراعي والريفي والصحة.[2]

[1] صفاء صبابحة، نسيم فارس برهم، "**التغير في الإستراتيجية المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثاني والأربعون، فلسطين،2017، ص112.

[2] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، 2020، ص 35.

5.1.في سلطنة عمان: تركز الجهود على زيادة إنتاج الغذاء الزراعي والحيواني والسمكي المحلي، وتأمين مصادر متنوعة لاستيراد المواد الغذائية لتجنب الاعتماد على مصدر واحد. تشمل المبادرات بناء الصوامع والمخازن للتحوط للحالات الطارئة والاستثمار في بيئات آمنة.

6.1.في قطر: تم إطلاق إستراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي (2018-2023)، والتي تهدف إلى ضمان وجود إمدادات غذائية ضرورية لمدة لا تقل عن ستة أشهر، وبناء مخزون استراتيجي كافٍ. تشمل الإستراتيجية تطوير الإنتاج المحلي لزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي، وتحقيق جاهزية عالية للتعامل مع عدم استقرار الإمدادات، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية. كما تسعى إلى زيادة جودة الغذاء، الحد من الفاقد والهدر، تمكين زيادة إنتاجية المزارع، واستدامة استخدام المياه، وتهدف الإستراتيجية أيضا إلى تنويع الشركاء التجاريين ووضع خطط طوارئ استباقية لضمان استقرار الأمن الغذائي.[1]

7.1.في المغرب:تعمل الدولة ضمن مخططات الفلاحة "مخطط المغرب الأخضر" (2008) و"الجيل الأخضر" (2020) لضمان استقرار الأمن الغذائي مع مراعاة النمو السكاني والاحتياجات المستقبلية، وتهدف السياسات الفلاحية إلى تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية بزيادة الإنتاج المحلي وضمان الحصول على الغذاء، كما تشمل الجهود التصدي لتحديات التغيرات المناخية، سنوات الجفاف، تدهور التربة، والأزمات الوبائية مثل وباء كورونا وتأثيره على حركة التجارة العالمية. تعمل المملكة أيضا على تطوير بنيات التخزين الاستراتيجي لتأمين احتياجات المواطنين وقطعانهم لفترات زمنية طويلة.

8.1.في العراق: تولت الحكومة الالتزام بأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة لضمان استقرار أمنها الغذائي، وتركزت جهود الدولة على إعادة تأهيل البنية التحتية للزراعة والمياه في المناطق المحررة، وتطوير سلاسل القيمة للمحاصيل الرئيسية لتحسين الإنتاجية الزراعية وسبل العيش الريفية. كما قامت بتطوير القدرات المؤسسية لتعزيز إجراءات المحاجر البيطرية، وتعزيز الزراعة الذكية مناخيا وحماية الموارد الطبيعية في ظل التحديات المناخية الحالية.[2]

---

[3]جوهرة بنت محمد آل ثاني وآخرون ، "**السياسات الغذائية بدولة قطر في ظل الحصار : بين تجسيد الحق في الغذاء للفرد و تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع**"، مجلة الصحيفة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، العدد السادس والعشرين، قطر، يونيو 2018 ، ص66.

[2]تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، 2020، ص 36.

9.1.في السودان: تم إنشاء الأمانة العامة للأمن الغذائي كإطار قومي لحوكمة وتعزيز أوضاع الأمن الغذائي في الدولة، مع إعداد استراتيجيات للأمن الغذائي على المستويات الولائية، وتنفيذ برامج ومشروعات تهدف إلى ضمان استقرار الأمن الغذائي، وقد تضمنت هذه الجهود تطوير المخزون الاستراتيجي وتوفير أوعية تخزينية، وبرامج تثبيت الأسعار كداعم للمستهلك والمنتج معا، بالإضافة إلى التدخل المباشر بطرح كميات من الذرة بأسعار مناسبة وبرامج الحماية الاجتماعية كالدعم النقدي المباشر.

10.1.في مصر: اشتملت جهود ضمان استقرار الأمن الغذائي تطوير شبكات الأمان الاجتماعي، وتقديم مواد غذائية ذات جودة معقولة إلى الأسر الفقيرة وبخاصة النساء والأطفال، لاستهلاك ما يكفي من الطعام الصحي والمغذي، وتطبيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المتاحة، وترشيد استخدامها للمحافظة على البيئة في الإنتاج الزراعي، وتعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه . هذا إلى جانب خفض معدلات الفاقد من الغذاء وربط المزارع بالأسواق، ودعم برامج ومشروعات زيادة إنتاج السلع الغذائية رأسيا وأفقيا عن طريق إجراء التعاقدات الاستثمارية لاستصلاح مليون فدان من الأراضي واستزراعها، الأمر الذي يسهم في تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الرئيسية.[1]

2.على المستوى القومي:

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإطلاق برنامج مستدام للأمن الغذائي العربي يتألف من ثمانية محاور، حيث بلغت معدلات نمو الإنتاج الغذائي الرئيسي في الوطن العربي خلال الفترة الممتدة من (2010-2020) نسبة موجبة، تراوحت بين 5% و2.7% للبيض والفاكهة ولحوم الدواجن والأسماك، والدرنات، والبقوليات، بينما بلغت بين 2.3% و1% للزيوت النباتية والحبوب والسكر الخام، وأقل من واحد للحبوب والخضر والألبان ونسبة 1.6% للحوم الحمراء.

يهدف البرنامج إلى تحقيق استدامة الأمن الغذائي من خلال زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي وتحسين البنية التحتية وتوفير فرص العمل في الريف، بالإضافة إلى دعم المزارعين الصغار وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وقد غطت المشروعات التي نفذتها المنظمة سنتي 2019 و2020 صغار المنتجين في الأردن وفلسطين ومصر والسودان بهدف تحسين نظم الإنتاج النباتي والحيواني وضمان استقرار إمدادات الغذاء.

[1] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، 2021، ص48.

المطلب الثالث: جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي

هناك جهود كبيرة تبذلها المنظمة العربية للتنمية الزراعية من أجل تعزيز الأمن الغذائي في العالم العربي، وذلك من خلال برنامج الأمن الغذائي المستدام والعديد من المشروعات التي نفذتها في العام 2020. من بين هذه المشروعات:[1]

1. برنامج الأمن الغذائي المستدام: هدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول العربية من خلال تنفيذ سلسلة من المشاريع والبرامج التي تعزز الإنتاجية الزراعية، وتوفير التكنولوجيا الملائمة، وتطوير البنية التحتية الزراعية.

2.نماذج لإنجازات المنظمة في مجال المشروعات خلال العام 2020: تشمل هذه النماذج مجموعة متنوعة من المشاريع المنفذة خلال سنة 2020، بما في ذلك مشاريع نشر تقنيات حصاد المياه، وتطوير التقنيات الزراعية للتكيف مع التغيرات المناخية، وتطوير الممارسات الزراعية الجيدة، وغيرها.

3.مشروع نشر تقنيات حصاد المياه: يهدف المشروع إلى تعزيز الاستدامة في استخدام المياه الزراعية من خلال تطوير ونشر تقنيات فعالة لحصاد واستخدام المياه في الزراعة.

4.مشروع تطوير التقنيات الزراعية الملائمة للتغيرات المناخية: يركز هذا المشروع على تطوير تقنيات زراعية متكيفة مع التغيرات المناخية لضمان استمرارية الإنتاج الزراعي في ظل التحديات البيئية.

5.مشروع تطوير الممارسات الزراعية الجيدة GAP: يهدف المشروع إلى تعزيز الممارسات الزراعية الجيدة لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات الزراعية.

6.مشروع استقرار وتطوير الإنتاجية وتحسين سبل كسب العيش: يسعى المشروع إلى تحسين الإنتاجية الزراعية ودعم سبل كسب العيش في المجتمعات الريفية.

7.مشروع تطوير تقنيات الإنتاج الزراعي العضوي: يهدف المشروع إلى تطوير تقنيات الإنتاج الزراعي العضوي لتعزيز الاستدامة البيئية والصحية.[2]

[1] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، 2020، ص ص40،41.

[2] متاح على الموقع: https://www.aoad.org/. أطلع عليه بتاريخ25/04/2024 على الساعة20:00.

8.مشروع الدعم الفني والمعونات الطارئة والاستشارات العلمية للدول الأعضاء: يتمثل هدف هذا المشروع في تقديم الدعم الفني والاستشارات العلمية لدول الأعضاء في المنظمة العربية، بغية تعزيز القدرات الزراعية وحل المشكلات الطارئة.

9.مشروع التنمية الريفية في مجال تربية وتحسين المجترات الصغيرة في محطة المنظمة في دير علا بالأردن: يهدف المشروع إلى دعم التنمية الريفية وتحسين مستوى المجترات الصغيرة في منطقة دير علا بالأردن.

10.مشروع تطوير المجتمعات الريفية وتنمية الموارد البيئية في المملكة العربية السعودية: يهدف المشروع إلى تحسين مستوى المجتمعات الريفية وتنمية الموارد البيئية في المملكة العربية السعودية.

11.مشروع الأنظمة البيئية السليمة لتنمية المراعي في جمهورية مصر العربية: يهدف المشروع إلى تطوير الأنظمة البيئية السليمة لتنمية المراعي في جمهورية مصر العربية.

12.مشروع دعم المجتمعات البدوية المتكامل في مدينة سانت كاترين – محافظة جنوب سيناء:يهدف المشروع إلى دعم وتطوير المجتمعات البدوية في مدينة سانت كاترين بمحافظة جنوب سيناء لتحسين مستوى المعيشة والاقتصاد في هذه المناطق.[1]

المطلب الرابع: حلول مقترحة كرؤى مستقبلية استشرافية لتحقيق واستقرار الأمن الغذائي العربي

في ظل عديد التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في العالم العربي، وجب التفكير بحلول مقترحة ورؤى مستقبلية استشرافية لضمان تحقيق واستقرار الأمن الغذائي. يمكن إبرازها في النقاط المهمة:

1.السياسات الزراعية العربية ودورها في تحسين الأمن الغذائي:

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي العربي وجود سياسات زراعية فعالة تركز على تعزيز الإنتاجية وتحسين الوصول إلى الغذاء، ويمكن أن تتضمن هذه السياسات دعم الفلاحين، وتشجيع التقنيات الزراعية المبتكرة، وتطوير البنية التحتية الريفية.

[1]متاح على الموقع: https://www.aoad.org/ أطلع عليه بتاريخ11/04/2024على الساعة 01:35.

2.التكامل الزراعي العربي:

من خلال التكامل الزراعي بين الدول العربية، يمكن تحقيق فوائد متعددة مثل تبادل الموارد الطبيعية، وتعزيز التجارة الزراعية الإقليمية، وتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية.

3.الاستثمار الزراعي ودوره في تحسين الأمن الغذائي العربي:

يمكن أن يلعب الاستثمار الزراعي دورا كبيرا في تعزيز الأمن الغذائي، عبر توجيه الاستثمارات نحو تحسين التكنولوجيا الزراعية، وتحسين البنية التحتية الزراعية، وتطوير السلاسل اللوجستية للتوزيع والتصدير.

4.إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين 2005-2025:

تعتبر إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين 2005-2025 إطارا هاما لتوجيه الجهود نحو تحقيق الأمن الغذائي على المدى البعيد، من خلال تحديد الأهداف والسياسات والتدابير اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

5.البرنامج الطارئ للأمن الغذائي: يمكن أن يكون البرنامج الطارئ للأمن الغذائي آلية مهمة لمواجهة الأزمات الغذائية الطارئة، ويشمل ذلك توفير المساعدات الغذائية الفورية، وتطوير استراتيجيات للتعامل مع الأزمات الغذائية وتحسين الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ الغذائية.[1]

كحلول أخرى إضافية لدعم جزئيات هذا العنصر وبغية تعزيز تحقيق الأمن الغذائي العربي تقدم في النقاط التالية:

- ✓ الحد من عدم المساواة أي العدالة في توزيع الغذاء؛
- ✓ تحرير الإرادة الوطنية؛
- ✓ الاستحواذ على التكنولوجيا؛
- ✓ المناخ الاقتصادي المحفز للتنمية الزراعية؛
- ✓ تنمية الموارد البشرية القائمة على عملية التنمية الزراعية؛
- ✓ تعزيز شبكة الأمان لضمان حصول الأفراد الهشة و غير القادرة على المواد الغذائية و المياه؛

[1] حركاتي فاتح، "**تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لموجهتها** "،مرجع سبق ذكره، ص 164-196.

- ✓ تقديم دعم عاجل في حالات الطوارئ عن طريق تمويل سريع الصرف من خلال المشاريع القائمة لمجابهة الأزمات والصدمات ؛
- ✓ تطوير الفلاحة بالسعي لتوسيع المساحات الزراعية بالإضافة لتشجيع الفلاحين من خلال المزايا والتدبير المحفزة و بالتالي توفير المخزون الاستراتيجي من الحبوب للدولة ؛
- ✓ الدعوة لإصلاح السياسات من اجل الارتقاء بأسواق الغذاء المحلية؛
- ✓ تامين الغذاء الكافي في كل الظروف والأوقات خاصة في ضل الصراعات و الظروف؛
- ✓ الحرص على تطبيق الاستراتيجيات المعززة لتحقيق الأمن الغذائي ؛
- ✓ التوجه للزراعة الذكية كحل لتحقيق الأمن الغذائي العربي مع تهيئة البنية التحتية.

خلاصة الفصل

بعد تشخيص واقع الأمن الغذائي العربي من خلال عرض وتحليل مختلف مؤشراته بناءا على معطيات وإحصائيات من مصادر رسمية، ورغم الجهود المبذولة في سبيل تحقيقه وتعزيزه إلا أنه تواجه الدول العربية تحديات متعددة في مجال تحقيق واستقرار الأمن الغذائي، حيث تشمل هذه التحديات الزيادة السكانية السريعة، ونقص الموارد الطبيعية، وتغيرات المناخ، والصراعات المستمرة في بعض المناطق يعزز هذا الوضع من الضغوط على الإمدادات الغذائية ويجعل الأمن الغذائي أكثر تعقيدا وتهديدا.

لتحقيق واستقرار الأمن الغذائي في المنطقة، ينبغي وضع رؤى استشرافية مستقبلية تتضمن سياسات زراعية فعالة تعزز الإنتاج الزراعي وتشجع على التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى تعزيز التكامل الزراعي وزيادة الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، وتنفيذ استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة التي تعزز الإنتاجية بطرق صديقة للبيئة.

خاتمة

يظل تحقيق الأمن الغذائي تحديا في العالم العربي، فهو يمثل أساس الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويتأثر الأمن الغذائي في المنطقة بعوامل متعددة تتراوح بين التغيرات المناخية والنزاعات المسلحة والتحولات الديموغرافية والتحديات الاقتصادية، على الرغم من وجود موارد طبيعية غنية، إلا أن العالم العربي يعاني من مشكل إدارة وتوزيع هذه الموارد بشكل عادل وفعال، كما تعد زيادة السكان والتغيرات الديموغرافية واحدة من أبرز التحديات التي تؤثر على الأمن الغذائي، حيث يضع النمو السكاني السريع ضغطا على موارد الغذاء والمياه والأراضي الزراعية، إضافة إلى ذلك فإن التغيرات المناخية تؤدي إلى زيادة التقلبات الجوية ونقص الموارد المائية وتدهور الأراضي الزراعية، مما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي ويعرض الأمن الغذائي للخطر، فمن الضروري أن تتخذ الدول العربية إجراءات عاجلة وفعالة لتعزيز الأمن الغذائي، من خلال الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، وتعزيز التكنولوجيا الزراعية المستدامة، وتطوير سياسات تشجيعية للمزارعين والمنتجين الصغار، وتعزيز الوصول المتساوي إلى الغذاء والموارد الزراعية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الأمن الغذائي، بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني العمل سويا بهدف تعزيز الوعي بأهمية الأمن الغذائي وتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية في جميع جوانب الإنتاج والتوزيع الغذائي.

1.نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- الأمن الغذائي يشير إلى أن جميع أفراد المجتمع بإمكانهم النفاذ المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى الطعام المغذي والكافي وفقا لاحتياجاتهم وتفضيلاتهم؛
- يعد الأمن الغذائي في الدول العربية من التحديات الرئيسية، خاصة في ظل أن القطاع الزراعي في العالم العربي لم يحقق الزيادة المطلوبة في الإنتاج لمواجهة الطلب على الأغذية؛
- رغم الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتعزيز تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن مؤشراته ومستوى تحقيقه تبقى محدودة وأقل من المستويات المطلوبة، وهذا ما تم ملاحظته من خلال عرض وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في دول العالم العربي المعتمدة في الدراسة؛
- تزايد وارتفاع العجز والفجوة في السلع الغذائية الأساسية في الوطن العربي؛
- تفوق بلدان الخليج في أغلب مؤشرات الأمن الغذائي بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى؛
- على الرغم الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية التي تزخر بها دول الوطن العربي، إلا أنه يمكن القول أنها لم تحقق بعد الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمواجهة الطلب المتنامي على الغذاء ما قادها للتوجه نحو الاستيراد؛
- هنالك مجموعة من الأسباب والتحديات التي تواجه دول العالم العربي في تحقيقها للأمن الغذائي.
- تزايد الاهتمام بمسألة الأمن الغذائي منذ السنوات الأخيرة من القرن العشرين وذلك بفضل بروز نظريات ومقاربات أمنية جديدة خاصة مع ظهور مقاربة الأمن الإنساني والتي طرحت مفاهيم أمنية جديدة مغايرة للمفاهيم السابقة،

تركز على الأمن الإنساني وعلى رأسها الأمن الغذائي والذي يعد تحقيقه شرطا لا غنى عنه لضمان الحفاظ على الأمن القومي لأي بلد؛

- بالرغم من الإمكانيات التي يتمتع بها العالم العربي، إلا أن مشكلة تحقيق الأمن الغذائي فيه يظل مسألة جد معقدة بسبب الاعتماد على الواردات الغذائية من جهة، وفي ظل وجود تحديات ومشكلات لا حصر لها من جهة أخرى، ما يجعل الأمن القومي العربي مهددا في أي وقت نظرا لاستعصاء تحقيق الأمن الغذائي العربي؛
- بيئة الاستثمار في الوطن العربي ظلت غامضة، خاصة في ظل تضارب القوانين الحاكمة لها، مما أثر سلبا على مناخ الاستثمار عامة والاستثمار الزراعي بصفة خاصة، واتجاه المستثمرين عربا كانوا أم أجانب للاستثمار في قطاعات أخرى خاصة تلك المتعلقة بالصناعات الاستخراجية؛
- عدم إدخال التقنيات الحديثة في القطاع الزراعي أثر سلبا على مردوديته، وساهم في تدني الإنتاج والإنتاجية، مما نتج عنه تراجع في مستويات الأمن الغذائي العربي؛
- تمتلك الدول العربية النفطية من الموارد الطبيعية والمائية والبشرية والتقنية والمادية ما يكفي لتحقيق الأمن الغذائي، إذا ما تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وتطوير استخدام تلك الموارد، والحفاظ على المهدور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها، إلا أن ذلك يتوقف وبالدرجة الأولى على توفر الإرادة التي تشكل أهم المفاتيح لتحقيق التنمية؛
- تتعدد سبل تحقيق الأمن الغذائي بين الدول، إذ لا يمكن وصف سياسة موحدة وصالحة لأي دولة، ذلك لأن هذه السياسات يجب أن تتلاءم مع أوضاع وظروف تلك الدولة التي قد تختلف عن غيرها؛
- رغم الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الجوع والبلوغ إلى أمن غذائي عالمي، بقيت المعادلة الغذائية في العالم مختلة، بل وزادت حدتها من خلال الحرب الروسية الأوكرانية وجائحة كورونا بالإضافة لتقلبات أسعار النفط، وبالتالي تغيرت نظرة العالم للغذاء والجوع، وتم التأكد بأن الأمن الغذائي والقضاء على المجاعة ليس قضية إنتاج وليست مشكلة تخص الدول النامية لوحدها ولا هدف يخطط له لبعض السنوات، بل هي قضية عالمية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأكثر تعقيدا من أن تحل في عقد من الزمن؛
- عدم تنوع الموردين للمواد الغذائية تجعل الدول عرضة للتبعية الغذائية كما هوا الحال لدول العالم الثالث التي تركز استيرادها للحبوب من أوكرانيا مما أثر سلبا على نوع الغذاء وارتفاع التكاليف؛
- التكنولوجيا الزراعية تلعب دورا حيويا في تعزيز الأمن الغذائي، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، يمكن زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل،

2. اختبار الفرضيات: من خلال ما تم التطرق إليه ومعالجته ضمن نطاق هذه الدراسة، يمكن الإجابة على الفرضيات الموضوعة فيما يلي:

- تم إثبات الفرضية الرئيسية القائمة على: **"مؤشرات الأمن الغذائي العربي ومستوى تحقيقه تبقى محدودة وأقل من المستويات المطلوبة رغم الجهود المبذولة في سبيل تحقيقه وتعزيزه"**، وذلك من خلال ما أثبتته نتائج الجزئي التطبيقي من خلال أنه رغم الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتعزيز تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن مؤشراته ومستوى تحقيقه تبقى محدودة وأقل من المستويات المطلوبة، وهذا ما تم ملاحظته من خلال عرض وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في دول العالم العربي المعتمدة في الدراسة
- تم إثبات الفرضية الفرعية الأولى القائمة على: **"يعتبر الأمن الغذائي من أهم العوامل لاستقرار البلدان وتطورها ومشكلة تحقيقه أمر لا مفر منه بالنسبة لأي دولة"**، حيث بينت التجارب والوقائع الميدانية أن انعدام الأمن الغذائي وعدم قدرة الأفراد للوصول إلى الغذاء الكافي قد تسبب في حدوث صراعات وأزمات أثرت على أمن واستقرار عدد من الدول كما حدث في بعض الدول العربية كسوريا، اليمن وغيرهم ما جعلها الآن تعاني من التخلف والفقر وغيرها من المشكلات.
- تم إثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية القائمة على: **"توفر بلدان العالم العربي على إمكانيات ومقومات كبيرة تمكنها من تحقيق أمنها الغذائي"**، حيث تمتلك الدول العربية مجموعة من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية والفنية الهامة، والتي يمكن أن تلعب دورا حاسما في تحقيق الأمن الغذائي العربي في المستقبل القريب، بشرط توفر الإرادة السياسية. هذه الموارد تشكل عناصر الإنتاج، وتوفيرها بكميات كافية يمكن أن يسهل الوصول إلى الأهداف المرجوة. على الرغم من اختلاف الموارد بين الدول العربية، إلا أن جميعها تمتلك إمكانيات كبيرة تجعلها قادرة على تحقيق الأمن الغذائي القومي.
- تم إثبات صحة الفرضية الفرعية الثالثة القائمة على: **"واجه الأمن الغذائي في العالم العربي العديد من التحديات التي عملت على عدم استقراره منها أزمة كوفيد19 إلى جانب الحرب الروسية الأوكرانية التي تعتبر من ابرز الأسباب التي عملت على تفاقم المشكلة"**، وهذا من خلال ما أسفرت عليه النتائج الخاصة بالفصل التحليلي، حيث أن الحرب الروسية الأوكرانية وأزمة كوفيد19 كشفت بوضوح عن هشاشة النظام الغذائي العالمي وتأثيراتها الكبيرة على الأمن الغذائي. حيث عملت هذه الحرب إلى تعريض الأمن الغذائي في العالم العربي للخطر، نظراً للدور الحيوي الذي تؤديه أوكرانيا كونها مورداً رئيسياً للأغذية على المستوى العالمي ونقص الغذاء في العالم العربي قبل وبعد انتشار فيروس كورونا، وهذا يعود جزئياً إلى المحدودية في السياسات الزراعية المتبعة، ونقص الاستثمار في هذا القطاع.

- تم إثبات صحة الفرضية الفرعية الرابعة القائمة على: " **هناك العديد من الجهود و السياسات التي تسعى إليها دول العالم العربي للعمل على تحقيق أمنها الغذائي وتعزيزه**"، وذلك من خلال النتائج الخاصة بالفصل التحليلي، حيث أن الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمة العربية للتنمية الزراعية من أجل تعزيز الأمن الغذائي في العالم العربي، وذلك من خلال برنامج الأمن الغذائي المستدام والعديد من المشروعات و السعي إلى إدخال تقنيات الزراعة الحديثة من اجل النهوض بالقطاع الفلاحي لتعزيز الأمن الغذائي.

3. **اقتراحات وتوصيات الدراسة:** على ضوء النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة تم رصد وتقديم بعض الاقتراحات والتي تتمثل فيما يلي:

- الاستفادة من السياسات والتجارب الرائدة عل المستوى العربي، وتطبيقها وتعميمها على باقي البلدان العربية مع مراعاة الخصوصية البيئية والجغرافية لكل بلد؛
- تبني سياسات واستراتيجيات فلاحية ناجعة ومدروسة بشكل محكم تكون نابعة عن الإرادة والرؤية المحلية بما يمكن من تحقيق الأهداف الكبرى والتي يعد الأمن الغذائي أهمها؛
- ضرورة تبني إستراتيجية فعالة لتعزيز وتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي؛
- الإدارة الفعالة والمحكمة لعملية التنمية الزراعية على المستويين القومي والإقليمي؛
- إقامة تكتل اقتصادي عربي فعلي من خلال تنشيط العمل العربي المشترك خاصة في المجال الزراعي لتقليص الفجوة ومقابلة الطلب على الأغذية؛
- تدعيم متطلبات تحقيق الأمن الغذائي؛
- استخدام أحدث الوسائل التقنية في المجال الفلاحي بهدف زيادة معدلات الإنتاجية الفلاحية وربحا للوقت والجهد والمال؛
- إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية وتثمين دوره، مع تهيئة الأرضية المناسبة لمناخ الاستثمار العربي، وتوحيد القوانين الحاكمة لبيئة الاستثمار في الوطن العربي، بهدف تنشيط الاستثمارات البينية العربية؛
- إطلاق المزيد من برامج التنمية الريفية بامتيازات عالية للحد من ظاهرة الهجرة الريفية بهدف إعادة إعمار الريف العربي وبعث روح زراعة الأرض من جديد، هذا ما يؤدي إلى إعطاء مكانة مناسبة للقطاع الزراعي ضمن باقي القطاعات الاقتصادية.

4.آفاق الدراسة: ممّا لا شك فيه هو أنأي بحث علمي لا يخلو من النقائص رغم محاولة الإلمام بأهم جوانبه، فكل بحث علمي هو امتداد لبحوث سبقت فيضيف لها مستجدّات طرأت، وهو أرضية تمهّد لإنجازات أخرى، ونظرا لاتساع الموضوع وقبل طيّ صفحات هذه الدراسة سيتم وضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة.

- دراسة تأثير مستويات ارتفاع أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع على الأمن الغذائي في الجزائر؛
- سبل تنمية الاقتصاد الأخضر ودورها في تعزيز الأمن الغذائي؛
- الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط؛
- تقنيات الزراعة الحديثة ودورها في النهوض بالأمن الغذائي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. باللغة العربية:

أولا: الكتب

1– أحمد جمال الظاهر، احمد سعيد نوفل، "**الوطن العربي و التحديات المعاصرة**"،الشركة العربية المتحدة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2008.

2– حسام جاد الرب، "**جغرافيا العالم العربي**"، الدار المصرية اللبنانية، طبعة مزيدة ومنقحة، مصر، 2005.

3– خضران بن حمدان الزهراني، "**الأمن الغذائي و المائي في المملكة العربية السعودية**"، الطبعة الأولى، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007

4– رقية خلف أحمد الجبوري، "**السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، الطبعة01، بيروت، لبنان، 2012.

5– سالم توفيق النجفي، عبد الرزاق الحميد شريف، " **السياسة الاقتصادية الزراعية**"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990.

6– صالح العصفور، "**السياسات الزراعية**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

7– طه بن عثمان الفراء وآخرون، "**الوطن العربي مقوماته و مشكلاته**"، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

8– عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي،" تحديات الامن الغذائي في الوطن العربي و افاقه المستقبلية "،دار امنة للنشر و التوزيع،عمان،الاردن،2014.

9– عصام الحناوي، "**الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة البعد البيئي**"، المجلد02، الطبعة 01، اليونسكو، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006.

10– محمد السيد عبد السلام،"**الأمن الغذائي في الوطن العربي**"، ، عالم المعرفة، العدد 230، الكويت ،1998.

11– محمد عبيدات، "**التسويق الزراعي**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005

12–حليم بركات،" **المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2004.

13–عبد الوهاب بدر الدين السيد، **"الأشجار والبيئة الثورة الخضراء للقرن الحادي والعشرين"**، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.

14–فوزية غربي، **"الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"، مركز دراسات الوحدة العربية**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.

15–كرم سلام، عبد الرؤوف سلام، **"الأمن الغذائي في عالم متغير في ضل الكوارث و الأزمات والحروب"**، جامعة عين شمس، مصر، 2022

16–محمد إبراهيم حسين، **"جغرافية الوطن العربي دراسة إقليمية تحليلية"**، جزء 2، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.

17–محمد خضر،**"إدارة المنتج والعلامة التجارية"**، دون طبعة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020

18–محمد رفيق أمين حمدان، **"الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"**، الطبعة 1، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

19–هاريغان، جين، **"الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية "**، ترجمة أشرف سليمان، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2018.

20–يحي ياسين سعيود،**"حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية"**، دون طبعة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2016.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1– أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، **"الزراعة السعودية: مقوماتها وإمكاناتها والتحديات التي تواجهها"**، مجلة المستقبل العربي، المجلد 32، العدد 366، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أوت 2009.

2– أنجي أحمد عبد الغاني مصطفى، **"الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية"**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 03، يوليو 2019.

3– بدر الدين طالبي، آسية لعساس، **"واقع القطاع الزراعي في الجزائر"**،مجلة معارف، المجلد 12،العدد 23، 01 جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2017.

4– بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، **"معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده"**، مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد2، العدد5، جامعة محمد خضير–بسكرة–، الجزائر، جوان 2009.

5- حسين قادري،"**سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد08، العدد01، الجزائر،2021.

6- ريم بوش، "**مكانة الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية في الوطن العربي**"، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد1،العدد1، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2019.

7- سالم رجاء عبد الله عيسى، رائد عبد الفهد السعدون، "**الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي**"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 08، العدد 01، جامعة البصرة، العراق، 2023.

8- شفيعة حداد، نور الدين فالقيل، "**أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد 15، ديسمبر2018.

9- صديق الطيب منير، "**المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي**"، الندوة العلمية قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018.

10- عبد القادر شويرفات، فارس فضيل، "**أثر السياسة الفلاحية على الأمن الغذائي في الجزائر**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 07، العدد01، جامعة الوادي، الجزائر، 2016.

11- علي مكيد، فريدة بن عياد،"**وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية من للمتاح من الإنتاج**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد10، العدد17، الجزائر،2017.

12- فاتح حركاتي،"**السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الامن الغذائي**"، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية ،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد السابع، الجزائر،2016.

13- كريم زرمان، " **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)**"،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 04، العدد 07، ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2010.

14- كمال بن عيسى،فتيحة كبيري،"**تحدي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد19، جامعة الشلف، الجزائر.

15- مبروك قويسي، كمال بن موسى،"**تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه**"،مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد07، العدد02، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر،2022.

16– محمد الفضل يحياوي، عمر يحياوي، "**إشكالية الأمن الغذائي في ظل السياسات الفلاحية المطبقة بالجزائر**"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد3، العدد1، 2020.

17– محمد عشاشي، "**التغيرات المناخية وآثارها على التنمية في الجزائر**"، مجلة الحوار الفكري، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، جوان 2016.

18– محمد علي عثمان اسعد المخلاقي،"**الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية**"، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم و التكنولوجيا، العدد 32،صنعاء،**اليمن**،2011.

19– مطاي عبد القادر ،"**الأمن الغذائي في الوطن العربي متى يتحقق و كيف**"، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد05، العدد 01، جامعة خميس مليانة عين الدفلى، الجزائر،01جوان 2015.

20– ناصر مراد، "**سياسات تحقيق الأمن الغذائي**"، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد5، العدد1،جامعة البليدة، الجزائر، ديسمبر2015.

21– نصري حداد، "**الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي**"، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، العدد 06، الخرطوم، السودان، 2008.

22– وسيلة واعر، قرمية دوفي، "**دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة** 2009-2018"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، جامعة باتنة1، 2021/10/30.

23– يوسف بن يزة،"**محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد38، جامعة باتنة 1، الجزائر، جوان 2018.

24– إبراهيم بن علي بن محمد السفياني،"**الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا دراسة فقهية**"، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 83، جامعة أم القرى، السعودية، 2020.

25– جناد مباركة، "**إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد14، العدد 01، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2023.

26–جوهرة بنت محمد آل ثاني وآخرون ، "**السياسات الغذائية بدولة قطر في ظل الحصار : بين تجسيد الحق في الغذاء للفرد و تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع**"، مجلة الصحيفة للجنة الوطنية لحقوق الانسان، العدد السادس والعشرين، قطر، يونيو 2018.

28–سعيد فرحات،"**الإستراتيجية الزراعية في ليبيا تقوم على الاهتمام بالسدود وتطوير الإنتاج الحيواني**"، مجلة البيان، طرابلس، ليبيا، 2005.

29–سمير جرادي وآخرون، " **الأمن الغذائي وأفاق تطوره في سوريا**"، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، سوريا، 2013.

30–صفاء صبابحة، نسيم فارس برهم، "**التغير في الإستراتيجية المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثاني والأربعون، فلسطين،2017.

31–فادي خليل، "**القطاع الزراعي في سورية –الخصائص الواقع الآفاق دراسة تحليلي**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 01، جامعة تشرين، سوريا، 2009.

32–محمد الشحات الزعبلاوي، غادة عبد الفتاح مصطفى،"**تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري**"، مجلة اسيوط للعلوم الزراعية، المجلد51، العدد3، قسم السياسات الزراعية وتقييم المشروعات، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية،مصر، 2020.

33–محمود دويري، "**التغير المناخي وأثره على الزراعة وإمكانيات التقليل من آثاره**" ،مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، العدد 07، الخرطوم، السودان، 2008.

34–مركز فقيه للأبحاث والتطوير، "**معوقات التنمية الزراعية بالمملكة العربية السعودية**"، السعودية، 1997.

35–هاجر خلافة، "**الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**"، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد02، العدد01، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2015.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

1- أحمد سعود آل مهنا، "**السياسات الاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2017)**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية و المالية الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2018-2019.

2- بسمة حجام،"**العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،الجزائر، 2020.

3- حليمة بن سعيد،مصطفى سعدي،" **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي**"، رسالة ماجيستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2022

4- خالد غربيي، "تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي الإفريقي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة-، الجزائر، 2022-2023.

5- سالم سلماني، "**السيادة والأمن الغذائي (نموذج الجزائر)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

6- سهيلة بلخير، "**دور الضوابط الأخلاقية في تحقيق الأمن ا لغذائي في الإسلام**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاجتماعية والسياسية، جامعة الشهيد حمه، الوادي، الجزائر، 2015.

7- شوقي حفياني،"**تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي**"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، الجزائر،2023.

8- عبد الحفيظ كينة، "**سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021.

9- كهينة مولاي، حسيبة مقراني، "**إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر 2000-2014**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2016-2017.

10– نبيل اراتني، لخضر بلابيط،"**تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي عالميا وعربيا**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر،2023.

11– نبيل اراتني، لخضر بلاليط،"**تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي عالميا و عربيا**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022-2023.

12- نبيلة الحبيتري، "**الأمن الغذائي في الجزائر: الإمكانيات و التحديات**"، أطروحة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم–، الجزائر، 2015-2016.

13- نور الهدى بوغدة، "**دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي–حالة الجزائر–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2015.

14– وهيبة زبيري،"**التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي**"،رسالة ماجيستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة سطيف2،الجزائر،2014.

15- منى رحمة، "**السياسات الزراعية في البلدان العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه (36)، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000.

16– حمزة دبار،"انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي دراسة تحليلية وفق نموذج (swot)، رسالة ماجيستير،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر،2013.

17– خير الدين تواتي، "**الأمن الغذائي العالمي – الاستراتيجيات والتهديدات–** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018-2019.

18–رميساء بوخامة، خلود عبداوي، "**إستراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي و التحديات التي تواجهها** "، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر

19–زكرياء يوب،كريمة ملال، "**السياسية الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولاي الطاهر،سعيدة، الجزائر، 2015-2016.

20–محمد مصطفى سالت، "**التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ، 2016–2017.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

– رياض حمدوش،"**تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية من منظور العلاقات الدولية**"، الملتقى الدولي الموسوم بـ: الجزائر والأمن في المتوسط–واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، الجزائر،2008.

–حاج قويدر قورين، "**الأمن الغذائي في الوطن العربي الواقع و التحديات، مع الإشارة الى سوريا**"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوما لتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 23–2014/11/24.

–جمال محمد صيام، شريف محمد سمير فياض، "**أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر**"، ورقة قدمت للمؤتمر الدولي حول التغيرات المناخية وأثرها على مصر، شركاء التنمية للبحوث والدراسات، القاهرة، مصر، 2009

– عائشة عميش، "**واقع الأمن الغذائي: مؤشراته وأبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية–دراسة حالة الجزائر**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي التاسع حول: "**استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية**"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف بالتعاون مع مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ومخبر تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، الجزائر، 2020.

–رجاء الكساب، "**التنوع البيولوجي في المنطقة العربية**"، سلسلة أوراق ضمن كتاب منطقة في خطر –العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية–، غرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنتدى البدائل العربي للدراسات، 2022.

– جبارة مراد، إلياس يحياوي، "**حدود فعالية السياسات الزراعية في رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي**"، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، 28–29 أكتوبر 2014.

خامسا: التقارير

1– صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، العدد 33، أبو ظبي، الإمارات، 2016.

2-الآسكوا،"**إدارة الدين الخارجي وحالة الدين في منطقة الآسكوا:دراسة حالة الأردن ولبنان**"، نيويورك، الأمم المتحدة، 2005.

3-البنك الدولي، "**التصدي لتغير المناخ الآن: بناء حلول قابلة للتوسع في تطبيقها**"، 2020.

4-التقرير الاقتصادي العربي الموحد المدونة الإحصائية 2015.

5-الجمهورية التونسية، تقرير وزارة التنمية والتعاون الدولي المخطط الحادي عشر للتنمية، المجلد الثاني المحتوى القطاعي تونس، جويلية 2007.

6-المركز الوطني للمعلومات: الأمن الغذائي، عدن، 2008.

7-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**تأثير المناخ والتقنيات المناخية**"، الخرطوم، 2010.

8-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، 2018.

9-المنظمة العربية للتنمية الزراعية،"**التقرير التحليلي الشامل لدراسات المزايا التنافسية للسلع والمنتجات الزراعية في الوطن العربي**"،الخرطوم، السودان.

10-الوليد طلحة، عبد الكريم قندوز،"**الأمن الغذائي في الدول العربية: التداعيات الاقتصادية ودور السياسات الكلية**"، صندوق النقد العربي، 2022.

11-تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014، الجمهورية التونسية، تونس، جوان 2010.

12-تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان،2020.

13-تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، جامعة الدول العربية،،الخرطوم، السودان،2022.

14-تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان،2019.

15-تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي**"، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان،2021.

16-تقرير المنظمة العربية للتنمية الغذائية، "**أوضاع الأمن الغذائي العربي**"،جامعة الدول العربية،الخرطوم، السودان، 2011.

17-تقرير صندوق النقد العربي، "**الفصل العاشر-محور الأمن الغذائي في الدول العربية-**"،2009.

18-حسين عبد المطلب الأسرج، "**الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الخاص في تحقيقه**"، دراسة منشورة بالنشرة المصرفية العربية ، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2014.

19-صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016**"، الفصل الثالث، القطاع الزراعي، أبو ظبي، الإمارات، 2016.

20-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حالة الأغذية والزراعة الوقود الحيوي، "**الآفاق والمخاطر والفرص**"، روما، 2008.

سادسا: القوانين، الأوامر والتعليمات

1-المادة 01 من القانون 18-11، المؤرخ في 18شوال 1439، الموافق ل 2يوليو 2018، المتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، المؤرخة في 16ذو القعدة1439، الموافق ل29 يوليو 2018.

2-المادة 03 من القانون 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى1425، الموافق ل 23 يونيو 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، المؤرخة في 09 جمادى الأولى 1425، الموافق 27 يونيو 2004.

II. المراجع باللغة الأجنبية

- **باللغة الانجليزية**

Books

1. Andrée Peter, Jeffrey Ayres, "***globalization and food sovereignty :*global and local change in the new politics of food"**, university of Toronto press, 2014.
2. Mc Dougall, C. susan**," Why Food Aid Persists and Food Security Recedes: Organisational Adaptation of a Canadian NGO",** doctoral dissertation, Aalborg Universitet ,2008 .

Reviews

1. Jody Butler Walker**," Norma Kassi and Claire Eamer, Food Security in Times of Change: A Policy Brief on Food Security for Northern Canada",** Arctic Health Research Network Yukon, 2009.
2. F.A.O , "**L'acceptation universelle du droit à l'alimentation**",Rome, 24/11/2004.

المواقع الالكترونية

1. http: //en.wikipedia.org/wiki/petroleum
2. https://blogs.worldbank.org/ar/voices/climate-action-now-building-scalable-solutions
3. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%

D8%AD%D9%88%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8
%B0%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%8A.pdf

4. https://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2022.pdf.
5. www.gov.jo/Home.aspx.
6. http://fakeih-org/ .
7. https://www.aoad.org/.
8. https://www.aoad.org/.

الملاحق

الملحق رقم (01): إنتاج السلع الغذائية الرئيسية من (2015-2021)

ألف طن

السلعة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	التغير بين سنتي 2019 و 2020 (%)
الحبوب	58387	49630	55093	54115	54731	53988	-1.36
الدرنات	17464	14923	15348	16626	17096	17056	-0.23
السكر الخام	3483	3648	3667	3869	3794	3839	1.19
البقوليات	1576	1230	1492	1720	1617	1633	0.99
الزيوت النباتية	2407	1558	3081	2457	2523	2600	3.05
الخضر	58196	53861	50434	57562	56255	56774	0.92
الفاكهة	37301	35916	35137	36660	39836	40491	1.64
الأسماك	4729	5205	4700	4993	5219	5390	3.28
البيض	2150	2154	2333	2290	2427	2529	4.20
الألبان	27250	27808	27421	26016	27241	27411	0.62
اللحوم الحمراء	4457	4652	4360	4212	4139	4105	-0.82
لحوم الدواجن	4235	4267	4647	4662	4874	4975	2.07

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مختلفة.

الشكل رقم (02): مؤشر جودة وسلامة الغذاء في البلدان العربية والعالم سنة2022

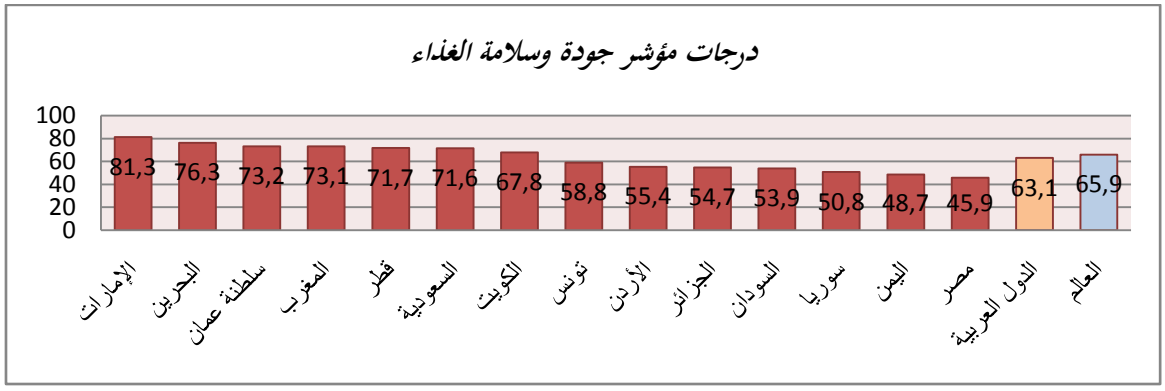

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **"أوضاع الأمن الغذائي العربي"**، الخرطوم، السودان، 2022، ص33.

الملحق رقم (03): نقص التغذية ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية (2011–2021)

الدول	نسبة السكان ناقصي التغذية		مؤشر الجوع (0–100)		التغيير المطلق في مؤشر الجوع منذ سنة 2000
	2013–2011	2021–2018	2012	2021	
الأردن	8.0	8.4	8.5	8.3	-2.5
تونس	3.1	2.4	7.0	6.0	-4.3
الجزائر	3.5	2.6	8.9	6.9	-7.6
جيبوتي	20.9	16.3	35.4	27.4	-16.9
السعودية	5.1	3.9	8.2	6.8	-4.2
السودان	13.5	12.3	29.8	25.1	-
سوريا	-	-	*42.3	*42.3	-
الصومال	77.6	62.2	65.1	50.8	-7.3
العراق	36.8	37.2	27.5	22.8	-1.1
سلطنة عمان	7.5	8.0	11.6	12.3	-2.4
جزر القمر	-	-	-	*49.9	-
الكويت	2.5	2.5	5 >	5 >	-
لبنان	13.2	8.4	13.2	12.3	-1.9
مصر	5.1	5.0	15.2	12.5	-3.8
المغرب	4.9	3.7	9.6	8.8	-6.7
موريتانيا	7.1	8.5	23.6	22.6	-9.3
اليمن	31.8	45.8	38.8	38.4	4.1

(*): تقديرات المصدر.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: معهد بحوث سياسات الغذاء، مؤشر الجوع العالمي 2022، وتقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الملحق رقم (04): حجم المخزون من الحبوب في بعض الدول العربية لمتوسط الفترة (2016-2018)

مليون طن

الدولة	جملة الحبوب	القمح	الأرز	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	الحبوب الخشنة	الشعير
تونس	0.9	0.5	0.004	-	-	-	0.4
الجزائر	5.5	3.7	-	1.3	0.005	1.7	0.4
السعودية	7	3.1	0.4	-	-	3.5	3.2
السودان	3.0	-	-	-	0.7	1.0	-
سوريا	0.3	-	-	-	-	-	0.3
العراق	0.8	0.6	0.2	-	-	-	0.1
عمان	-	0.04	0.05	-	-	-	-
قطر	0.05	-	0.04	-	-	-	0.01
لبنان	0.63	0.035	-	-	-	-	-
مصر	6.8	4.6	0.6	1.5	-	1.6	-
المغرب	7.0	5.6	-	0.7	-	1.3	0.6
اليمن	0.19	0.06	0.07	-	0.06	-	-
العالم	832.7	262.1	170.2	345.7	8.9	399.7	28.4

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، (2019): المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص3

الملحق رقم (05): نصيب الفرد من الناتج الزراعي والقيمة المضافة على مستوى الوطن العربي والعالم والأقاليم الجغرافية

شكل (3) نصيب الفرد من الناتج الزراعي والقيمة المضافة للقطاع على مستوى الوطن العربي والعالم خلال الفترة (1970-2021)

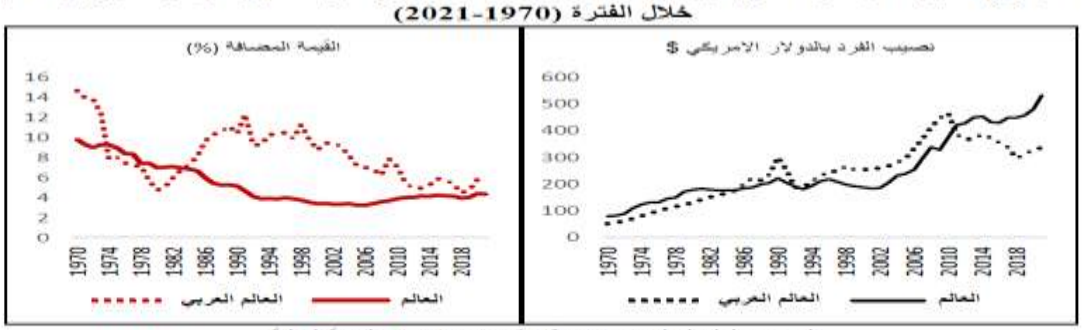

المصدر: البنك الدولي (2022)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.
*نصيب الفرد من الناتج الزراعي يحتمد على مؤشرين: عدد السكان، وإنتاجية القطاع الزراعي بقطاعاته الفرعية (الزراعة، الغابات، وصيد الأسماك) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر نصيب الفرد من الناتج الزراعي أحد أهم المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها من قبل الدول العربية للتحقق من إمكانية تحقيق الأمن الغذائي بالأخص في المجتمعات الريفية التي تسعى إلى تحقيق الاكتفاء لذاتي. حيث تُعزى التغيرات في هذا المؤشر إلى عاملين رئيسين وهما العوامل الديموغرافية، والتغيرات لقطاعية. وبالتالي فان زيادة أو انخفاض عدد السكان أو التغير في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لأي صدمات قطاعية من المحتمل أن تؤثر على الأمن الغذائي.

شكل (4) نصيب الفرد من الناتج الزراعي والقيمة المضافة للقطاع على مستوى الأقاليم الجغرافية في عام 2021

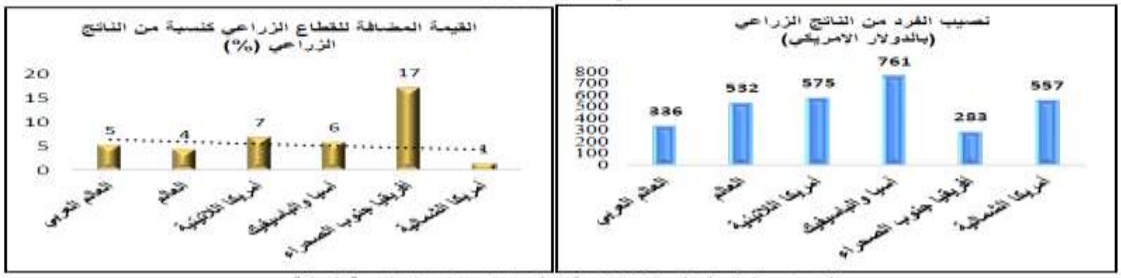

المصدر: البنك الدولي (2022)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.
*يشمل القطاع الزراعي، إجمالي إنتاج القطاعات الفرعية (الزراعة، الغابات، وصيد الأسماك) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الملحق رقم (06): ترتيب الدول العربية عالميا حسب مؤشرات الأمن الغذائي لسنة 2021

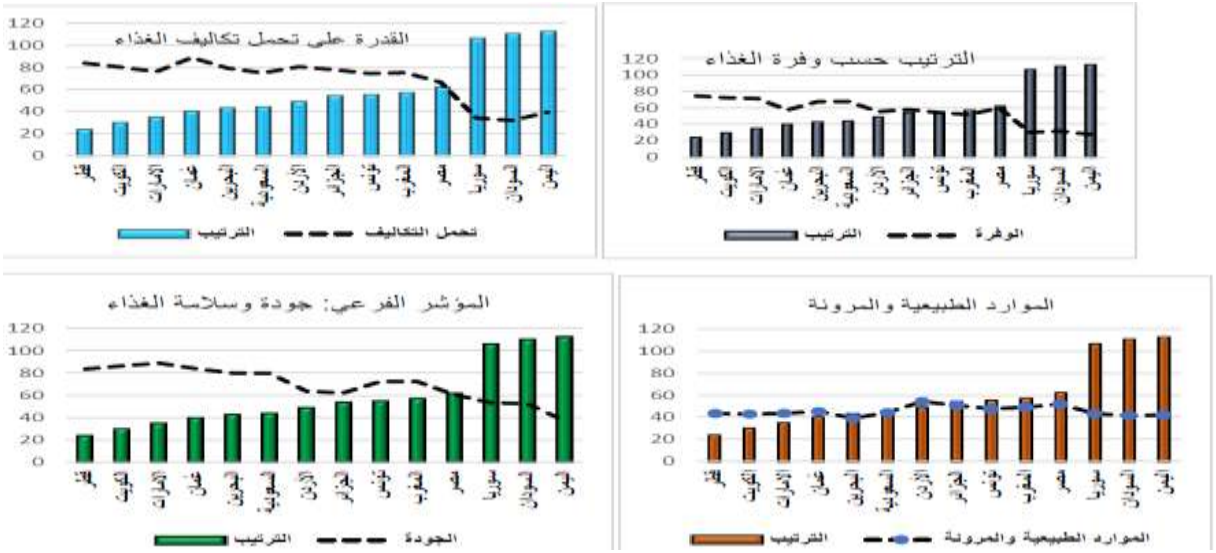

الملحق رقم (07): مساهمة البلدان غير العربية في قيمة واردات الوطن العربي من بعض السلع الغذائية لسنة2022(%)

جملة محاصيل الحبوب		القمح		الزيوت النباتية		الألبان		اللحوم الحمراء		السكر	
الهند	10.79	فرنسا	19.63	تركيا	33.90	نيوزيلندا	21.64	الهند	30.23	الهند	42.77
الأرجنتين	8.08	روسيا	12.85	أوكرانيا	10.05	هولندا	9.07	البرازيل	21.57	البرازيل	35.88
فرنسا	5.85	رومانيا	10.57	أسبانيا	9.65	فرنسا	6.16	أستراليا	16.12	تركيا	3.11
البرازيل	2.89	تركيا	7.67	الأرجنتين	7.65	ألمانيا	5.44	باكستان	7.46	الصين	1.45
أستراليا	2.34	أستراليا	6.91	البرازيل	4.77	الأرجنتين	4.65	أمريكا	4.12	دول اخرى	16.79
رومانيا	2.98	كندا	6.34	روسيا	4.02	بولندا	4.35	نيوزيلندا	3.35		
روسيا	16.40	أوكرانيا	5.88	أمريكا	4.00	تركيا	4.18	جنوب إفريقيا	2.74		
تركيا	3.00	بلغاريا	5.36	إيطاليا	3.33	الدنمارك	3.89	كينيا	1.98		
أوكرانيا	7.87	الأرجنتين	4.52	إندونيسيا	3.18	أيرلندا	3.88	أثيوبيا	1.90		
أمريكا	5.96	الهند	3.81	بلغاريا	2.86	أمريكا	3.55	أسبانيا	1.41		
كندا	2.62	أمريكا	3.02	دول اخرى	16.58	دول اخرى	33.18	دول اخرى	9.11		
دول اخرى	31.22	دول اخرى	13.44		86.56						

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير أوضاع الأمن الغذائي العربي القطرية 2022، وTrademap 2022

" إن القيمة الأولى في نجاح أي مشروع اقتصادي هي الإنسان، ليس الاقتصاد قضية إنشاء بنك وتشييد مصانع فحسب بل هو قبل ذلك تشييد إنسان وتعبئة الطاقات الاجتماعية في مشروع تحركه إرادة حضارية"

مالك بن نبي

تم بفضل الله

وحمده وعونه

وتوفيقه